افتتاح دورة الربيع 2013:

نصوص بين أيدي الأعضاء.. ..وأخرى ستأتي

مجلس الأمة

57

تصدر كل شهرين عن مجلس الأمة -الجزائر-

العدد السابع والخمسون -سبتمبر 2013

مع الدخول الاجتماعي

رئيس المجلس:

السلطات العمومية مدعوة.. لتسخير تجربتها والتكفل باحتياجات المواطن

جلسات الأسئلة الشفوية

..منبر لصوت المواطن ..وفرصة لأعضاء الحكومة للإقناع

الفهرس

رئيس مجلس الأمة في افتتاح دورة الخريف 2013:
المؤسسات ضمانة الاستقرار.. وصمام الأمان 04

وفي اختتام دورة الربيع 2013 رئيس المجلس:
لا صدى للنفخ في الأبواق .. ولا بديل عن الرزانة وروح المسؤولية 09

جلســـــــــات 14

قانون ممارسة الأنشـــــطة التجارية

تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية
التكوين ومكافحة المنشطات والعنف 16

الأســـــئلة الشفهية 17

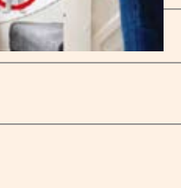

البيئة وحماية الإقليم
شطوط الجزائرمحمية بقوة القانون

الصحة
حوافز للأطباء الأخصائيين .. 18

النقل
الجزائر في طريقها إلى المصادقة على الميثاق الافريقي للنقل البحري 20

قطاع التربية
تدارك الأخطاء وتخفيف حجم المحفظة 22

النشاط الخارجي 23

استقبـــــالات 25

نـــــــدوات

• **السرطان في الجزائر .. حقائق وتحديات** 30

مجلس الأمة في الجزائر.. التجربة والآفاق 32

المشاركون في يوم دراسي:
آليـــــة التوازن والاستقرار المؤسساتي

السيد عبد القادر بن صالح يؤكد: 33
مجلس الأمة دعامة للتطور النوعي في نظامنا البرلماني

متابعـــــات

توسيع إخطار المجلس الدستوري :
كيف يمكن إثراء هذا النقاش ؟! 41

حمايـة القُصر في حالة الخطر المعنوي والجسدي 45

الإصلاحات السياسية في الجزائر: **المسار.. والأهداف** 46

دعوة إلى تثمين النفايات المنزلية وما شابهها للمساهمة في التنمية المستدامة 48

التنمية الوطنية لا تقاس بالوفرة المالية أو بالاستيراد الخبرة مقابل تصدير المواد الأولية 49

الأبواب المفتوحة 51

المحار البرلماني 52

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي
غيبوب آمال

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

العدد الخاص

يصدر مع هذا العدد، العدد 58 وهو عدد خاص يتناول «الاتصـــال المؤسســـاتي».

افتتاح دورة الخريف 2013

رئيس مجلس الأمة في افتتاح دورة الخريف 2013:

نظرة عامة عن أشغال الدورة

نلتقي اليوم، زميلاتي زملائي، كالعادة لنشارك في افتتاح دورة الخريف العادية.

وإذ نلتقي فإننا نفعل ذلك تنفيذًا لمبدإ دستوري مكرس يحتم علينا الاجتماع في هذا الموعد وفيه بمقتضينا الموقف الإعلان «(وجوبًا)» عن الانطلاق الرسمي لأشغال هيئتنا البرلمانية في دورتها الخريفية العادية.

... وفي مثل هذا الموعد جرت العادة مفاتحتكم، زميلاتي زملائي، بما ينتظرنا من عمل وما يتوجب علينا القيام به من نشاط ذي صلة بأداتنا البرلماني. وفي هذه المناسبة عوّدنا أنفسنا وإياكم على إبداء الرأي حول بعض القضايا والمواضيع ذات الصلة بدورنا المؤسساتي وبما يجري حولنا من مستجدات يفرضها واقع التغير الذي تعرفه بلادنا في جهتنا الداخلية ومحيطنا الإقليمي...

بالنسبة للأداء التشريعي ومضمون جدول أعمال الدورة، يمكنني القول من البداية أن دورة الخريف العادية لن تكون هذه المرة «فاقدة للنشاط» بل على العكس من ذلك ستكون في حجم ونوعية محصلتها التشريعية مكثفة ونوعية وهامة...

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وفي إطار الدور الرقابي المناط بأعضاء مجلس الأمة، فلدي كبير القناعة بأن هذا الباب من أبواب النشاط سوف يحتل حيزًا واضحا من عملنا العادي...

... وما يدعوني إلى تبني هذا الطرح هو أن الدورة تأتي متزامنة مع الدخول الاجتماعي السنوي... بكل ما يأتي به هذا الدخول من تطلعات للبعض ومن أعباء ومشاكل للبعض الآخر... وهي أوضاع تهم بالطبع الهيئة التنفيذية وأعضاء مجلس الأمة وتعطيهم الفرصة لنقاشها وتبادل الرأي حولها في إطار قبة البرلمان...

وأثناء هذه الفترة سوف تتحرك الساحة الداخلية ومعها تبعث الحركية في الحياة السياسية... وينتعش النقاش الذي تشارك فيه الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام وأيضا البرلمانيون وفيه عادة ما يتم إبراز

المؤسسات ضمانة الاستقرار.. وصمام الأمان

الأوضاع الصعبة التي يعاني منها المواطن وتعطي الإمكانية لأعضاء مجلس الأمة أثناء نقاشاتهم العامة الفرصة لطرحها، خاصة لدى عرض مشروع قانون المالية.

... لكن قبل هذا وذاك، بودي أن أغتنم هذه السانحة لأعبر باسمكم، زميلاتي زملائي، عن كبير سعادتنا وارتياحنا لعودة فخامة رئيس الجمهورية إلى أرض الوطن واستئناف نشاطه المعتاد، وأن نرفع أكف الضراعة للعلي القدير في أن يمن عليه بدوام الصحة والعافية.

ظلال الاستحقاقات الوطنية

نلتقي، إذن، في بداية هذه الدورة وفيها جرت العادة (كما أسلفت الذكر) أن أتولى أمامكم إستعراض المحاور الرئيسة لعمل هيئتنا وفي مختلف المجالات. وفيها أقول:

أن هذه الدورة بالإضافة إلى حجم عملها التشريعي الواضح ستكون استثنائية في كافة أداءاتها ونشاطاتها وهي ستكون ذات علاقة بما سيجري من أحداث وتطورات متوقعة لسنة 2014 وفي مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية... خاصة وأن سنة 2014 ستكون موعدًا فاصلا ما بين نهاية خطة اقتصادية «(كانت طموحة)» وبداية أخرى «(تتمنى لها بأن تكون أكثر طموحًا)».

نقول هذا لأن الدولة عودتنا دائما على تخصيص مقدرات مالية معتبرة وكانت باستمرار توجهها لتمويل مشاريع اقتصادية هامة تعطي دفعًا قويًا لمسار التنمية في البلاد وتساهم في إنجاز منشآت قاعدية كبرى وبناء هياكل اجتماعية هامة ساهمت في ترقية وتطوير البلاد.

نصوص بين أيدي الأعضاء.. وأخرى ستأتي

دورة الخريف العادية لهذه السنة ستكون إذن دورة ثرية بالأنشطة التشريعية والبرلمانية... وهكذا وفي النطاق التشريعي وبالإضافة إلى مشروع قانون المالية لسنة 2014، فقد عبرت الحكومة عن نيتها في تسجيل مشاريع قوانين أساسية تخص ميادين هامة كتلك المتعلقة بـ :

• حقوق الإنسان والحريات، أين يندرج قانون المحاماة، أو القانون المتعلق بحرية التعبير والإعلام، أو قانون السمعي البصري.

• إلى جانب مشاريع قوانين أخرى لا تقل أهمية عنها، وتدخل ضمن: مخطط الإصلاح السياسي الذي انتهجه السيد رئيس الجمهورية...

• كمشروع القانون المتعلق بحماية حقوق المواطنين على الصعيد الجزائي...

• أو حقوق المتقاضين المحكوم عليهم أو المسجونين.

وبالإضافة لهذه القوانين هناك :

مشاريع قوانين أخرى ذات طبيعة تقنية-اقتصادية وعلمية: من المرتقب تسجيلها أيضا في جدول أعمال الدورة، وتخص :

تكنولوجيات الاتصال أو الموارد البيولوجية أو الأنشطة المنجمية.

... في هذه الدورة ستتم مراجعة قانون الجمارك...

وسنتولى، نرميلاتي نرملائي، بالدراسة وتحديد الموقف أيضا من:

• مشروع قانون آخر خاص بالتهريب، ويأتي هذا المشروع بسبب تنامي الظاهرة وتعاظم مضارها على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة وأمن المواطنين.

• حقل الطيران المدني سيحظى من جانبه باهتمام البرلمان في هذه الدورة لهذا فإن الإتيان به الآن هو بغرض جعل القطاع يتماشى مع التغيرات التي يعرفها قطاع الطيران المدني في العالم.

• الكتاب وكيفية تداوله وتنظيم سوقه سيكون من جهته موضوع دراسة وتحديد موقف خلال الفترة...

• وعلى صعيد الجبهة الاجتماعية ستتولى الدورة بالدراسة وتحديد الموقف من مشروع قانون متعلق بالتعاضديات الاجتماعية الذي سيأتي لينظم ويطور من مضمون القانون الناظم لهذا القطاع...

• حماية الطفل تعد خيارًا من الخيارات التي فيها تحرص الدولة على سد النقص التشريعي الموجود قصد توفير حماية أكبر لصغارنا خاصة بعد ظهور وتزايد وتيرة الإجرام الموجه ضد الأطفال وتنوعها (كالاختطاف، القتل، الاستغلال الجنسي).

• فيما يخص مشروع القانون الذي يحدد قواعد نشاطات البريد والاتصالات وتلك المتعلقة بتكنولوجيات الاتصال والإعلام، فقد أتت به الهيئة التنفيذية لكي تقنن هذا القطاع وتكيف أحكامه خاصة وقد أصبح ضرورة لا مفر منها لمسايرة التطور المسجل في هذا المجال.

نشاطات برلمانية مستمرة

هذا فيما يخص الجانب التشريعي، أما الجانب المتعلق بالأداء البرلماني ومراقبة العمل الحكومي:

فإن مجلس الأمة سيواصل نشاطه الرقابي العادي إن على مستوى اللجان أو على مستوى الجلسات العامة، وذلك من خلال تنظيم جلسات استماع حول مسائل وقضايا تشغل بال ورأي المواطن.

وسيبقى مجلس الأمة وفيًا لتقليده الرامي إلى ترسيخ الثقافة البرلمانية من خلال تنظيم المحاضرات والندوات والأيام الدراسية التي تنظم دوريا في رحابه...

وفي مجال النشاط الخارجي، سيواصل المجلس جهده، بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني ومع الجهات الوطنية المختصة الأخرى، في المشاركة الفعالة في كل المنابر البرلمانية الدولية والإقليمية والمنتديات الدولية المتخصصة لإسماع صوت الجزائر وإظهار مواقفها.

كما سيبذل المجلس جهوده لتطوير علاقاته الثنائية مع البرلمانات الشقيقة والصديقة النظيرة.

الواقع.. والحقيقة أصدق من بلاغة الخطب والتصريحات

نفتتح الدورة بالتزامن مع الدخول المدرسي والجامعي، أين يلتحق ملايين من أبنائنا التلاميذ والطلبة بالمؤسسات التعليمية، وهنا أود أن أتوجه بالتهنئة للناجحين من أبنائنا، وأتمنى لهم المزيد من النجاح والتفوق.

أملي كبير في أن يكون الدخول المدرسي والجامعي لهذه السنة دخولاً موفقًا وأن يتم التكفل «بالمعقول» من القضايا المطروحة على هذا القطاع الحساس حتى يتسنى لأبنائنا مواصلة دراستهم وإظهار نبوغهم.

بالنسبة للدخول الاجتماعي فإننا نقول : أن الحقيقة تبقى عنيدة وهي لا تتغير لمجرد رغبة هذه الجهة أو تلك أو هذا الشخص أو ذلك... الحقيقة هي الواقع الذي يحياه المواطن بكل ما فيه من تطلعات وما فيه من مشاكل يومية ضاغطة...

وبالطبع وفي كل دخول اجتماعي تأتي المشاكل التي يفرضها الموعد والواقع الاجتماعي المعاش ويحتم فيها على الأطراف المعنية البحث عن حلولها...

... وعمومًا يمكن القول أن الدخول الاجتماعي لهذه السنة (في توجهاته الكبرى) لن يكون مغايرًا كثيرًا عن سابقيه من السنوات الماضية...

لهذا فإنه لا يساورنا أدنى شك بأن السلطات العمومية (التي اكتسبت عبر السنين تجربة محترمة)، تقول أنها تكون قد هيأت نفسها (ولا شك) لتنظيم الجلسات التشاورية التي اعتادت إجراءها دوريًا مع الشركاء الاجتماعيين المعتادين ووفرت شروط نجاحها وأن الشركاء الاجتماعيين من جهتهم يكونوا قد حددوا المحاور التي «(تعنيهم)» وتستوجب التفاوض حولها والبحث عن مقترحات حلولها...

وهكذا، وعلى ضوء ما هو ظاهر... وسواء تعلق الأمر بالعمال أو بأرباب العمل أو بالحكومة، فإننا نعتقد أن إمكانية التوصل إلى حلول للمشاكل المطروحة تبدوا متوفرة ويبقى مطلوبًا الحرص على استمرار توفر مناخها...

في هذا الإطار فإن كل ما نتمناه هو : أن تتولى الأطراف المعنية تغليب روح المسؤولية في التعاطي مع القضايا المطروحة... خاصة وأن هناك مؤشرات إيجابية عديدة تجعلنا نعتقد أن لا شيء يدعو إلى القلق. لأنه لا يوجد ما يجعلنا نعتقد أن البيت الذي يسمى الجزائر مهدد بانذلاع حريق...

لابد من العقاب.. والعدالة هي التي تتولى ذلك

إن الأمر الذي نود قوله أيضا ونحن نتحدث عن واقعنا الداخلي هو أن تصحيح الخطأ يعد أمرًا مطلوبا كما أن معاقبة المتجاوزين للخطوط الحمراء التي يحددها القانون يعد أمرًا ضروريًا بل واجبًا. وذلك هو موضوع الساعة: الجماري تداوله في الساحة الوطنية. إنه موضوع حساس وهو يهم الجميع. وهو يستحق كثيرًا من الجرأة والشجاعة لاتخاذه. وللأمانة: يجب الإقرار بشجاعة الجهات المعنية التي حركت ملفات المتلاعبين بأموال الخزينة العامة ووضعتها بين يد العدالة... وبالمقابل إذا كنا نبدي الارتياح لهذا الموقف فإننا نقول أيضا يجب عدم الخلط ما بين سياسة اللاعقاب (التي يجب الوقوف ضدها) وبين المحاكمة العادلة (التي يجب دعمها).

لهذا فإن فتح الملف الخاص بالرشوة يعتبر مؤشرا إيجابيا قويا على صدقية التوجه الذي اعتمدته الدولة... وهو لذلك يستحق كامل الدعم والتشجيع... لأن العمل بهذا الخيار وتثبيت هذه السياسة بالإضافة إلى كونها خطوة شجاعة فهي تترجم توجهًا صحيحًا يرمي في غايته النهائية إلى تثبيت أركان الدولة وتكريس استقرارها... فإنه يقوي من مكانة الجزائر ويزيد في وزنها المعنوي في الداخل والخارج...

<<<

افتتاح دورة الخريف 2013

ان الحديث عن الاستقرار والأمن ليس اجترارا لكلام قيل... ولا تكرارا ممل لأمور معروفة يتم ترديدها... بل هو محصلة جهد سبقته جهود وتضحيات قدمها شعبنا وبذلتها دولتنا...

ان النتائج الكبيرة المحققة على صعيد الجبهة الاقتصادية والاستقرار الذي أمنته الدولة على صعيدي الجبهة الاجتماعية والسياسية. هي التي كانت «بالواقع» وراء تلك النتائج ووراء ذلك الاستقرار الذي ينعم بفوائده كافة أبناء شعبنا...

المؤسسات هي الضمانة وصمام الأمان

إن الحديث عن الاستقرار والأمن ليس اجترارًا لكلام قيل... ولا تكرارًا ممل لأمور معروفة يتم ترديدها... بل هو محصلة جهد سبقته جهود وتضحيات قدمها شعبنا وبذلتها دولتنا...

إن النتائج الكبيرة المحققة على صعيد الجبهة الاقتصادية والاستقرار الذي أمنته الدولة على صعيدي الجبهة الاجتماعية والسياسية، هي التي كانت «بالواقع» وراء تلك النتائج ووراء ذلك الاستقرار الذي ينعم بفوائده كافة أبناء شعبنا...

الأمر الذي يجب التذكير به أيضا هو أن هذه النتائج ما كان لها لأن تتحقق لولا عرق وجهد وتضحيات كبيرة بذلها المخلصون من أبناء هذا الوطن ولولا سداد التوجه وحنكة القيادة وكبر وعي الشعب.

وبالطبع فإن هذه السياسة هي التي أعطت الجزائر الوزن والمكانة وهي التي صانتها من كافة المخططات المشبوهة التي كانت ترمي إلى ضرب استقرارها. وإن هذه السياسة هي التي كذبت تنبؤات دعاة الشؤم، وبيّنت زيف دعواتهم. بل أقول أن فشل هذه المخططات هي التي كانت من بين عوامل دعم وحدة الجزائر واستقرارها.

...إذا كنت قد تعمدت التذكير بهذه الأمور وفي هذا اليوم الخاص، فلأن ذلك كان يستحق التذكير...

وتبقى غايتي في النهاية هي أن أقول لأولئك الذين تنبؤوا بالتوترات الاجتماعية وقيام الفراغ المؤسساتي قد أخطأوا في حساباتهم.

ومن باب النصيحة نقول لهؤلاء أن عليكم مستقبلا مراجعة تحاليلكم وتدقيق حساباتكم قبل إصدار الأحكام وتعميم التحاليل...

فالمؤسسات الوطنية والدستورية عملت وهي عملت بشكل جيد بل أكثر من ذلك فهي حسنت من أداءاتها...

... وحتى في أداءاتها فإن ملفات عديدة «(وفي بعض الأحيان)» «ثقيلة»، كانت متوقفة أو وتيرتها بطيئة، جرى تحريكها ومعالجة مضامينها... كما أن قطاعات اجتماعية ذات طابع استراتيجي عاجل كالسكن على سبيل المثال تم تحريكه ومُكن المواطن من الاستفادة منه...

وفي نفس السياق نقول أن الأمر الذي يستحق التذكير بل أقول التنويه به خلال الفترة :

يكمن في أسلوب العمل الذي راحت الحكومة تعتمده من خلال الاتصال المباشر بالمواطن من خلال الزيارات الميدانية المتلاحقة التي أصبح السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته يقومون بها عبر ولايات الوطن، بكل ما ترتب عن هذه الزيارات من تحسن مَسّ العلاقات ما بين الحاكم والمحكوم.

...تحسنٌ أدى إلى تقليص المسافة ما بين السلطة والمواطن وعزز الثقة ما بينهما...

نعم، سيداتي سادتي، تلك هي العوامل التي بها تحقق الاستقرار... الاستقرار الذي بدوره عزز اللحمة الوطنية ووفر أجواء الثقة بالنفس والاعتزاز بالذات والإحساس بالوزن والمكانة وقوّى وحدة الشعب وجنب البلاد من العواصف التي راحت (في الفترة الأخيرة) تعصف على كامل منطقتنا وفي العديد من مناطق العالم...

وتلك كانت السياسة التي انتهجتها الجزائر تحت قيادة فخامة الرئيس بوتفليقة خلال الفترة وذلك كان الرد العملي الذي به ردت الجزائر على دعاة الشؤم وتجار الترويج للكوارث.

في نهاية تدخلي أود أن أجدد الشكر لكافة ضيوفنا وأتمنى الشفاء العاجل للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وعودته القريبة إلى رحاب المجلس لمواصلة أدائه العادي.

شكرًا لكم على كرم الإصغاء،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

وفي اختتام دورة الربيع 2013 رئيس المجلس:

لا صدى للنفخ في الأبواق...
ولا بديل عن الرزانة وروح المسؤولية

رئيس مجلس الأمة كان خلال اختتام دورة الربيع 2013 تناول عددا من المواضيع ذات الصلة بالحياة العامة في البلاد خاصة ما شهدته الساحة السياسية من نقاش وتصريحات ارتبطت بتلك الفترة التي كان رئيس الجمهورية يتابع فيها العلاج بعد الوعكة الصحية التي تعرض لها.. وهذا نص كلمة رئيس المجلس

أود في البداية أن أرحب بكم جميعًا في مقر مجلس الأمة وأشكركم على حضوركم بيننا بمناسبة اختتام دورة الربيع العادية التي نشارك اليوم جميعًا في الاحتفاء بها...

لقد جرت العادة في اختتام كل دورة أن أتولى أمامكم استعراض حصيلة عملنا ضمن الهيئة للفترة التي معًا عملنا فيها، غير أني هذه المرة أجدني مضطرًا على غير العادة إلى الاعتراف أمامكم بأن العمل التشريعي لهذه الدورة لم يعرف الكثافة المعهودة التي كنا نسجلها في الدورات السابقة.

وبالمقابل أقول أيضا أن النصوص القانونية التي تمت دراستها والمصادقة عليها خلال هذه الدورة كانت تكتسي (كما تعلمون) أهمية خاصة، كونها عالجت في مجملها جوانب اقتصادية واجتماعية هامة، سواء ما تعلق منها بتنظيم التجارة أو تنظيم الأطر التي يتم في إطارها تكوين شبابنا وترقيتهم فيها لاسميا تلك الخاصة بالأنشطة البدنية والرياضية.

فيما يخص قانون التكوين والتأطير الخاص بشبيبتنا التي تشكل الأغلبية الواضحة لسكان الجزائر اليوم وغدا.

وإن هذه الأغلبية العددية وبكل ما تحمله من حقائق ومظاهر موضوعية، تجد ترجمتها في الاندفاع حينًا وبالحيوية حينًا آخر ومرة ثالثة تعبر عن مواقفها بسلوكات يمكن تصنيفها بالعاطفية بل أكاد أقول تصرفات تتجاوز حدود السلوك المألوف الذي يميز شبابنا... ومع كل هذا

اعترف أمامكم بأن العمل التشـــريعي لهذه الدورة لم يعرف الكثافة المعهودة

وذلك يجب الإقرار أيضا بأن شبيبتنا تشكل الثروة الأساسية للبلاد والأمة.

وهذا الواقع هو الذي يحتم على الدولة والمجتمع إعطاء هذه الشريحة كل ما تستحقه من عناية واهتمام.

ذلك أن من الشباب يتأتى الخلاص وبهم تنهض الأمة، وعلى العكس من ذلك فقد يكون هؤلاء الشباب أيضًا مصدرًا للمخاطر إذا لم نوليهم ما تستحقونه من عناية واهتمام.

لهذا وفي حالتنا يعد أمرًا طبيعيًا أن يحظى مستقبل أبنائنا الأولوية والعناية التي يستحقونها : نُكوّنهم، نوفر لهم وسائل الترفيه، وفي ذات الوقت نعلمهم كيف ينمون أجسادهم وعقولهم وكيف يحبون وطنهم ويدافعون عنه، وهم بكل تأكيد مستعدون إذا ما أحسوا بهذا الاهتمام وشعروا بتلك العناية، أقول أنهم مستعدون لتقبل الرسالة لأنهم بالأساس متشبعون بالروح الوطنية التي ورثوها عن آبائهم.

وإن في القانون الذي صادقنا عليه في هذه الدورة ما يؤكد على هذه التوجهات وبين تلك الغاية...

أما فيما يخص القانون المتعلق بشروط ممارسة الأعمال التجارية الذي صادقنا عليه، فقد أملته الضرورة الداعية إلى تنظيم هذا الشكل من أشكال النشاط الذي يتسم بالحساسية خاصة وأنه شكل باستمرار مصدرًا للاحتجاجات التي كانت تقوم هنا وهناك. فمن بين الانشغالات الكبرى التي جاء هذا القانون لمعالجتها تأتي مسألة التجارة الموازية التي يجب محاربتها بصرامة لكن بذكاء أيضا.

لقد جاء هذا القانون ليدخل أيضا مزيدًا من العقلانية والشرعية في هذا الحقل من حقول النشاط التجاري من خلال اعتماد مراقبة واضحة على كل واحد يعمل في هذا الحقل الحساس وفي كافة أوجه الأنشطة : «النوعية»، «الأسعار»، «التقليد»... إلخ. إنه قانون جاء لوضع قواعد عمل جديدة تتلاءم والتغيرات التي يعرفها مجتمعنا، ويعرفها العالم أيضا...

وأخيرًا، وبشأن مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة الذي هو من وجهة نظرنا نصٌ بالغ الأهمية يفترض فيه أن يوفر الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في نطاق سلك المحامين وينظم العلاقة ما بينهم وبين القضاة...

والواقع أن هذا النص جاء كما تعلمون بعد مشاورات بل أقول مفاوضات طويلة بين الوزارة الوصية وممثلي المهنة، مشاورات تبعها نقاش مستفيض بل أقول مرافعات ساخنة نشطها نواب الشعب في المجلس الشعبي الوطني وصادقوا عليه قبل أيام قليلة...

غير أن مشروع النص هذا وبالنظر إلى كونه وصل هيئتنا من أربعة أيام فقط صعب فيه على اللجنة القانونية المختصة لدينا في مجلس الأمة دراسته الدراسة الوافية وإيلاءه الأهمية التي يستحقها.

بالنظر لهذه الاعتبارات ارتأت اللجنة القانونية أن الوقت الممنوح لها للدراسة وإعداد التقرير غير كافٍ...

لهذا وانطلاقًا من هذا الفهم والتقدير للموضوع طلبت هذه الأخيرة من مكتب مجلس الأمة منحها مزيدًا من الوقت حتى يتسنى لها إعطاء الموضوع الأهمية المطلوبة والدراسة الكافية من خلال الاستماع إلى أصحاب الاختصاص والخبرة قصد إفادتها بآرائهم ووجهات نظرهم في الموضوع، قبل تحديد الموقف النهائي من مشروع النص وقبل إحالة تقريرها على الجلسة العامة لمجلسنا التي تعود الكلمة الأخيرة فيه لها...

تأجيل برمجة.. مشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة.. لإعطاء الموضوع الأهمية المطلوبة والدراسة الكافية من خلال الاستماع إلى أصحاب الاختصاص والخبرة قصد إفادتها بآرائهم ووجهات نظرهم في الموضوع..

الهدف الذي نعمل لأجله كلنا هو واحد. ألا وهو خدمة المواطن والوطن في الداخل أو الخارج...

آخذة بعين الاعتبار كافة هذه العوامل مجتمعة طلبت اللجنة التأجيل الذي أملته أهمية النص وبرره النقاش والجدل الواسع الذي رافق دراسته في المجلس الشعبي الوطني وخارجه، وعبر وسائل الإعلام الوطنية على اختلاف عناوينها...

إذن اعتبارًا لهذه المبررات التمست اللجنة من مكتب مجلس الأمة الموافقة على تأجيل البرمجة إلى موعد لاحق قد يكون مع بداية الدورة القادمة... وأمام الوجاهة التي قدمت بها طلبها وجد مكتب مجلس الأمة في الطلب المقدم له مبررات منطقية لطلب التأجيل. وعلى هذا الأساس وافق على طلب التأجيل إلى الدورة القادمة إن شاء الله.

إذا كان عدد النصوص – كما ذكرت – متواضعا، فإن النشاطات الأخرى في المقابل كانت معتبرة.

فعلى صعيد النشاط الرقابي، نظم مجلس الأمة عددًا من الجلسات الخاصة بطرح الأسئلة الشفوية وعلى مختلف القطاعات الوزارية وقد مكنت هذه الجلسات كلا من أعضاء الهيئة التنفيذية والسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة من الاستعلام المتبادل حول وضعية العديد من القطاعات التي تعرف مصاعب... تكون قد أثرت في سيرها العادي.

جلسات الأسئلة الشفوية كانت أيضا مناسبات مواتية مكنت أعضاء المجلس بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة... من الوقوف على الجهد التنموي المبذول على مستوى هذا القطاع أو ذلك وعبر مختلف ولايات الوطن... كما أن جلسات طرح الأسئلة الشفوية كانت مناسبة جد مواتية مكنت السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة من إبلاغ أعضاء الحكومة بانشغالات المواطنين وبالوقت ذاته أعطتهم الفرصة لكي يُعرّفوا بنوعية المشاكل التي تواجه السلطات المحلية في إنجاز البرامج المسجلة لديها أو التكفل بمشاكل المواطنين التابعين إداريًا لها.

وفي نفس السياق، وجه السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة عددًا هامًا من الأسئلة الكتابية شملت هي الأخرى مواضيع مختلفة وقطاعات متعددة، وتلقوا أجوبة بشأنها وفي آجالها القانونية.

بالنسبة للنشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية فقد كان متميزا بالنظر إلى المواضيع التي تناولها هذا الشكل من أشكال النشاط. ذلك أن الندوة التي نظمت في رحاب المجلس وخصصت لدراسة تجربة مجلس الأمة تحت عنوان «مجلس الأمة في الجزائر تجربة وآفاق» كانت بمثابة وقفة تقييمية متميزة وهي بينت مدى مساهمة مجلس الأمة على صعيد العمل التشريعي والبرلماني والتوازن المؤسساتي، وهي بيّنت الآفاق المستقبلية للهيئة، حيث ناقش المشاركون في ذلك اليوم الدراسي : دور مجلس الأمة المستقبلي أيضًا على ضوء التعديل الدستوري المرتقب.

وفي نفس الفترة كان اليوم الدراسي المخصص للسرطان بالجزائر، أقول كان هذا الموعد مناسبة جد مواتية للوقوف على حجم وتعاظم الآثار الناجمة عن هذه الآفة وما تسببه من معاناة للمرضى ولذويهم. وقد ناقش المشاركون في هذا اليوم الدراسي أيضا موضوع الاستراتيجية الوقائية والعلاجية التي ينبغي على الدولة إعدادها في هذا المجال...

أما فيما يخص النشاط الخارجي، أو ما اصطلح على تسميته بالدبلوماسية البرلمانية، فقد سجل مجلس الأمة، بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني وهيئات الدولة الأخرى ذات الصلة، حضوره في المؤتمرات والندوات البرلمانية الجهوية والدولية، ودافع عبر كافة المنابر وكل المناسبات، عن مواقف الجزائر تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

الأمر الذي أود تسجيله في هذه المناسبة هو العمل التكاملي الذي يسود العلاقات ما بين مختلف مؤسسات الدولة وقطاعاتها الوزارية، وما تقدمه هذه القطاعات الوزارية من دعم ومساندة قصد تمكين وفودنا البرلمانية من

التحرك الميداني للوزير الأول خطوة تسير في الاتجاه الصحيح.. ونهج ناجع.. يستحق التنويه والدعم

التعرف والتعريف بحقيقة مواقف بلادنا من مختلف القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية أو الدولية.

غير أننا مع ذلك نبقى من الذين يدعون إلى مزيد من التنسيق والتعاون بل أقول إلى تكريس وترسيخ وتوسيع هذه السُّنة أكثر مستقبلا... لأن الهدف الذي نعمل لأجله كلنا هو واحد ، ألا وهو خدمة المواطن والوطن في الداخل أو الخارج...

وإني أود أن أنتهز هذه السانحة لأجدد استعدادنا (في مجلس الأمة) لمواصلة التنسيق والتشاور مع المجلس الشعبي الوطني ومع الحكومة ومع مختلف مؤسسات الدولة الأخرى بما يسمح بتحقيق أداء برلماني جيد...

في نطاق آخر، عرفت وتعرف البلاد نشاطات واضحة في مجال تنفيذ البرامج الإنمائية التي أتى بها مخطط عمل الحكومة لتجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية... وفي هذا المجال وبقصد المتابعة الميدانية لتنفيذ هذا البرنامج قام السيد الوزير الأول بزيارات ميدانية إلى ولايات عديدة عاين خلالها المشاريع التي انطلقت وتلك التي تم الشروع في انطلاقها... وبتعبير آخر، عاين مدى تقدم تنفيذ خطة التنمية التي أعدها السيد رئيس الجمهورية...

منطق الأمور يدعو اليوم إلى ضرورة التحلي بالحكمة والرزانة والدعوة لوحدة الصف في التعاطي مع الأحداث

من جهتنا فإننا نعتبر هذا التحرك تحركا مفيدا... كونه يترجم الحرص الذي تتقاسمه جميعًا والداعي إلى تحريك الملفات المبرمجة وتلك المتأخرة في التنفيذ... ومن هذا الزاوية فإننا نعتبر هذه الزيارات خطوة تسير في الاتجاه الصحيح، تستحق التنويه والدعم... خاصة وأنها ترمي في النهاية إلى التعرف على حقيقة المشاكل التي تواجه المواطن وتستوجب العلاج في عين المكان. ناهيك عن كون مثل هذه الزيارات تربط وتعزز الصلة ما بين المسؤولين السامين والمواطنين.

إننا في الخلاصة نقول أن هذا النهج في العمل هو نهج ناجع وهو لذلك يلقى كامل دعمنا... خاصة وأنه يعطي الدليل على عزم الدولة للمضي قدمًا إلى الأمام في مجال احترام تعهداتها تجاه المواطنين.

تعرف الساحة السياسية في بلادنا حيوية واضحة في النقاش السياسي هذه الأيام... أملنا أن يبقى هذا النقاش في المستوى المأمول وألا ينحرف إلى وُجهاتٍ مجهولة لا نريد أن يتجه إليها.

...عرفت وتعرف البلاد نشاطات واضحة في مجال تنفيذ البرامج الإنمائية التي أتى بها مخطط عمل الحكومة لتجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية... وفي هذا المجال وبقصد المتابعة الميدانية لتنفيذ هذا البرنامج قام السيد الوزير الأول بزيارات ميدانية إلى ولايات عديدة عاين خلالها المشاريع التي انطلقت وتلك التي تم الشروع في انطلاقها... وبتعبير آخر، عاين مدى تقدم تنفيذ خطة التنمية التي أعدها السيد رئيس الجمهورية...

وإذا كنا نذكر بهذا... فمن باب لفت انتباه أولائك الذين يُروّجون لثقافة التشاؤم والتيئيس وتعميم نهج الإحباط مستغلين الظروف والمناسبات قصد إظهار البلاد كما لو كانت في حالة انسداد وتوقف تام بل على وشك الوقوع في كارثة يستحيل عليها الخروج منها...

لهؤلاء نقول مرفقًا بهذا الوطن وكفاه... ما عاناه بالماضي القريب...

وإننا نعتقد أن النفخ في الأبواق... والادعاء بوقوع كارثة في البلاد وفي هذا الظرف تحديدًا هو عمل تنقصه الرزانة وروح المسؤولية التي يعتبر الوطن في أمس الحاجة إليها...

ودون المساس بالحق في الاختلاف في الرأي وبحرية التعبير، فإن منطق الأمور يدعو اليوم إلى ضرورة التحلي بالحكمة والرزانة والدعوة لوحدة الصف في التعاطي مع الأحداث.

الجزائر على الرغم من كل ما يقوله البعض تبقى آمنة ومستقرة وأوضاعها عمومًا جيدة مقارنة مع غيرها... كما أن مؤشرات اقتصادها هي الأخرى في اللون الأخضر...

وبالرغم من كل ما يقال هنا وهناك فإن الواقع الملموس يشهد على ذلك، مشاريع التنمية تنفذ، الاهتمام بالجبهة الاجتماعية يتزايد... والأرقام المؤكدة الصادرة عن المؤسسات الدولية المختصة والمختلفة تنشر وتؤكد ما تعطيه دوائرنا الوزارية. الاحتياطي النقدي يزداد... البطالة تتقلص، المشاريع الاجتماعية تكثر ويلمسها المواطن... الجهود الرامية إلى التخفيف من أعباء المواطن تزداد... سياسة الأجور تراجع تدريجيًا وإلى الأحسن... المساكن توزع... إلخ.

هذا لا يعني أن الجزائر قد بلغت ذروة الكمال وفي كافة الميادين... لكنها تتقدم وهذا هو المهم...

وعلى كل حال وأين ما كان موقعنا وتقييمنا، هل يحق لنا التنكر لهذه الحقائق وتجاهل هذه المعطيات !!. صحيح أن هناك نقص قد يسجل هنا أو هناك... ولكن الجهد المبذول قصد تدارك النقص أيضا موجود وموجود بقوة... منطق الأشياء يقول إذا كان يحق للإنسان أن يسجل النقائص الموجودة فمن الغير العدل أن يتجاهل بالمقابل الجهود والنتائج التي تتحقق... وكيفما كانت نظرة الواحد والآخر، فإن ما يمكن قوله هو أن الجزائر بخير... وأنها تتقدم وتسجل التطور والتنمية... تقاوم من أجل تدليل الصعاب لكنها تتطور وبشهادة الجميع...

فهل يجوز لنا التنكر لهذا الواقع؟ وهل يحق لنا أن نرى في المشهد المتعدد الألوان إلا الأسود منه !!.

وفي إطار آخر... إطار الإصلاحات، ما يمكن تسجيله هو أن سياسة الإصلاحات التي انتهجتها البلاد قد أعطت نتائج في الميدان. ولا أدل على ذلك من كون المؤسسات الوطنية تعمل بالتناغم التكامل وهي تؤدي دورها بشكل عادٍ... وخلافًا لما تقوله جهات يعرفها «القريب والبعيد» إلا أن الجزائر بخيرٍ والحمد لله.

النقاش الصريح يتم، الرأي المعارض يُسمع، المواطن يُتابع !!. تلك هي الوقائع التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار في التحليل وفي المقارنة... مقارنة ما يجري عندنا وما يجري عند غيرنا...

لدينا شعبٌ واعٍ وناجحا وهو لا ينساق بسهولة وراء المخادعة أو التغليط وهو يقدر الصدق في القولِ والملموسِ في العمل...

نقول هذا ليس شماتة بالغير... ونقوله أيضا ليس اعتدادًا أو افتخارًا بما هو حاصل عندنا... وإذا كنا نقول به فمن حسن حظنا أن لدينا شعبًا واعيًا وناضجا وهو لا ينساق بسهولة وراء المخادعة أو التغليط وهو يقدر الصدق في القولِ والملموسِ في العمل...

الجزائر بخير... تتقدم وتسجل التطور والتنمية... تقاوم من أجل تدليل الصعاب لكنها تتطور وبشهادة الجميع...

إذا كنت قد عبرت عن قناعة ودافعت عن توجه فلأن الوقائع تؤكدها، وهي تؤكد أن النهج الذي اتبعته الجزائر تحت قيادة السيد الرئيس كان نهجًا صحيحًا كما أن نضج الشعب الجزائري كان كالعادة ملموسًا !!. نقول هذا ليس من باب المبالغة وإنما نقوله من باب التذكير بحقائق يحلو للبعض التغاضي عنها...

بالأمس، احتفل شعبنا بالذكرى الواحدة والخمسين للذكرى المزدوجة لعيدي الاستقلال والشباب، وإنها لسانحة أجدد فيها، باسمكم زميلاتي زميلاتي، أحر التهاني لكافة أفراد الشعب الجزائري وصادق التمنيات لبلدنا بمزيد من اطراد التقدم والازدهار في ظل الأمن والاستقرار وفي كنف الوفاق والمصالحة.

وأترحم فيها على شهداء ثورتنا المجيدة الذين سقوا بدمائهم الزكية شجرة الحرية، وأتوجه بصادق الدعاء لكل من حمل السلاح للدفاع عن الوطن لنيل الاستقلال ولإبقاء الجزائر واقفة وأن يمن الله عليهم بالصحة والعافية وطول العمر...

وإني إذ أتقدم للشباب (لأن المناسبة هي عيدهم أيضا)، بالتهنئة فإني أقول لهم إنكم فخر هذا الوطن وبناة غده، وأنتم سليل شعب صنع المعجزات وتتمون لتاريخ وحضارة شعب قدم للإنسانية الكثير... فاستلهموا من ذلك الإرث المجيد ما يجعلكم قامات شامخة ومعالم بارزة لن يأفل نجمها في زمن العولمة الذي تذوب فيه الخصوصيات.

ونحن على أبواب شهر رمضان الكريم، شهر التوبة والغفران، أتوجه لكم وباسمكم إلى كافة الجزائريات والجزائريين بأصدق عبارات التهنئة متمنيا لهم ولكم رمضانًا مباركًا وصيامًا مقبولا أعاده الله علينا وعلى أمتنا الإسلامية باليمن والخير والبركات...

قانون ممارسة الأنشـــــطة التجارية

ناقش أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية عقدها المجلس يوم الاثنين 24 جوان 2013 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وحضور السيد مصطفى بن بادة ، وزير التجارة ، ممثلا للحكومة والسيد محمود خذري ، وزير العلاقات مع البرلمان ، مشروع القانون المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

في مستهل الجلسة تناول السيد مصطفى بن بادة، وزير التجارة ، الكلمة بتقديم عرض مفصل حول الأسباب التي دعت إلى تعديل هذا القانون كما استعرض المحاور التي ترتكز عليها الأحكام التشريعية الجديدة وهي :

1 – التوفيق بين المنع من التسجيل في السجل التجاري الذي يمسّ فئة من الأشخاص وحقهم في الادماج المهني.

2 – تكريس السجل التجاري الالكتروني.

3 – تعديل بعض الأحكام المتعلقة بالاشهار القانوني.

4 – تكريس غرامة الصلح كإجراء جزائي بديل.

5 – تأطير التوقف عن ممارسة بعض الأنشطة التجارية أثناء العطل السنوية والأسبوعية وخلال الأعياد الرسمية لبعض أنشطة الانتاج والتوزيع والخدمات.

6 – تعديل بعض الأحكام الجزائية.

7 – ادراج ترتيبات لفائدة دعم الاستثمار.

وقد تناول أعضاء مجلس الأمة بالنقاش أهم التعديلات التي وردت على القانون وكذا بعض المواضيع ذات الصلة وكان للسيد وزير التجارة ردا على مجملها.

فبخصوص التقليص من عدد الجنايات والجنح المانعة من القيد في السجل التجاري الذي جاء به نص هذا القانون ، أوضح ممثل الحكومة أن صياغة المادة 8 المتعلقة بالموضوع ، تشكل حلا توافقيا بين أطروحتين سادتا أثناء تحضير مشروع تعديل القانون ، الأولى ترى ضرورة إلغاء هذه المادة تماما بحجة أن فرض العقوبات ليست من اختصاص الإدارة بل هو من اختصاص القضاء ، وهو ما تم التكفل به عقب مراجعة قانون العقوبات سنة 2008 ، في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى ضرورة الابقاء على المادة 8 كما هي.

وبين هذين الاتجاهين ، تم تبني حل وسط من شأنه تحقيق الموازنة بين مصالح الاقتصاد الوطني من جهة ومصالح الأفراد من جهة ثانية لاسيما وأن الفئة المقصودة هي فئة الشباب وحقهم في الادماج الاجتماعي من خلال السماح لهم بمزاولة الأنشطة التجارية.

وفيما يخص مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، أكد ممثل الحكومة بأن هذا المسار التفاوضي يتسم بالتعقيد شأنه شأن باقي المفاوضات مشيرا إلى أن الجزائر قد أجرت احدى عشرة (11) جولة من المفاوضات بهذا الخصوص ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجزائر وضرورة العمل على تهيئة الظروف المواتية للانضمام إلى هذه المنظمة. وقد باشرت الجزائر كما أضاف ممثل الحكومة عمليات المفاوضات من جديد من خلال تقديم ملف يضم 17 وثيقة كما أنها على موعد مع تاريخ 03 جويلية 2013 بجنيف لدراسة موضوع الدعم الفلاحي.

وفيما يخص الفضاءات التجارية ، أوضح السيد ممثل الحكومة أن تحرير المبادرات التجارية خلال السنوات الأولى ، لم يرفق بإنجاز الهياكل والفضاءات الضرورية باعتبار أن النظرة السائدة آنذاك ، هي أن إنشاء هذه الهياكل من صلاحيات الجماعات المحلية أو المستثمرين الخواص ، غير أن العجز الكبير الذي سجل في هذا المجال دفع بالحكومة إلى إعادة النظر في هذا الموضوع واقتناعها بضرورة الاستثمار في هذا المجال مضيفا أن الجهد المبذول في هذا الاطار جهد غير مسبوق.

وعن التنسيق بين قطاع التجارة والداخلية في محاربة التجارة الموازية ، أكد السيد بن بادة بأن التنسيق موجود حاليا من أجل منع عودة الباعة الفوضويين إلى أماكنهم السابقة وذلك بعد ادماجهم في الهياكل المهنية لهذا الغرض.

وفيما يخص ترقية المقايضة في المناطق الحدودية، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه تم فتح ورشة عمل بالتعاون مع مصالح الجمارك ، من أجل تحيين قائمة المواد المعنية بعمليات المقايضة بهدف ترقية الحياة الاقتصادية في هاته المناطق.

وحول عمليات الرقابة قدّم ممثل الحكومة الأرقام التالية:

– عدد التدخلات بلغ : 1000.261 تدخلا.

– عدد المخالفات بلغت 182.984 مخالفة.

– عدد ملفات المتابعات القضائية بلغ 167.232 ملفا.

– مبلغ عدم الفوترة 51.7 مليار دج.

– مبلغ المحجوزات 14.1 مليار دج.

– الغلق الاداري للمحلات التجارية بلغ 11.053 محلاً.

وقد أضاف ممثل الحكومة بأن قطاع التجارة سيعزز بوسائل بشرية وقاعدية جديدة في إطار البرنامج الخماسي حتى يؤدي المهام المنوطة به على أكمل وجه. وبشأن التخلي عن الفوترة أكد أنه خلافا لما يشاع اليوم فإنه لن يتم التخلي عن اشتراط الفوترة.

وعن مسألة ارتفاع الواردات ، أكد ممثل الحكومة أنها تعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع وتيرة الاستثمارات العمومية ، التي تتطلب استيراد التجهيزات ، ومن أجل التحكم أكثر في هذه الواردات ، يجب العمل على تقليص المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي ماعدا الضرورية منها.

رأي اللجنة المختصة وتوصياتها

رأت اللجنة في ما أدخل من تعديلات لاسيما فيما يتعلق بالشباب ، إضافة جديدة تخدم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها ، وهي رسالة واضحة لهم والتفاتة طيبة لأحد أهم انشغالاتهم المتعلقة بالحق في الادماج. كما انتهزت اللجنة الفرصة بمناسبة حلول شهر رمضان للتوجه إلى فئة التجار ودعوتهم إلى ضرورة التحلي بروح المسؤولية تجاه المواطن. كما أصدرت اللجنة بمناسبة دراستها لهذا القانون التوصيات التالية :

- ضرورة الاسراع في انشاء مخابر مراقبة الجودة والنوعية لوضع حد للمخاطر التي تنجم عن استيراد سلع وبضائع تضر بصحة وسلامة المواطن.

ضرورة تكثيف الرقابة على المحلات التجارية لمعرفة مدى التزامها وتطبيقها للشروط القانونية والصرامة في تطبيق القانون على المخالفين.

تنظيم الأنشطة البدنية والرياضية

التكوين ومكافحة المنشطات والعنف

ناقش أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 25 جوان 2013 في جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، وحضرها السيد محمد تهمي ، وزير الشباب والرياضة ممثلا للحكومة والسيد محمود خذري ، وزير العلاقات مع البرلمان ، ناقشوا نص القانون المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها.

وخلال عرضه لنص القانون تطرق وزير الشباب والرياضة لأهم الأحكام التي جاء بها القانون في ظل الفراغ القانوني الموجود في القانون الساري المفعول وكذا عدم مسايرته للتحولات السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر مما استدعى إدخال تغييرات وفق مبادئ التسيير الراشد وبمشاركة الحركة الجمعوية الرياضية.

وقد أضاف مسؤول القطاع بأن النص جاء بأحكام تعالج أساسا الإطار القانوني الذي يسير اللجنة الوطنية الأولمبية والاتحاديات والرابطات والأندية والجمعيات الرياضية وعلاقة السلطات العمومية بالجمعيات الرياضية ، بالاضافة إلى مراقبة هذه الجمعيات الممولة في أغلبها بأموال عمومية وكذا الجوانب المتعلقة بالتكوين الرياضي ، مكافحة ومراقبة تعاطي المنشطات والوقاية من العنف في المنشآت الرياضية ومكافحته.

انشغالات أعضاء مجلس الأمة وردود ممثلي الحكومة

بخصوص مراقبة المساعدات والاعانات المالية المقدمة من قبل الدولة للاتحاديات الرياضية الوطنية والرابطات والنوادي الرياضية ، أجاب السيد الوزير أنه يمكن لهذه الهيئات أن تستفيد من مساعدات الدولة وفق برنامج سنوي أو متعدد السنوات وتقديرات ميزانية توافق على عليها السلطات المعنية ويتعين على هذه الرابطات والنوادي والجمعيات الرياضية ، بعد مصادقة جمعياتها العامة ، تقديم حصائلها الأدبية والمالية وكذا محاسباتها سنويا للاتحادية الرياضية والوطنية المنتمية إليها كما تلتزم بمسك سجلات محاسبة وسجلات جرد مع وجوب مصادقة محافظ الحسابات على حساباتها.

كما أضاف بأنه يمكن للوزير المكلف بالرياضة أن يقوم بتعيين خبراء ماليين يكلفون بالتدقيق المالي لهذه الاتحاديات الرياضية الوطنية والرابطات والنوادي الرياضية.

وفيما يخص النوادي المحترفة التي ترعاها مؤسسة سوناطراك دون غيرها من النوادي الأخرى ، أجاب السيد الوزير أن هذه الرعاية لا تمت بصلة للدولة وإنها هي خطوة اقتصادية اعتمدتها هذه الشركة وفروعها مضيفا أن دعم الدولة لهذه النوادي يهدف إلى تحصين طريقة تسييرها للوصول إلى الاحترافية المنشودة.

وعن الطريقة المعتمدة لتوزيع الاعانة المقدمة لهذه النوادي ، أجاب ممثل الحكومة بأنها توزع حسب معايير وآليات تهدف إلى التخفيف من الفوارق الجهوية لاسيما عن الصندوق الوطني والصناديق الولائية لترقية مبادرات الشباب.

أما بالنسبة لانجاز المنشآت والهياكل القاعدية الخاصة بالتكوين الرياضي ، أجاب السيد ممثل الحكومة أن المشروع المتعلق بها عرف تقدما ملموسا ، ويعود التأخر في الانجاز لبعض المشاكل البيروقراطية التي ستحل في أقرب الآجال.

أما فيما يخص الانشغال الخاص بتسيير الملاعب من طرف الأندية الرياضية بمفردها ، أجاب السيد الوزير أنه وفي مرحلة أولى يجب على هذه الأندية أن تحفز نفسها للتكفل بهذه المهمة. وعن فكرة إبدال أعوان الأمن بأعوان الملاعب ، أفاد السيد تهمي بأن هذه الفكرة لم تكن محل نقاش مع المصالح المختصة وأن هذه الخطوة ستجسد حين توفر الشروط اللازمة لذلك.

رأي اللجنة المختصة وتوصياتها

ثمنت لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة نص القانون المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها واعتبرته خطوة إيجابية نحو اثراء المنظومة الرياضية والوطنية. كما اعتبرت الاجراءات الجديدة المتعلقة بممارسة الأنشطة البدنية وفق معايير علمية وموضوعية اجراءات ستسمح ببروز نخبة ذات مستوى عال وبالتالي الوصول إلى التميز على المستوى الدولي وتحسين صورة الجزائر في العالم. كما نوهت اللجنة بفتح باب الاستثمار الخارجي أمام النوادي المحترفة ومساعدة الدولة لها لمدة خمس سنوات من صدور هذا النص.

ومن جانب حماية النشء من الانحرافات ثمنت اللجنة جميع الاجراءات الهادفة للوقاية من العنف وتناول المنشطات.

كما أوصت اللجنة بـ :

- ضرورة تدعيم النشاط الرياضي لذوي الاحتياجات الخاصة مع توفير كل الوسائل البشرية والمادية لذلك.

- ضرورة الاهتمام بالرياضة المدرسية وتدعيمها بإطارات مكونة في هذا المجال وذلك بالتنسيق بين وزارات الشباب والرياضة ، التربية الوطنية ، الداخلية والجماعات المحلية.

- العمل على ترقية قدرات وكفاءات إطارات الفيدراليات والنوادي والرابطات.

الأسئلة الشفهية

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 16 ماي 2013، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، بحضور عدد من أعضاء الحكومة للإجابة على عدد من الأسئلة الشفوية التي طرحها أعضاء مجلس الأمة.

البيئة وحماية الإقليم

شطوط الجزائرمحمية بقوة القانون

أكد وزير تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة السيد عمارة بن يونس أن الشطوط في الجزائر والبالغ عددها 51 شطا تحظى بالحماية اللازمة من خلال ترسانة قانونية تضمن الحفاظ عليها بالنظر إلى دورها الهام في تحقيق التوازن البيئي.

و في رده على سؤال شفوي لعضو مجلس الأمة السيد عبد الكريم قريشي والمتمحور حول الأسباب التي أدت إلى تقلص عدد الشطوط بالجزائر شدد الوزير على أن هذه الأوساط البيئية الهشة المصنفة ضمن المناطق الرطبة والبالغ عددها الاجمالي في الجزائر 1700 منطقة تحظى بالإهتمام اللازم من قبل قطاعه وذلك يتجلى من خلال النصوص القانونية على رأسها القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فضلا عن إلتزام الجزائر بإتفاقية رامسار للحفاظ على المناطق الرطبة. وأفاد في نفس الصدد بوجود ثلاثة شطوط حاليا قيد الدراسة لإدراجها ضمن المناطق الرطبة ويتعلق الأمر بشطوط تيمينقارين والشرقي (ولاية سعيدة) والحضنة بالمسيلة.

وعلاوة على ذلك، أضاف مسؤول القطاع، فإن الجزائر قامت خلال سنة 2012 باستكمال دراسة حول مسح المناطق الرطبة لجمع المعطيات حول هذه المناطق على مستوى 48 ولاية وإرساء بنك للمعلومات الجغرافية المتعلقة بهذا الشق.

في قطاع التجارة

ما يقرب عن 600 ألف تدخل لمصالح المراقبة يكشف عن 65 ألف مخالفة

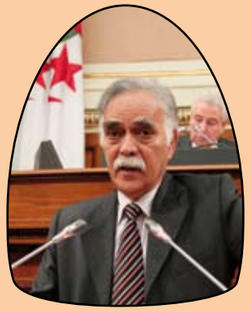

تساءل السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة عن الإمكانات التي تملكها وتسخرها وزارة التجارة لمراقبة المنتوجات التي يستهلكها المواطن الجزائري في وقت برزت فيه عدة مستحضرات مثل المواد الحافظة التي تضاف إلى جل المواد الغذائية، هذه المواد المضافة التي اثبتت الدراسات الحديثة بأنها مسببة لأمراض العصر كالسرطان السكري وأمراض اخرى.

من خلال رده، أوضح السيد مصطفى بن بادة، وزير التجارة أن مراقبة المنتوجات تهدف أساسا إلى معرفة مدى

مطابقة شروط الانتاج للمعايير المعترف بها حيث تولى المصالح الوزارية أهمية قصوى لموضوع الإضافات الغذائية التي تخضع منذ سنة 1992 لنصوص قانونية تتعلق بشروط استعمال المواد المضافة وكذا قانون سنة 2002 المحدد لقائمة المواد المضافة.

وتماشيا مع التطورات العلمية والتكنولوجية تم إصدار مرسوم تنفيذي سيدخل حيز التنفيذ خلال هذه السنة يحدد قائمة المواد والإضافات الغذائية التي يمكن أن تدمج فيها الاصناف الغذائية.

أما فيما يتعلق بالإمكانات البشرية والمادية أوضح مسؤول القطاع بأن الوزارة قد سخرت 7000 عون بما فيهم أعوان المخابر وكذا 20 مخبرا مختصا في مراقبة النوعية وقمع الغش في انتظار توظيف 1000 عون جديد خلال السنة الحالية والقادمة واستلام مشاريع مخابر مراقبة الجودة للوصول إلى تحقيق مشروع مخبر في كل ولاية.

وفي سياق آخر أوضح السيد بن بادة بأن مصالح مراقبة النوعية وقمع الغش قد سجلت خلال سنة 2012 أكثر من 595 ألف تدخل سمح بالكشف عن 65 ألف مخالفة ، 62 ألف منها متابعة قضائيا.

كما قامت مصالح الوزارة على مستوى آخر بسحب ما يفوق 900 ألف طن من المواد الغذائية وغلق أكثر من 300 محل تجاري بسبب عدم مطابقة المنتوج.

الصحة

حوافز للأطباء الأخصائيين ..

أجاب السيد عبد العزيز زياري، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عن انشغال السيد جمال قيقان، عضو مجلس الامة، المتعلق بوضعية مستشفى ولاية المسيلة الذي لا يستجيب لحاجيات سكان الولاية الذين يفوق عددهم المليون نسمة من خلال غياب الإخصائيين والتعطل الدائم جهاز السكانير. موضحا أن دائرته الوزارية قد اطلعت على ملف المستشفى المذكور الذي لا يشتغل إلا بنسبة 35 % أي ان المشكل لا يتمثل في سعته وإنما في هيكله الذي يحتاج فعلا للترميم أضاف السيد زياري. وهذا ما تم بالفعل بحيث سجلت عملية إعادة تهيئة المستشفى في قانون المالية 2014.

أما حول مشكل غياب الاخصائيين فقد اتخذت الوزارة بعض التدابير بالتعاون مع مصالح ولاية المسيلة لتوجيه أطباء من دفعات هذه السنة إلى الولاية وتحفيزهم بتوفير السكنات الوظيفية كما قامت الوزارة بفتح المناصب المالية الخاصة بـ 61 طبيبا.

أما عن جهاز السكانير فقد أوضح ممثل الحكومة بأن القضية تكمن في عدم وجود أخصائيين في الاشعة ومن خلال هذه الدفعة سيتم إرسال أطباء في هذا المجال.

وعن الاستثمارات في هذا القطاع، فقد أكد السيد زياري بأنه سيشرع في تنفيذ 18 مشروعا في هذا الإطار منها مستشفى بمدينة سيدي عيسى ومستشفى آخر للامراض العقلية بأولاد منصور كما سيتم تجهيز الولاية بوحدات طبية جراحية وكذا 10 عيادات متعددة الخدمات.

وإضافة إلى العمل الرقابي، أضاف وزير التجارة، فإن الوزارة لا تزال تبذل جهودا إضافية لإرساء ثقافة استهلاكية من خلال :

•تخصيص ميزانية سنوية لفائدة جمعية حماية المستهلك تقدر بـ25 مليون دينار جزائري سنويا.

•اعتماد سياسة قطاعية للتواصل مع المستهلك.

•تكريم أجهزة الإعلام التي تخصص برامج إعلامية تحسيسية لحماية صحة المستهلك.

•اعداد دليل المستهلك الذي يعتبر الأول من نوعه.

•تكريس مبدأ الاتصال بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين من خلال التظاهرات.

•إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم –12 355 المؤرخ في 2 أكتوبر 2012 والذي من صلاحياته اقتراح التدابير التي من شأنها المحافظة على صحة المستهلك.

الرقابة النوعية على المنتوجات الصيدلانية من قبل المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية تتم بأحدث التقنيات

وفي قطاع الصحة أيضا ، تساءل السيد عبد القادر بن سالم عن إجراءات الرقابة المفروضة على استيراد الأدوية في ظل ما يعرفه هذا الميدان من عمليات الغش والتزوير.

مسؤول القطاع أكد بأن المنتوجات الصيدلانية تخضع لرقابة دقيقة، فبالإضافة إلى التسجيل المسبق والإجباري لهذه المواد فإن هذه الأخيرة تخضع قبل تسويقها إلى رقابة النوعية من قبل المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية ولهذا الغرض فقد تم تجهيز هذا المخبر بأحدث التقنيات المصادق عليها من قبل المنظمة العالمية للصحة. وقد عين على رأس هذا المخبر خبير جزائري دولي يشارك باستمرار في جميع الملتقيات الدولية حول الأدوية. كما أن الجزائر قد حصلت على حق الترخيص المسبق للأدوية وموادها الاولية في مواقع انتاجها خارج الوطن من خلال انتداب خبراء لهذا الغرض.

وأكد السيد زياري أن جميع المصالح والهيئات مجندة ومنها مصالح قمع الغش وكذا الجمارك الوطنية لحماية الجزائر من المنتوجات الصيدلانية المغشوشة والمزيفة.

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 13 جوان 2013، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، بحضور عدد من الوزراء للإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الأمة الشفهية.

الشؤون الدينية والأوقاف

نظام الفتوى يقوم على مؤسسة المسجد

طرح السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة، سؤالا حول انتشار الفتاوي الموازية في الجزائر في ظل غياب مؤسسة رسمية للفتوى.

أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف بوعبد الله غلام الله بأن دائرته الوزارية قد اقترحت رسميا مسعى انشاء دار للفتوى في الجزائر وأنه ينتظر من قادة الرأي وأرباب الفكر، ونواب الأمة، أن يساهموا جميعا في مصالحة أبناء الجزائر مع مؤسساتهم وأن يحصنوها من الآثار الهدامة للنشاط الموازي الذي يريد أن ينخر المجتمع ويهدم أسس الدولة.

كما ذكر، من جهة أخرى، بأن الجزائر محصنة بمرجعية دينية ووطنية ونظام فتواها قائم على أساس مؤسسة المسجد التي تدعم حاليا بمديري الشؤون الدينية والأوقاف في كل ولاية وتمثل المجالس الولائية المتكونة من

نخبة الأئمة والأساتذة الجامعيين تمثيلا للوزارة الوصية مما يسمح بإصدار الفتاوي على مدار الساعة من خلال مداومات اللجنة بمقر مؤسسة المسجد الولائية وبمقر الوزارة الالكتروني.

التضامن الوطني والأسرة

العقار والميزانية.. عائق

تساءل السيد بشير داود، عضو مجلس الأمة حول الأسباب التي أدّت إلى تأخير استلام مشروع 100 مسكن خاصة بضحايا الارهاب في ولاية برج بوعريريج والذي انطلقت أشغاله سنة 2005. فردّت السيدة سعاد بن جاب الله، وزيرة التضامن الوطني والأسرة بأن هذا المشروع الذي يندرج ضمن مشروع 1050 مسكن لصالح ضحايا الارهاب عبر 10 ولايات من الوطن، يواجه صعوبات في الانجاز مثله مثل باقي المشاريع. هذه الصعوبات التي تختلف من ولاية لأخرى ووحدها ولاية غيليزان تمكنت من اكمال هذا المشروع ، فبالاضافة إلى مشاكل توفر العقار الصالح للبناء، المشكل الرئيسي، حسب

مسؤولة القطاع، راجع إلى ميزانية هاته المشاريع التي اقتطعت من صندوق الوزارة استثنائيا مما أثر سلبا على إمكانيات الوزارة في تلبية احتياجات الشرائح الأخرى ومواجهة أخطار الأزمات والكوارث الطبيعية.

في الأخير، أكدت السيدة الوزيرة بأن المشاورات جارية حاليا مع ولاة الولايات المعنية بتأخير انجاز هذه المشاريع لايجاد حل نهائي للمسألة.

النقل

الجزائر في طريقها إلى المصادقة على الميثاق الافريقي للنقل البحري

تساءل السيد محمد الطيب العسكري عن موقف الجزائر اتجاه الميثاق الافريقي للنقل البحري والذي مازالت الجزائر لم تصادق عليه إلى يومنا هذا رغم الأهمية التي يكتسيها هذا القطاع في تطوير التبادلات التجارية الجزائرية الافريقية.

السيد عمار تو، وزير النقل، استعرض في بداية اجابته على هذا الانشغال أهم المراحل التي مر بها هذا الميثاق منذ تواجده شخصيا على رأس وزارة النقل وذلك بترؤسه الدورة الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي للوزراء المكلفين بالنقل البحري بديربان – جنوب افريقيا – ما بين 12 و 16 أكتوبر 2009 ، حيث تم التوصل إلى توافق بين وزراء النقل البحري لينعقد اجتماع الدورة الثالثة لمجموعة الاتحاد الافريقي لوزراء النقل البحري فيما بين 21 و 25 نوفمبر 2011 بأنغولا وتوصل إلى الاتفاق هذه المرة على انطلاق عملية المصادقة على الميثاق في فترة زمنية محددة 2012 – 2015.

وأضاف السيد عمار تو بأنه إلى غاية جويلية 2013 من بين 53 دولة وقعت 39 دولة افريقية على الميثاق الافريقي للنقل البحري وإلى غاية يومنا هذا لم تقم سوى 14 دولة من بين الدول الافريقية الموقعة بالمصادقة على هذا الميثاق بينما النصاب القانوني يتمثل في 15 توقيعاً.

وطمأن مسؤول قطاع النقل عضو مجلس الأمة بأن إجراءات التصديق على الميثاق قد تمت كلها بمقر وزارة النقل وأخطرت وزارة الشؤون الخارجية لتقوم باستكمال اجراءات التصديق بصفتها الطرف المخول لذلك.

ربط عشر ولايات من ولايات الجنوب بخط السكك الحديدية

أما السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة، فقد طرح بدوره سؤالا على السيد عمار تو، وزير النقل نيابة عن زميله السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة. سؤال السيد عبد القادر بن سالم يتعلق بقطاع السكك الحديدية بالجنوب وعن المشاريع المستقبلية الخاصة بتطويره.

وزير النقل أكد بأن الحكومة قد سطرت في إطار البرنامج الوطني لتطوير الجنوب غلافا ماليا قدر بـ 120 مليار دينار جزائري خاص بقطاع السكك الحديدية. كما أن الدراسات جارية حاليا لانجاز 2762 كلم من السكك الحديدية موجهة لربط عشرة ولايات من ولايات الجنوب استكمالا للمشاريع التي انجزت والتي تربط توقرت بحاسي مسعود، الجلفة والأغواط، مشرية والبيض.

التكوين المهني

التكوين حسب طلبات السوق

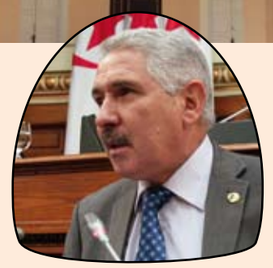

أجاب السيد محمد مباركي ، وزير التكوين والتعليم المهنيين على سؤال السيد كمال بلخير، عضو مجلس الأمة، والمتمثل في مساهمة دائرته الوزارية في القضاء على البطالة من خلال فتح تخصصات جديدة خاصة في المناطق النائية موضحا أن مخطط عمل الحكومة في هذا القطاع يستند على تكوين يتماشى وسوق العمل، لينقل القطاع من نظام للتكوين يرتكز على مبدأ عرض التكوين على سوق العمل إلى قطاع يكون حسب طلبات هذه السوق.

أما عن زيادة مجالات التكوين وفروعه فقد أكد مسؤول القطاع أن المشاورات التي جرت مع مختلف الدوائر الوزارية قد سمحت بإثراء قوائم التكوينات سنة 2012 لكي يصل عددها إلى 422 تخصصا من بينها 54 تخصصا جديدا منها البيئة والطاقات المتجددة، الاتصال، الصناعة البترولية والمناجم.

عقد مجلس الامة يوم الخميس 27 جوان 2013 جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وحضرها عدد من الوزراء للإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الأمة الشفهية.

قطاع التربية

تدارك الأخطاء وتخفيف حجم المحفظة

تساءل السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الامة، عن سبب وجود أخطاء في الكتب المدرسية وكذا عن إمكانية إعادة النظر في حجم ومحتوى هذه الكتب وكذا عن الغموض الذي تكتسيه بعض الدروس وبالتالي عدم مطابقة مستوى التلميذ والبرنامج الدراسي.

السيد عبد اللطيف بابا أحمد، وزير التربية برّر الأخطاء المدرسية الموجودة في الكتاب المدرسي بالفترة الزمنية القصيرة التي تم فيها إعداد المقررات المدرسية (2003 – 2007) كما أفاد بالمناسبة بمختلف المراحل التي يمر بها إعداد الكتب المدرسية، بداية من اجتماع اللجنة الوطنية للمناهج وكذا تشكيل فريق العمل ووصولا إلى مرحلة الطبع على مستوى الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية مؤكدا أن الوزارة ستأخذ بعين الاعتبار مجمل الأخطاء الموجودة في الكتب بالإضافة إلى الأخطاء البيداغوجية من خلال عملية الاستشارة التي باشرتها في شهر فيفري المنصرم ، كما سيتم كما صرح السيد بابا أحمد، إجراء تعديلات على بعض البرامج مع الدخول المدرسي المقبل بهدف التخفيف من حجم المحفظة بتقسيم الكتب إلى جزأين وكذلك العودة إلى استعمال أدراج الطاولات المدرسية.

أما عن عدم مطابقة مستوى كفاءة التلميذ والبرنامج الدراسي، فقد أرجعه مسؤول القطاع إلى عدم تلقي بعض الأساتذة تكوينا حول تطبيق المقاربة بالكفاءة.

الحد من التسرب المدرسي والتكفل بالفئات الهشة

وعن التسرب المدرسي والتكفل بالفئات الهشة الذي كان محور سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، أجاب السيد عبد اللطيف بابا احمد أن أسباب التسرب المدرسي عديدة فمنها الاقتصادية أو الاجتماعية وأحيانا تكون عن رغبة فردية يبديها التلميذ في ترك مقاعد الدراسة من أجل العمل، مؤكدا في الوقت ذاته بأن ظاهرة التسرب المدرسي تكاد تنعدم في التعليم الابتدائي وتقدر بحوالي 10 بالمائة في التعليم المتوسط.

الأشغال العمومية

الطريق السيار للهضاب العليا سينطلق هذه السنة

السيد بوزيد بودعيدة، عضو مجلس الأمة، تساءل عن مشروع ربط ولاية باتنة بالطريق السيار شرق غرب، فأجاب السيد عمار غول، وزير الاشغال العمومية، بأن مشروع الطريق السيار للهضاب العليا والذي يمتد على مسافة 1000 كلم منها 134 كلم مرتبط بولاية باتنة ويسمح بربطها بالطريق السيار شرق غرب، يتم التحضير لانطلاقه هذه السنة مضيفا أنه قد تم في إطار نفس المشروع الانطلاق في إنجاز عدة محاور أساسية بين باتة وقسنطينة وبين عين مليلة وقسنطينة وبين باتنة وبسكرة كما سيسمح هذا المشروع بربط 34 ولاية على المستوى الوطني بالطرق السريعة. كما سيتم ، اضاف مسؤول القطاع ، خلال شهر جويلية أو أوت القادمين اختيار الطرق الرابطة بين هذه الطرق السريعة والموانئ. كما سيشرع في التهيئة لربط الطريق السيار شرق غرب بولاية جيجل على مسافة 100 كلم وفي نفس الوقت ربط الطريق السيار للهضاب العليا بميناء جن جن على مسافة 190 كلم.

النشاط الخارجي

الندوة الإقليمية حول تطور العلاقات بين المواطن والبرلمان في المنطقة العربية

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة برئاسة السيد يحي عبد الرحمان، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة، والسيدة عائشة باركي، عضو مجلس الأمة في أشغال الندوة الإقليمية حول: «تطور العلاقات بين المواطن والبرلمان في المنطقة العربية» والتي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البرلمان المغربي، وذلك يومي 5 و6 جوان 2013 بالرباط(المملكة المغربية).

وقد ناقش الحضور عدة مواضيع منها

• قضية التمثيل البرلماني في المنطقة العربية

• كيف تتطور توقعات المواطنين وخاصة الشباب، بالنسبة للبرلمان وأعضائه في المنطقة العربية؟

• كيف تلبى هذه التوقعات

• تجارب التمثيل البرلماني: التحديات والصعوبات التي يواجهها البرلمانيون يوميا في المنطقة

• ما هي فرص البرلمانيين لإغناء دورهم البرلماني بالتجربة المكتسبة في دوائرهم الانتخابية

• وسائل الاتصال الجديدة على الانترنت مثل الفايس بوك وتويتر في العمل البرلماني : الفرص والتحديات

• الآليات المتاحة لتحسين صورة البرلمان

جدير بالذكر أن الندوة الإقليمية قد عرفت إطلاق التقرير البرلماني العالمي للمنطقة العربية.

أشغال الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، في الفترة من 17 إلى 20 جوان 2013، وذلك في مقر الجامعة العربية بالقاهرة (مصر).

وقد تشكل الوفد البرلماني من :

– السيد عبد الكريم قريشي ، عضو مجلس الأمة ، عضو لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي للبرلمان العربي.

–السيد كاس قدور ، عضو مجلس الأمة ، عضو البرلمان العربي.

مع العلم أنه قد سبق أشغال الجلسة اجتماع للجنة المصغرة المنبثقة عن لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي للبرلمان العربي وذلك في الفترة من 14 إلى 16 جوان 2013 والذي شارك فيه السيد عبد الكريم قريشي بصفته عضو في اللجنة.

أشغال لجان الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد بن يونس محند آكلي، والسيد حاج العايب، عضوا مجلس الأمة، وعضوا اللجنة السياسية، الأمن وحقوق الإنسان، في اجتماع اللجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والتي انعقدت بمقر البرلمان الأوربي ببروكسل يوم 20 جوان 2013.

تناول الحضور بالدراسة والنقاش المواضيع التالية :

– الأوضاع السياسية والتطورات الجارية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

– الأزمة السورية وانعكاساتها على المنطقة.

– مجموعة 5+5 والاتحاد من أجل المتوسط.

اجتماعات المرحلة الثالثة للدورة العادية للعام 2013 للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا

شارك السيد محمد بوخالفة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بمجلس الأمة، في اجتماعات المرحلة الثالثة للدورة العادية للعام 2013 للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وذلك في الفترة من 24 إلى 28 جوان 2013 بستراسبورغ (فرنسا).

وتضمن جدول أعمال الاجتماعات دراسة عدة مواضيع منها:

> الأوضاع في الشرق الأوسط

> بروتوكول «كيوتو» حول التغيرات المناخية

> وضعية النساء في الديمقراطيات الناشئة بعد الثورات العربية

> التفريق بين المسؤولية السياسية والمسؤولية الجزائية

للعلم، دأب البرلمان الجزائري على المشاركة في الاجتماعات الأربعة التي تنظمها سنويا الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وذلك بصفة «مدعو»

أشغال المؤتمر 13 للحوار البرلماني الإفريقي – العربي

شارك وفد عن مجلس الامة ضمن وفد مشترك مع المجلس الشعبي الوطني في أشغال المؤتمر 13 للحوار البرلماني الإفريقي – العربي ، المزمع عقده يومي 26 و27 جوان 2013 بالرباط (المملكة المغربية)

الوفد البرلماني تكون من:

– السيد علي الهامل ، نائب رئيس المجلس الوطني رئيسا للوفد
– حود مويسة محمد مدني ، عضو مجلس الأمة
– ديرم جمال ، عضو مجلس الأمة
– زروالي مخطار ، عضو مجلس الامة
– نعيمة ماجر ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
– عتروس فاطمة الزهراء ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وناقش المشاركون موضوعين هما:

• تنمية التعاون العربي–الافريقي لدعم اقتصاد البلدان العربية والإفريقية

• دور البرلمانات العربية والإفريقية لضمان احترام الديانات وحماية الثقافات الوطنية في ظل تداعيات العولمة.

للإشارة فإن مجلس الامة ومنذ انشائه سنة 1998، شارك في كل المؤتمرات للحوار البرلماني الإفريقي العربي.

الدورة السنوية ال22 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في الدورة السنوية ال22 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا (AP/OSCE)، تحت شعار «هلسكني 40+» وذلك في الفترة الممتدة من 29 جوان إلى 3 جويلية 2013 باسطنبول (تركيا).

تكون الوفد البرلماني من:

– السيد هاشمي جيار، عضو مجلس الأمة، رئيس الوفد،
– السيد عبد المجيد منيب، عضو مجلس الأمة،
– السيدة نادية بن جدو، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
– السيد نور الدين بلمداح، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وتضمن جدول أعمال الدورة اجتماعات اللجان، بالإضافة إلى تظاهرة منظمة من طرف البرلمان التركي، بعنوان: «تعزيز الحوار والتعاون: رسالة مشتركة للعالم حول التمييز العنصري، كره الأجانب، وعدم التسامح».

للعلم، تحوز الجزائر على صفة عضو شريك في التعاون لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا.

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

رئيس مجلس الأمة الكويتي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 6 جوان 2013، بمقر المجلس، السيد علي فهد الراشد، رئيس مجلس الأمة الكويتي الذي قام بزيارة إلى بلادنا بدعوة من رئيس المجلس.وقد تناولت المحادثات العلاقات الثنائية المتميزة. وعبر الطرفان على حرصهما على الدفع بها إلى المستوى الذي يترجم الإرادة السياسية في البلدين، كما تم خلال اللقاء التأكيد على مواصلة الحوار والتشاور وتعزيز التعاون البرلماني، واستعراض عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في المنطقة وتبادل وجهات النظر بشأنها.

رئيس غرفة النواب المالطي

كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم 11 جوان 2013، بمقر المجلس، رئيس غرفة النواب المالطي، السيد Angelo Ferrugia.

اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات الجزائرية المالطية العريقة التي تمتد جذورها إلى حرب التحرير التي خاضها الشعبان من أجل التحرر والانعتاق من الاستعمار الفرنسي والإنجليزي.

كما تم استعراض مختلف مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والتي تفتح آفاق واسعة لتعزيز التعاون الثنائي والارتقاء بالعلاقات الجزائرية المالطية إلى مستويات أفضل تستجيب لتطلعات الشعبين للتنمية والاستقرار والسلم.

الأمين العام للإتحاد البرلمـــــاني العربي

وإستقبل يوم 11 جوان 2013، بمقر المجلس، الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوج.

اللقاء كان فرصة قدم خلالها الأمين العام للإتحاد البرلماني العربي عرضا عاما عن وضع الهيئة البرلمانية العربية، ونشاطها وآفاق عملها في إطار العمل على تعزيز العلاقات البرلمانية العربية وتفعيلها.

رئيس الجمعية البرلمانية لمجـــــــلس أوربا

وأجرى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الإثنين 17 جوان 2013، بمقر المجلس، محادثات مع السيد Jean-Claude M-gnon، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا.

المحادثات تمحورت حول العلاقات الجزائرية مع الإتحاد الأوربي خاصة في المجال البرلماني. وهي العلاقات التي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة من خلال تبادل اللقاءات والزيارات من قبل وفود برلمانية جزائرية وأوربية كما تمت الإشارة خلال هذا اللقاء إلى المشاركة الدائمة للوفود البرلمانية الجزائرية في مختلف لقاءات وفعاليات الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا. حيث تعتبر الجزائر شريكا هاما لهذه الهيئة الأوربية. تعمل على تنمية سياسة جوارية مع الدول المحيطة والقريبة من مجموعة الاتحاد الأوربي مبنية على مبادئ الحرية وحقوق الانسان ، السلم ، الأمن والتنمية والاستقرار

وتم التأكيد على ضرورة بذل جهود أكثر وتنسيق للمواقف من خلال التشاور لتجسيد هذه المبادئ الانسانية النبيلة كما تم استعراض عدة قضايا سياسية راهنة في المنطقة ذات الاهتمام المشترك وتم تبادل الآراء حولها.

رئيس حركة النهضة التونسية

كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 17 جوان 2013 ، بمقر جنان الميثاق، السيد رشيد الغنوشي، رئيس حركة النهضة التونسية.

تمحورت المحادثات حول العلاقات الجزائرية التونسية. كما كان اللقاء فرصة قدم فيها السيد الغنوشي ، عرضا عن التطورات الجارية على الساحة السياسية والمؤسساتية في جمهورية تونس الشقيقة.

وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الثلاثاء 18 جوان 2013 ، بمقر المجلس ، السيد يوسف بن علوي عبد الله ، وزير الشؤون الخارجية لسلطنة عمان. وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية وأفاق تطويرها ، واستعرض الطرفان بالمناسبة الروابط الثقافية والحضارية وتسخيرها لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي..كما تطرقا للعلاقات البرلمانية وحرص الجانبين على ترقيتها من خلال التشاور الدائم و تبادلا وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وزير الأسرى والمحرّرين لدولة فلســـــطين

وتحادث يوم الأربعاء 26 جوان 2013، بمقر المجلس، السيد عيسى قراقع، وزير الأسرى والمحرّرين لدولة فلسطين.

خلال هذا اللقاء ، قدّم الوزير الفلسطيني عرضًا وافيا عن التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وركز بالخصوص على موضوع الأسرى الفلسطينيين الذين يُعانون في سجون الاحتلال الاسرائيلي من الجنسين وكل الأعمار وهم أكثر من 5000 أسير ومنهم من يقبع في السجون لأكثر من 30 سنة بدون أدنى احترام لحقوق الأسرى السياسية والإنسانية. وأوضح السيد عيسى قراقع أن قضية الأسرى أصبحت من القضايا الجوهرية في القضية السياسية الفلسطينية وأصبح لزاما إشراك الهيئات والمنظمات الدولية في حماية الحقوق الفلسطينية ، كما عبّر عن عرفان الشعب الفلسطيني للدعم الدائم والمواقف الثابتة المساندة للقضية الفلسطينية من قبل الجزائر حكومة وشعباً.

من جهته ، أكد السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، أن الجزائر ستبقى دائما وفية لمواقفها المبدئية الراسخة إلى جانب الشعب الفلسطيني إلى حين ينال كل حقوقه الشرعية.

اللقاء حضره وزير المجاهدين السيد محمد شريف عباس.

سفير لبنان بالجزائر

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 26 جوان 2013 ، بمقر المجلس ، السيد غسان أحمد المعلم ، سفير لبنان بالجزائر. وقد تم خلال هذا اللقاء استعراض إمكانيات توسيع وتعزيز التعاون في المجال الاقتصادي والثقافي وتبادل وجهات النظر حول الأوضاع في المنطقة وآفاقها .. كما تناول الحديث التعاون البرلماني القائم بين البلدين والتأكيد على الإرادة المشتركة في استمرار التشاور والتنسيق والمساهمة في توطيد أسس التعاون في مختلف الميادين ودفعه إلى ما يحقق مصلحة الشعبين الشقيقين.

وزير الشؤون الخارجية المصري

كما استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الخميس 27 جوان 2013، بمقر المجلس، السيد محمد كامل عمرو، وزير الشؤون الخارجية المصري.

خلال هذا اللقاء ، قدّم الوزير المصري عرضا وافيا عن تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة لجمهورية مصر وتطورات الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط والعالم العربي ، كما نالت القضايا الاقتصادية والتجارية قسطا وافرا من التحليل في هذا اللقاء حيث تم التأكيد على ضرورة رفع حجم التبادلات التجارية بين البلدين إلى مستوى الامكانيات الحقيقية لاقتصاد البلدين وترجمة التوافق السياسي بين البلدين إلى تبادل تجاري واقتصاد يعكس تطلعات البلدين والشعبين إلى علاقات أفضل.

رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي

وتحادث السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 7 جويلية 2013، مع السيد José Manuel Durao Barroso ، رئيس لجنة الاتحاد الأوروبي الذي كان مرفوقا بوفد هام.

اللقاء كان فرصة تم خلالها الإشارة إلى ضرورة تدعيم العلاقات في ميادين الحوار البرلماني و السياسي والتعاون الاقتصادي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة وأن لهذه العلاقات حيوية هامة لما للجزائر من مكانة ودور محوري كبوابة لإفريقيا ومكانتها الجغرافية والسياسية في محيط البحر الأبيض المتوسط ودورها في إرساء السلم والاستقرار وتشجيع التنمية في هذه المنطقة. العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي عرفت تطورات إيجابية خلال السنوات الأخيرة وساهم في هذا التقارب والتطور الحوار القائم في المحافل البرلمانية الجهوية والاقليمية في أوروبا وحول البحر الأبيض المتوسط وتم التأكيد خلال هذه المحادثات إلى ضرورة أن تنعكس هذه العلاقات إيجابا على الجوانب الانسانية وخلق مرونة أكبر في حركة التنقل بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

الممثلة المقيمة لـ PNUD

واستقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 10 جويلية 2013، بمقر المجلس، السيدة Cristina AMARAL ، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية « PNUD » ومنسقة الأمم المتحدة بالجزائر.

وقد تناول الحديث التعاون المثمر بين مجلس الأمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وتم خلالها تبادل الأفكار والاقتراحات حول المشاريع التي يتضمنها برنامج الأمم المتحدة للتنمية واستعداد المجلس لتقديم المساهمة والاسناد .. وبالمناسبة نوّهت سفيرة الـ PNUD بجهود الجزائر والنتائج المحققة فيما يخص أهداف الألفية خاصة على صعيد ترقية المرأة وادماجها في الحياة العامة.

استقبالات نواب الرئيس

وفد من مساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي

استقبل السيد بوتخيل إبراهيم، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الأحد 26 ماي 2013، وفد من مساعدي أعضاء الكونغرس الأمريكي (Staffers)، بمقر المجلس.

خلال هذا اللقاء تم عرض مكانة مجلس الأمة في النسيج المؤسساتي الجزائري، ودوره في مجالات التشريع، ومراقبة عمل الجهاز التنفيذي إلى جانب المجلس الشعبي الوطني.

كما تم استعراض العلاقات الجزائرية الأمريكية، والتي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

وتم التأكيد على ضرورة تدعيم هذه العلاقات خاصة في مجال التعاون البرلماني.

استقبالات رؤساء اللجان

وفد برلماني عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم البريطاني

استقبل السيد ابراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج اليوم الإثنين 3 جوان 2013 بمقر مجلس الأمة، وفدا برلمانيا عن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس العموم البريطاني يقوده السيد ريتشارد أوتووواي، رئيس اللجنة.

المحادثات تمحورت حول سبل تدعيم العلاقات الجزائرية البريطانية خاصة في المجال البرلماني، بحيث يمكن لهذه العلاقات أن تكون قاعدة لعلاقات تشمل القطاعات الاقتصادية والتجارية لما فيه مصلحة البلدين، خاصة وأن العلاقات البريطانية الجزائرية عرفت في السنوات الأخيرة حيوية مميزة من خلال تبادل الوفود والزيارات على شتى المستويات.

استـــــــــــدراك

وقع خطأ تقني في العدد السابق 56 حيث ظهرت صورة عضو مجلس الأمة السيد يوسف بوتخيل، بدل صورة السيد ابراهيم بوتخيل نائب مجلس الأمة.

السرطان في الجزائر .. حقائق وتحديات

أجمع الخبراء والمختصون في مجال الصحة أن أرقام السرطان في الجزائر في ارتفاع دائم رهيب متوقعين بلوغه أرقاما رهيبة في السنوات القادمة وذلك نظرا للإحصائيات التي تظهر حوالي 44 ألف اصابة جديدة سنويا بهذا الداء بمختلف أشكاله. كما دعا المشاركون في اليوم الدراسي الذي نظمه مجلس الأمة يوم الأحد 23 جوان 2013، إلى تسخير جميع الجهود بهدف الوقاية من هذا المرض الذي يعد نوعا من أنواع الموت البطيء تعاني منه فئة كبيرة من الشعب الجزائري.

وخلال إشرافه على افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي، أشار السيد لخضر سيدي عثمان، نائب رئيس مجلس الأمة، إلى أن السرطان في الجزائر بات يحقق أرقاما قياسية مصيبًا فئة الرجال بنسبة 49،7 بالمائة والنساء بنسبة 83،4 بالمائة مضيفا أنه أمام استفحال انتشار هذا المرض فإن السلطات الجزائرية قد قامت باستنفار مصالحها من خلال اقتراح كل الاجراءات وتجنيد الوسائل لمواجهته مع توفير الظروف الملائمة ومؤكدا على ضرورة اشراك كل الفاعلين من خبراء وأطباء وجمعيات من المجتمع المدني للتحسيس بالداء والوقاية منه.

أما البروفيسور مسعود زيتوني، عضو مجلس الأمة، فقد أكد في تدخله بأن 4/5 من حالات السرطان المسجلة سنويا تخضع إلى الجراحة مضيفا أن 50 % من العمليات الجراحية المتعلقة بالسرطان تتم في العيادات الخاصة معربا عن أسفه لغياب التنسيق بين القطاع العمومي والخاص.

وعن مكافحة السرطان، شدّد الدكتور زيتوني على ضرورة وجود مخطط وطني يعمل بطريقة أقل بيروقراطية وذلك نظرا للانتشار الكبير الذي يعرفه هذا المرض.

السيدة لويزة شاشوة، عضو مجلس الأمة،رئيسة لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني،كشفت من خلال تدخلها أن مرض السرطان أصبح يمثل هاجسا حقيقيا ينغص حياة المواطنين في وقتنا الحالي ويثقل كاهل الدولة التي خصّصت لأجله أموالا طائلة في حين أنه مرجح للتضاعف مرتين خلال سنة 2020 وثلاث مرات في سنة 2030 حسب تحقيق أعدته منظمة الصحة العالمية. كما أشارت المتحدثة بأنه يتم تسجيل 13 مليون إصابة سنويا عبر العالم وأن ثلثي حالات الوفيات تظهر في البلدان النامية.

وحول المخطط الوطني لمكافحة مرض السرطان، صرحت السيدة شاشوة من خلال تدخلها أن هذا اليوم الدراسي يعد آخر مرحلة قبل تسليم المخطط الوطني لمكافحة السرطان إلى رئيس الجمهورية بعد مرور سنة على تكليف البروفسور مسعود زيتوني بمهمة متابعة الخطة الوطنية الخاصة بمكافحة السرطان والتكفل بالمرضى.

وعن أسباب ارتفاع عدد الاصابات في الجزائر فقد أوضحت عضو مجلس الأمة بأنها مرتبطة أساسًا بالنمو الديمغرافي، ارتفاع معدل العمر وكذا تزايد عوامل الخطر على غرار التلوث، نوعية الأكل، المورثات العائلية بنسبة 10 %، وغيرها من المعطيات كما أن الاصابات عند عنصر الذكور مرتبطة بالتبغ و45 % من أسبابها عند النساء راجعة إلى أمراض الولادة في حين يتم الكشف عن 30 % من هذه الحالات في أولى مراحل المرض والباقي عادة ما يشخص في مراحله الأخيرة.

أما رئيس مصلحة العلاج بالأشعة بمركز مكافحة السرطان بالبليدة، الأستاذ بوعقلة، فقد أكد أن حالة التكفل بالعلاج بالأشعة للمصابين بالسرطان ستتحسن بعد تجهيز المراكز الجديدة خلال السنة الجارية في كل من قسنطينة وسطيف وباتنة والبليدة مشيرا إلى وجود مراكز أخرى عمومية مبرمج انجازها خلال سنة 2016، بالاضافة إلى فتح مراكز أخرى تابعة للقطاع الخاص يتوقع تجهيزها بعتاد للعلاج بالأشعة مما سيساهم في تحسين عملية التكفل بالمصابين بهذا المرض.

السيد بوعقلة أشاد بقرار وزارة الصحة السكان وإصلاح المستشفيات على إجبار المخابر المتخصصة في صناعة تجهيزات العلاج بالأشعة بضمان التكوين والصيانة ومراقبة التجهيزات خلال فترة الضمان.

وفيما يتعلق بالتكوين، ثمّن الاستاذ بوعقلة كل المجهودات المبذولة في هذا المجال لاستدراك النقص المسجل في مجال العلاج بالأشعة لمختلف الأسلاك الطبية مما مكن من تحسين نوعية العلاج ذي البعد الثاني إلى علاج متطور بالأشعة.

مجلس الأمة في الجزائر، التجربة والآفاق

المشاركون في يوم دراسي:

آليـــــة التوازن والاستقرار المؤسساتي

نظم مجلس الأمة يوم الثلاثاء 21 ماي 2013 بمقر المجلس، في إطار نشاطه الفكري، يوما دراسيا بعنوان «مجلس الأمة في الجزائر، التجربة والآفاق « ، حضره أعضاء من البرلمان بغرفتيه وجمع من الأساتذة والخبراء والمختصين من عدة قطاعات ومؤسسات.

الأشغال افتتحها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة بكلمة، أشار فيها الى أن الفترة التي مرت من عمر المجلس، كانت غنية بالدروس والتجارب، وسمحت بإرساء علاقات تعاون وتكامل بين الغرفتين ومع الهيئة التنفيذية. وأكد أن المجلس قد شكل اضافة نوعية في الممارسة الديمقراطية، وساهم في وجود تشريع ناضج وناجع. ودعا الى منحه الصلاحيات القانونية اللازمة لبذل جهود أكبر من تلك التي بذلها الى حد الآن.

وقد تميزت أشغال هذا اليوم الدراسي التي أشرف عليها السيد لخضر سيدي عثمان ، نائب رئيس المجلس، بتقديم المحاضرات التالية: تجربة مجلس الأمة في الميدان التشريعي، للدكتور محمد بن محمد؛ وتجربة مجلس الأمة في الميدان الرقابي، للدكتور مبروك غضبان؛ والقانون العضوي رقم 02-99 وموقع مجلس الأمة فيه ، للدكتور لمين شريط ، عضو مجلس الأمة.

وخلال النقاش العام أثار الحاضرون جملة من القضايا حول التجربة البرلمانية لمجلس الأمة، ومزايا نظام الغرفتين، وتوسيع صلاحيات الغرفة الثانية، وعلاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية. وقدمت جملة من المقترحات حول ترسيخ الممارسة البرلمانية في المجلس وتفعيلها. وقد تكفل المحاضرون بالإجابة على مختلف الانشغالات والتساؤلات التي أثارها المشاركون.

السيد عبد القادر بن صالح يؤكد:

مجلس الأمة دعامة للتطور النوعي في نظامنا البرلماني

.. بودي أن أتوجه بداية بالشكر والتقدير إلى منظمي هذه الندوة التي استحوذ موضوعها ولا شك على اهتمام برلمانيينا، وعلى أعضاء هيئتنا بشكل خاص، كونه يمثل بالنسبة لهم وقفة تقييم واستشراف لدور ومكانة الهيئة التي ينتمون إليها .

لقد وفق المنظمون ولا شك على اختيار «مجلس الأمة : التجربة والآفاق» عنوانا لهذه الندوة.

لقد مر الآن خمسة عشر عاما على وجود مؤسستنا . إنها تعد فترة قصيرة زمنيا، لكنها مع ذلك تبقى كافية لاستخلاص الدروس وتجربتها دالة كونها تساعد على تقييم المسار الذي سارت في إطاره الهيئة.

لقد كانت هذه الفترة غنية حقًا بالدروس وبالتجارب... تجارب من شأنها أن تساعد على الاهتداء إلى النهج الواجب اعتماده لإحداث التطور وجعل الهيئة تتبوأ المكانة التي هي جديرة بها وكذا اختيار النهج الذي يتماشى ودورها لاسيما في المجال التشريعي والرقابي.

إنكم زميلاتي زملائي، تعلمون وتتذكرون ولا شك كل ما رافق نشأة مجلس الأمة من جدل ونقاش واسعين استقطب اهتمام السياسيين، الإعلاميين ورجال القانون والمختصين في القانون البرلماني.

فقد تراوحت يومها طروحات هؤلاء وأولئك بين من كان يرى في إحداث غرفة ثانية بالبرلمان ضرورة أملاها الظرف السياسي لتلك المرحلة الذي كان يستوجب الحرص على حماية البلد من احتمالات انحرافات الأغلبيات الظرفية التي قد تأتي وتعمل على نسف المكاسب الديمقراطية المحققة وتنحرف بها نحو اعتماد نهج الشعبوية المناسباتية على العمل التشريعي الموضوعي الرصين.

والواقع أن هذه التحاليل، مهما تباينت، فقد كانت متسقة في مجملها مع الظرف السياسي السائد آنذاك، وأن التساؤلات التي طرحتها النقاشات التي كانت جارية يومها قد وجدت ما يبررها وما يدعم وجهة نظر أصحابها في حينه.

لكن الممارسة العملية لمجلس الأمة، كغرفة ثانية في البرلمان، والحكمة التي تميزت بها مواقفه قد أفرزت وبينت على مدار الخمسة عشر عاما، قيام تجربة غنية بالدروس، مثلما هي سمحت بإرساء علاقات تعاون وتكامل ما بين الغرفتين وكذا مع الهيئة التنفيذية وأعطت تشريعًا رصينا ومتجاوبًا مع مقتضيات المرحلة.

الحقيقة التي يجب أن تقال، هي أن مجلس الأمة قد أحدث مع المجلس الشعبي الوطني تطورا نوعيا في نظامنا البرلماني والمؤسساتي، وأوجد للبلاد في ذات الوقت منبرا إضافيا للحوار المعمق والمعالجة الرصينة للنصوص، وكان بذلك فضاء من فضاءات التعبير عن الرأي والرأي الآخر.

ومما لا شك فيه اليوم وبشهادة الجميع أن مجلس الأمة قد شكل إضافة نوعية في الممارسة الديمقراطية، ليس بالنظر إلى مساهمة أعضائه في نوعية العمل البرلماني الذي بذل على الصعيدين التشريعي والرقابي فحسب، لكن وعلى وجه أخص، في قدرته على إحداث الانسجام في إطار السلطة التشريعية وهو ساهم أيضا في ضمان وجود تشريع ناضج وناجع

- كما أسلفنا الذكر - مرتقيا بهذا الأداء بنظامنا البرلماني إلى مستوى المقاييس العالمية.

وقد بات بمقدور البرلمان الجزائري، بمجيء مجلس الأمة، اعتماد تمثيل جد مراق ومتوازن للشعب وللأمة على حد سواء، إذ أضحى برلماننا بغرفتيه المعبر الحقيقي عن سيادة الشعب على اختلاف مكوناته الوطنية والجهوية وكذا تنظيماته المدنية والفكرية.

كما قدم مجلس الأمة بذات الوقت إضافة أخرى لا يمكن تجاهلها سواء على صعيد نوعية النقاش البرلماني أو مهام مراقبة الجهاز التنفيذي.

فهو إلى جانب مهامه التقليدية المتعلقة بدراسة النصوص القانونية وتحديد الموقف منها ومراقبة أعمال الحكومة، وسع المجلس وطور من نشاطاته في مجالات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها كترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية، التي سمحت لنا بأن نلتقي اليوم ونتناول بالنقاش موضوعًا هاما كذلك الذي نناقشه اليوم.

مجلس الأمة خلال الفترة الماضية وسع من نشاطاته لتشمل صلاحية التنقل إلى ولايات الوطن وفق برنامج مسطر للمعاينة (عن قرب) ومعرفة مدى تطبيق برنامج الحكومة الذي صادق عليه ممثلو الشعب والأمة.

وهو لعب أيضا دورا دوليا هاما في إطار ما أصبح يطلق عليه بالدبلماسية البرلمانية.

كل هذه الأدوار جعلت من مجلس الأمة غرفة سامية أثبتت جدارتها فيما يتعلق بالممارسة الديمقراطية والأداء المؤسساتي، لكنه بالإضافة إلى كل ذلك فقد أصبح مطلوبا اليوم منه أكثر من أي وقت مضى بذل جهود أكبر من تلك التي بذلها متى منحت له الصلاحية القانونية اللازمة لذلك.

إن أي إصلاح لا يمكنه أن يكون حقيقيا إلا إذا تضمن العناصر التي تبعث فيه الحركية، وتسمح له بالتقدم دومًا.

وهكذا، فإن الأمر لا يتوقف عند مجرد استحداث مؤسسات سامية وتحديد دورها ووظائفها، بل من الضرورة بمكان التفكير في تجديد وتطوير هذا الأداء والبحث عن إطار مؤسساتي أكثر اكتمالا وتكاملا...

تلك هي المقاربة التي باشرها السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي نتمنى له الشفاء والعودة القريبة إلى أرض الوطن لمواصلة مسيرة الإصلاح والبناء والتشييد. وهنا أقول فلتستحي الأصوات الناعقة ودُعاة التيئيس ولتترك الرجل يرتاح حتى يعود قريبا إلى وطنه مواصلا رسالته في البناء والتشييد... الرئيس بخير والحمد لله.

مقاربة عزز إطارها في سنة 2011 خاصة حين إنشاء الهيئة الوطنية للإصلاحات التي جمعت تحليلات وآراء واقتراحات مجموع الطبقة السياسية ومكونات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية...

...انطلاقا من تلك الحصيلة الثرية والبناءة من الأفكار التي تم تلخيصها ونقلها للقاضي الأول في البلاد والتي من محتواها تم إعداد نصوص قانونية وبرامج تسيير حقيقية التزمت الحكومة بتجسيدها على أرض الواقع. وليس صدفة أن يحدث هذا في الوقت الذي بات فيه العالم من حولنا غير مستقر ومضاعفاته مفتوحة على كافة الاحتمالات.

وإذا كان ما يحلو للبعض اعتبار بعض التغييرات التي عرفتها دول في المنطقة لم تطال الجزائر، رغم نداءات رسل الفتنة، فلأن الإصلاح الحقيقي كان قد سبقها.

وإنها لسانحة سعيدة أنتهزها هنا لأحيي مجددا القدرة الاستشرافية للسيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وشجاعته السياسية التي جنبت البلاد الكثير من المحن والمآسي التي ترى بعض البلدان القريبة منا مسرحًا لها...

وإذ نصل اليوم في الجزائر، من خلال المراجعة الدستورية، إلى استكمال الصرح المؤسساتي الذي تقتضيه المرحلة، فلا شك، أن ثمة مرحلة جديدة أخرى في انتظارنا، وهي المرحلة التي ستسمح لنا بتعزيز قوانين بلادنا وتمكينها من استحداث الآليات الديمقراطية المتينة للتقدم بخطى أسرع في تنمية البلاد وتشمل كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لهذه الاعتبارات وغيرها فإنه لا يسعنا إلا أن نبارك هذه الخطوات السياسية في الإصلاح بكل أبعادها السياسية التي تكرست في برنامج السيد رئيس الجمهورية، كونها تدفع إلى التغيير السلس والمتدرج نحو الأحسن والأكمل.

وما لا شك فيه وعلى ضوء كل ما سبق ذكره إن البرلمان الجزائري، وعلى وجه أخص، مجلس الأمة سيعرف في ظل المراجعة الدستورية المرتقبة تحولا نوعيا يمكنه من تعزيز دوره ومكانته السياسية ويساهم في تحقيق التوازن المؤسساتي المنشود، ترسيخ الممارسة الديمقراطية وترقية وحماية حقوق الإنسان والمواطن، وتعزيز مكانة الدولة العصرية القوية والموحدة والداركة للتحديات التي تواجه العالم...

الدكتور غضبان مبروك أستاذ في القانون العام والعلاقات الدولية بجامعة باتنة:

صلاحيات مجلس الأمة الرقابية.. التشخيص والآفاق

بعد مرور سبعة عشر سنة على تبني الجزائر النظام البرلماني الثنائي منذ الدستور المعدل لسنة 1996 والذي هو امتداد لدستور 1989 المؤسس للجمهورية الثانية التي تميزها التعددية الحزبية والاقتصاد غير المخطط والانفتاح القانوني، تناول الدكتور غضبان مبروك أستاذ في القانون العام والعلاقات الدولية بجامعة باتنة، التجربة من خلال تقييمها انطلاقا من الدور الرقابي، والآفاق التي يمكن رسمها مستقبلا، خاصة في ظل التغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

ويُرجع الدكتور غضبان سبب اختياره لهذا الطرح، من جهة، إلى أن الرقابة البرلمانية وظيفة أصيلة للبرلمان وعلة وجوده وأدائه في ضمان التوازن بين السلطات وتطبيق لمبدأ الفصل القائم على دعامتين: المراقبة والتوازنات، وفي نفس الوقت تجسيد كمبدأ التلازم بين السلطة والمسؤولية، «فحيثما تكون السلطة تكون المسؤولية» والعكس صحيح.

وأن الرقابة كضمانة من ضمانات دولة القانون والحق وكمظهر من مظاهر الحكم الديمقراطي وكخاصة من خصائص الحكم الراشد الذي يقوم على الشفافية في التسيير ولمشاركة في المسؤولية والمساءلة عن الأعمال، تقتضي أن تضطلع بها هيئة رسمية تتمتع بكفاءات عالية من حيث التجربة والمهارات والحكمة والحس الوطني ونزاهة من حيث الأخلاق والسلوك، وهذا ما يفترض أن يكون متوفرا في مجلس الأمة القائم على هدف تحسين التمثيل البرلماني بناءا على المعيار الاجتماعي، الديمقراطي للدولة الجزائرية، وليس المعيار الفيدرالي أو الآرستقراطي، من جهة أخرى.

ورأى الأستاذ الجامعي أن أنجع سبيل لتحليل اشكالية الموضوع هو التطرق إلى أربعة محاور أساسية وهي: معنى الرقابة ومجالاتها؛ وآليات الرقابة وأنواعها؛ وتقييم التجربة من خلال بيان السياسة العامة وما يستتبعه من مناقشات وأسئلة كتابية وشفوية والاستجواب جواب والتحقيق؛ والآفاق المستقبلية على ضوء الاقتراحات والتطلعات والمتغيرات السياسية.

في تعرضه للمحور الأول معنى الرقابة ومجالاتها، ذكر الدكتور غضبان في مستهل عرضه أن الرقابة تعتبر الوظيفية الأساسية الثانية للبرلمان الجزائري بغرفتيه بجانب العملية التشريعية. وقد تأكد هذا في الدساتير الجزائرية المختلفة لا سيما الدستور المعدل 1996 في المادة 98 منه.

وقال أستاذ في القانون العام والعلاقات الدولية بجامعة باتنة ، أن الرقابة عملية مهمة وأساسية في كل نظام أو مؤسسة ولكن في المؤسسة التشريعية أكثر أهمية حتى من العملية التشريعية ذاتها على حسب المثل الذي يقول: «إذا كان التشريع سهلا، فإن الرقابة هي الوجه المعاكس لها».

وأضاف، في ذات السياق، ان الرقابة كعملية بسيطة أو معقدة، حسب المقتضيات، بموجبها يتم متابعة أمرها للتأكد من مطابقته أو عدم مطابقته للمواصفات المحكوم بها ذلك الأمر أو الشروط المتطلبة فيه. فمثلا، مراقبة عملية صرف الأموال في مشروع، أو مراقبة سياسة من السياسات العامة للحكومة كسياسة السكن أو التوظيف أو التعليم.

واشار، ذات المحاضر، أن الرقابة إما أن تكون قبلية (مراقبة برنامج الحكومة) أو بعدية (مراقبة مدى الانجاز وكيفية الإنجاز وتكلفة الانجاز) أو تكون قبلية وبعدية كالمراقبة البرلمانية التي هي عبارة عن سلسلة أو مجموعة من الاجراءات تسمى بالآليات الإجرائية تمييزا لها عن الآليات المؤسساتية. وفي هذا تؤكد المادة 99 من دستور 1996 بأن البرلمان يراقب عمل الحكومة وفقا للشروط المحددة في المواد 80، 84، 133، و134، أما المادة 100 فتؤكد البعد الرقابي وعمقه عندما يتم ربطها بواجبات عضو البرلمان ومن أرقى هذه الواجبات البقاء

وفيا لثقة الشعب والاستمرار في تحسس مشاعره وتطلعاته.

وأكد، الدكتور غضبان ان عرضه سيتعرض للرقابة البعدية التي تتعلق أساس بيان السياسة العامة الذي تقدمه الحكومة سنويا إلى البرلمان بغرفتيه سواءا وجوبا عندما يتعلق الأمر بالغرفة الأولى أو جوازا عندما يتعلق الأمر بالغرفة الثانية.

فالرقابة، حسب الأستاذ الجامعي، ليست فقط مجرد تجاوز لمفهوم إضفاء الشرعية على تصرفات المسؤولين و لا هي مجرد استعراض المناقشة العامة ولكن هي أكثر من ذلك اتخاذ مواقف والتأثير على القرارات السياسية بنوعيها (السياسات العليا كالأمن والسياسات الدنيا كالاقتصادية).

أما عن مجالات الرقابة، فقد أشار الأستاذ المحاضر أنها موضحة في الدستور (دستور 1996) والقوانين العضوية والتنظيمية اللاحقة له لا سيما القانون العضوي رقم –99 02 والنظام الداخلي لمجلس الأمة.

وقال أن الدستور حدد مجالين يتم من خلالهما ممارسة العملية الرقابية وهما: بيان السياسة العامة (المادة84) الاعتمادات المالية (المادة160) في كلتا المجالين يعتبر مجلس الأمة شريك وإن بدرجات متفاوتة، أما القانون العضوي رقم 02–99 فقد جاء في المادة 56 منه وفي القسم السادس المتعلق ببيان السياسة العامة بأن: «يمكن للحكومة أن تقدم بيانا عن السياسة العامة أمام مجلس الأمة».

مشيرا، في ذات السياق، أن تقديم الحكومة لبيان السياسة العامة أمام مجلس الأمة اختياري وجوازي أكثر منه وجوبي أو إلزامي مما يجعل مجلس الأمة في مركز اقل من المجلس الشعبي الوطني رغم أنا بيان السياسة العامة هو الوسيلة الأساسية التي بموجبها تتأكد العلاقة الوظيفية بين المجلس والحكومة والفرصة السانحة لمحاورة هذه الأخيرة والثناء على عملها ومساءلتها بخصوص النقائص والاستراتيجيات المنيعة في تجسيد سياساتها. وحول هذه القضية، وصف الدكتور غضبان مبروك بالغير معقول أن تقدم الحصيلة السنوية لجهة دون أخرى.

معربا عن أمله أن يقدم بيان السياسة العامة إلى الغرفتين بنفس المقدار والكيفية والأهمية حتى تكون أمام التوازن الحقيقي بين السلطات ولا توازن بدون مساواة، معتبرا، أن كل تقوية لمجلس الأمة هي تدعيم أكثر لآلية التوازن والاستقرار المؤسساتي.

كما أكد الباحث الجامعي، في نفس السياق، أنه ما دامت الغرفة الثانية تتمتع بصلاحيات أوسع في المجال التشريعي، فإنه من الأهمية بمكان منحها صلاحيات أكثر في المجال الرقابي حتى يكون لها قيمة أكبر ويتحقق التوازن أو شبه التوازن بين الغرفتين من جهة وبين الغرفتين (السلطة التشريعية) والسلطة التنفيذية من جهة ثانية.

وحول تسائله هل لمجلس الأمة أهداف مسطرة وأدوات محددة لممارسة الوظيفة الرقابية وتحقيق النتائج المتوخاة والمنتظرة منه، ذكر الدكتور غضبان أن مجلس الأمة، وفي إطار الآليات الإجرائية، رخص له الدستور بتوظيف آليات السؤال بنوعية (الكتابي والشفوي حسب المادة 134) والاستجواب (المادة133) ومناقشة بيان السياسة العامة (المادة 84) ثم التحقيق (المادة 161)، طبعا، هذه الآليات تسمى بآليات الرقابة البعدية وهي مهمة ولكن غير مفيدة إذا لم تسبقها آليات الرقابة البرلمانية.

لهذا السبب، طالب الأستاذ الجامعي، المشرع الدستوري ولمواجهة الفساد المالي والإنجاز الرديء للمشاريع وتجنب المراجعات التقييمية بمنح البرلمان مزيدا من الرقابة حتى تقام المسؤولية على الحكومة وبعدها.

واختتم المحاضر بالتأكيد على أن التجربة البرلمانية أثبتت الكثير من القصور الذي يجب تداركه بصفة تدريجية ومنهجية سيما بخصوص مجلس الأمة، واقترح لتدارك ذلك: تعدي صياغة الفقرة الثانية من المادة 84 وجعل تقديم السياسة العامة للحكومة أمام مجلس الأمة وجوبي، وتفعيل مجلس الأمة لآليات السؤال والاستجواب والتحقيق، التقليل من الاجراءات الطويلة والمعقدة عند تحريك آلية من هذه الآليات، ومنح مجلس الأمة صلاحية الرقابة على الميزانية سواء بخصوص الضرائب أو صرف الاعتمادات، تدعيم مبدأ الفصل بين السلطات، وأخيرا تقوية مجلس الأمة بحيث لا يكون أقوى من الغرفة الأولى وفي نفس الوقت لا يكون مجرد مؤسسة استشارية.

الأستاذ لمين شريط، عضو مجلس الأمة يدعو:

لنتأمل في :

القانون العضوي المنظم للعلاقة الوظيفة بين الغرفتين وبينهما وبين الحكومة

من جانبه، فضل الأستاذ لمين شريط، عضو مجلس الأمة، التطرق تجربة مجلس الأمة من خلال القانون العضوي لمعرفة كان موقع مجلس الأمة فيه وما هي الآفاق التي يمكن أن يحملها تعديله.

في هذا الإطار استهل الأستاذ لمين شريط محاضرته بالتذكير أنه من المسلم به، مثلما يثبت التاريخ ذلك، أن البرلمانات منذ نشأتها الأولى وآيا كانت الأشكال التي أخذتها عبر تطورها الطويل، وأيا كان النظام الدستوري الذي توجد فيه، سواء برلماني أو رئاسي، من المسلم به أنها احتاجت إلى قواعد قانونية تضبط كيفية أدائها لمهامها التشريعية والرقابية وتنظم علاقاتها بالحكومة.

وأضاف أن مثل هذه القواعد وجدت في بادئ الأمر بشكل عرفي ثم تطورت إلى نصوص قانونية مدونة، البعض منها يوجد في الدستور نفسه والبعض الآخر في نصوص مكملة للدستور مثل القوانين العضوية أو ما يسمى بالقوانين الدستورية في بعض البلدان، ومن هذه القوانين، القانون العضوي.

ورأى، ذات المحاضر، أنه بالعودة إلى التجارب العريقة في المجال البرلماني، نجد أن البرلمانات تتمتع بحرية كاملة في وضع أنظمتها الداخلية، وهي التي تحدد تنظيمها الداخلي وطرق واجراءات قيامها بعملها بالشكل الذي تراه مناسبا عملا بمبدأ الفصل بين السلطات وبمبدأ استقلالية السلطة التشريعية، وهما مبدآن يمنعان تدخل السلطة التنفيذية في هذه المسائل، كل ما في الأمر أن تكون هذه الأنظمة الداخلية مطابقة للدستور سواء كان عرفيا أو مكتوبا.

وفيما يخص القوانين المنظمة للعلاقة بين البرلمان والحكومة، أكد الأستاذ لمين شريط أن البرلمانات تعمل على تأكيد استقلاليتها في أداء عملها، فهي تترك الإجراءات التشريعية إلى المنظمة الداخلية للغرف، في حين تركز القوانين العضوية المنظمة للعلاقة مع الحكومة على الصلاحيات التي تتمتع بها اللجان الدائمة واللجان الخاصة في استدعاء أعضاء الحكومة أو أي شخص تريد الاستماع إليه. وفي سلطات لجان التحقيق أو أية لجان أخرى للاستطلاع والاستعلام وكذلك صلاحياتها في انشاء مفوضيات برلمانية أو دواوين للبحث وتقويم التشريعات والسياسات العمومية، كما تتناول القوانين العضوية موضوع الاستقلال المالي لكل غرفة ووسائل عملها، إلى غير ذلك من المسائل التي قد تكون لها صلة بالحكومة.

بالعكس من ذلك، فقد اعتبر عضو مجلس الأمة أن القانون العضوي الجزائري (02–99) يعاني من النقائص التالية: قدم كمشروع من طرف الحكومة، وبالتالي تضمن تصور الحكومة ونظرتها للعمل البرلماني للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بشكل مفصل ومدقق، وهذا في الوقت الذي كان المجلس الشعبي الوطني المنتخب سنة 1997 يمر بأول تجربة برلمانية تعددية له طبقا لدستور 1996، وبالتالي لم يكتسب بعد الخبرة والتجربة التي تسمح له بابراز وجهة نظره في أداء مهامه التشريعية والرقابية، في الوقت الذي كان فيه مجلس الأمة في مرحلة التأسيس ويفتقد للتجربة والخبرة، وليست له أية وسيلة قانونية للتعبير عن وجهة نظره في هذا القانون العضوي.

مسجلا، في ذات السياق، نقص ثان على القانون العضوي والمتمثل في كونه قانون إجرائي بصفة رئيسية، أي أنه يعالج الاجراءات التشريعية والرقابية داخل الغرفتين ودور الحكومة في هذه الاجراءات، أي أنه يضبط حركات وسكنات كل غرفة أو جهاز داخلها، وهذا يعني أن الحكومة حددت بقوة حسب تصورها طرق وأساليب عمل الغرفتين.

وكنقص ثالث، يذكر السيد لمين شريط أنه لم يمنح الغرفتين امتيازات أو سلطات أو صلاحيات معينة في التعامل مع الحكومة نفسها أو في التعامل مع الأجهزة والمؤسسات الأخرى خاصة بالنسبة للجان الدائمة، وحتى لجنة التحقيق فإنها مقيدة بشدة عند استماعها إلى أعضاء الحكومة أو اطارات المؤسسات أو الإدارات العمومية ولا يشكل عدم الامتثال إلى استدعائها إلا بمجرد تقصير لا تترتب عنه عقوبة معينة، كما أن الاطلاع على الوثائق مقيد هو أيضا.

وليس في هذا القانون ما يلزم الحكومة بإعلام البرلمان وتقديم كل الوثائق والمستندات، وغير ذلك من المعلومات الضرورية لتمكين أعضاء البرلمان من اقتراح قوانين بنسبة وبشكل مناسب أو حتى مناقشة مشاريع القوانين المقدمة من طرفها بشكل معمق وموسع أو ممارسة المهمة الرقابية بكفاءة.

إلى هذه النقائص، أضاف عضو مجلس الأمة الأحكام المتعلقة باللجنة المتساوية الأعضاء التي تتضمن النقائص منها خصوصا تمتع الحكومة بسلطة تقديرية في استدعائها كما تشاء الشيء الذي عطل سير هذه الآلية عمليا، إلى جانب أن الأحكام الموجودة في القانون العضوي لم تستفد جميع الإمكانيات التي توفرها المادة 120 من الدستور خاصة الفقرة الأخيرة منها، لمعالجة الخلاف بين الغرفتين حول بعض الأحكام.

الأمر الذي يترتب عليه، حسب ذات المحاضر، أن القانون العضوي اهتم بالعلاقة بين الحكومة والبرلمان وأهمل العلاقة بين الغرفتين التي هي موضوعه الأهم كما يتضح من المادة 120 من الدستور، وحتى العلاقة بين الحكومة والبرلمان

عالجها في الميادين التي تعتبر من اختصاص كل غرفة وبذلك يتجلى أن هذا القانون غير متوازن.

وأقر السيد لمين شريط، في ذات السياق، بالرجوع إلى الواقع والممارسة، أن البرلمان ككل تجلى خلال الفترات التشريعية ضعيف الوجود سواء في مجال التشريع أو مجال الرقابة مع برلمانات أخرى، أما العلاقة بين الغرفتين، فقد كانت منعدمة تقريبا خاصة بعد تجميد اللجنة المتساوية الأعضاء.

وأرجع عضو مجلس الأمة أسباب الوضعية هذه في عوامل متعددة منها حداثة التعددية الحزبية، وحداثة التجربة البرلمانية البيكاميرالية وكذلك ثقل وعمق ممارسات مرحلة الحزب الواحد، إلى جانب الظروف الصعبة التي تمر بها الجزائر منذ 1991، وكون المرحلة ككل هي مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق، كل هذا كان ربما يستلزم تأطير الحياة السياسية عموما والبرلمانية خصوصا بشيء من الانضباط.

وإن اعترف ذات المتحدث أنه برغم هذا الطوق الذي قيد كثيرا النشاط البرلماني بالنسبة للغرفتين ككل، ولمجلس الأمة بالخصوص، فإن هذا الأخير استطاع أن يحقق نتائج ايجابية الشيء الذي يتبين من خلال حصيلة تجربته.

ففي المجال السياسي، اعتبر عضو مجلس الأمة أن المهمة السياسية الأساسية والمتمثلة في تحقيق استقرار الدولة واستمراريتها وتوازن مؤسساتها ونظامها السياسي، قد أداها مجلس الأمة ولا زال يؤديها بفضل ديمومته ووجوده لهذا الغرض، كما حقق تنويع التمثيل بحكم انتخاب أعضائه من طرف الجماعات المحلية وتعيين الكفاءات الوطنية السياسية والتاريخية والعلمية والثقافية بما جعل من المجلس خزانا لما تحتاجه الدولة من اطارات سامية في كافة الميادين.

كما مارس مجلس الأمة، حسب ذات المتحدث، مهامه في المجال الرقابي بصفة فعالة ومتميزة سواء من خلال الأسئلة الشفهية والكتابية التي مست كافة القطاعات الوزارية دون استثناء، حيث بلغ عدد الأسئلة الشفهية في بعض السنوات 118 سؤالا وبلغ عدد الأسئلة الكتابية 38 في سنة 2011 ونجد أن معدل الأسئلة الشفهية منذ 2010 حتى اليوم يقدر ب78 سؤالا سنويا، أما الأسئلة الكتابية فان معدلها يقدر بحوالي 27 سؤالا سنويا. هذا إلى جانب مناقشة مختلف البرامج والخطط الحكومية وإصدار لوائح بخصوصها احيانا.

ويقدر معدل الخرجات او الزيارات الاستطلاعية نحو ولايات الوطن المختلفة يقدر بحوالي 8 خرجات سنويا، في نفس الفترة المذكورة إلى جانب عدة زيارات استطلاعية على اوضاع الجالية الجزائرية بالخارج إلى عدة بلدان أوروبية.

إلى جانب ذلك عقد المجلس جلسات استماع إلى بعض أعضاء الحكومة حول مواضيع مهمة ومختلفة من طرف اللجان، أما في مجال الدبلوماسية البرلمانية فان المجلس متواجد في مختلف الاتحادات البرلمانية الدولية والجهوية للدفاع عن مواقف الجزائر والتعبير عن وجهة نظرها في القضايا الدولية وهو يتكفل بحوالي 58 مهمة برلمانية إلى الخارج سنويا. وفي المجال العلمي والثقافي، ينظم المجلس أيام دراسية وندوات علمية وتظاهرات ثقافية تتراوح بين 3 إلى 6 سنويا.

أما في المجال التشريعي، فقد أشار المحاضر بأن مجلس الأمة ناقش كل النصوص التشريعية التي عرضت عليه منذ انشائه وهذا بمعدل 15 قانونا سنويا. وان اكتفى المجلس في المجال التشريعي بتقديم توصيات فقط طبقا لما جاء في المادة 39 إلى 41 من القانون العضوي المذكور والتي جاءت تحت عنوان الإجراء التشريعي في مجلس الأمة.

واعترف الأستاذ لمين شريط، في ذات السياق، أن توصيات مجلس الأمة في المجال التشريعي وان كانت ذات قيمة تشريعية وحازت عموما على اهتمام وتقدير الحكومة، إلا أنها لم تف بحق مجلس الأمة في أداء وظيفته التشريعية التي أسندت إليه بموجب أحكام المادة 98 من الدستور التي نصت على أن مجلس الأمة له السيادة في اعداد القانون والتصويت عليه على قدم المساواة مع المجلس الشعبي الوطني، الشيء الذي يترتب عنه وجوبا اقتراح القوانين وتعديلها.

واعتبر ذات المحاضر أن عدم تمتع مجلس الأمة بممارسة حق اقتراح القوانين وتعديلها جعل أعضاءه يجدون أنفسهم أمام خيارات صعبة ومواقف محرجة لمصادقتهم احيانا على نصوص أو مواد لا تحوز على قناعاتهم ويرون ضرورة تعديلها.

في اختتام عرضه عبر الأستاذ لمين شريط عن أمله أن يتضمن التعديل الدستوري تأكيدا لما جاء في المادة 98 من الدستور، فهي أن يمارس سيادته في إعداد القانون والتصويت عليه، وذلك بمنحه حق اقتراح القوانين وتأكيد حقه في التعديل.

مشيرا، في ذات الإطار، إلى ضرورة إعادة النظر في القانون العضوي المنظم للعلاقة الوظيفة بين الغرفتين وبينهما وبين الحكومة، وذلك لإزالة النقائص المسجلة على هذا القانون العضوي السالفة الذكر وهذا بإحداث توازن في العلاقة بين البرلمان بغرفتيه من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى.

كما أكد المحاضر على ضرورة تمكين غرفتي البرلمان من سلطات وصلاحيات أخرى في مجال الاستطلاع والاستعلام واعداد التقارير مع ملاحظة ان الزيارات التي تقوم بها الوفود البرلمانية لمختلف الولايات أو للخارج، هي أمر واقع فرض نفسه ولا أساس له في القانون العضوي.

وفي حالة اقرار التعديل الدستوري لأسلوب الرقابة عن طريق الأسئلة الآنية وهو مطلب ملح للسيد عبد القادر بن صالح أن عبر عنه في افتتاح الدورة الحالية، فإنه سيكون، حسب ذات المحاضر، من الضروري تنظيم ذلك في القانون العضوي.

كما أن هناك أيضا امكانية انشاء لجان خاصة ولدراسة نصوص قانونية معينة أو لأغراض أخرى تعزز النشاط البرلماني الشيء الذي يستلزم أخذه بعين الاعتبار في تعديل القانون العضوي.

سواء تم اقرار حق الاقتراح والتعديل لمجلس الأمة في التعديل الدستوري المقبل فإن ذلك حسب عضو مجلس الأمة سيؤدي حتما إلى إعادة نظر كلية في العلاقة بين المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة في كيفية مناقشة النصوص المعروضة عليهما وفي تعديلها وفي كيفية حل حالات الخلاف بين الغرفتين من أجل التوصل إلى نص واحد مصادق عليه من طرفهما بنفس الصيغة.

الدكتور بن محمد محمد يدعو إلى:

دعم دور مجلس الأمة في المجال التشريعي والرقابي

وضح الدكتور بن محمد محمد، لرئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة قالمة، أن مساهمة مجلس الأمة تعد في اعداد القانون أهم وظيفة له. فأهمية ونوعية مساهمته على هذا المستوى تبرزها خصوصية طرق عمله وديناميته تقريرية متميزة داخله، على نحو يخلص إلى إثراء المسار التشريعي. فمساهمة مجلس الأمة في مسار إعداد القانون تستمد خصائصها من ذات الخصائص التي تستند إليها الثنائية البرلمانية: الجدية والصرامة في الاختيار، وتركيز عمل البرلمانيين حول مواطن النزاع في المناقشات.

وأضاف الدكتور محمد محمد أن خصوصية تركيبة مجلس الأمة والمصالح التي تحرك أعضاءه تضفي عليه صفة الخبير في المجال التشريعي، والتي يراد من ورائها تتمة المقاربة السياسية التي تطبع عمل المجلس الشعبي الوطني. غير أن هذه الميزة التقنية لعمله التشريعي، وإن كانت تعود في جانب كبير منها إلى خصوصية تركيبته القانونية، فانها إلى جانب ذلك، وطيدة الصلة بزمن تدخله أثناء المسار التقريري، على نحو جعل منه صاحب النظرة الأخيرة على النصوص القانونية ومن ثم الماسك بسلطة تقرير مدى الصلاحية السياسية والتقنية لها. سلطة أمنها له اعتماد نظام إجرائي تتخذ فيه الإجراءات التشريعية، التي تمتاز بالعقلنة، تماشيا وضرورات واقع الدولة النامي بهدف تأمين سيولة تشريعية تستجيب لحركية هذا الواقع، اتجاها أحاديا.

وأكد الأستاذ الجامعي أن توجيه المؤسس الدستوري للإجراءات التشريعية خلص إلى تضييق سلطة مجلس الأمة في اعمال حقه بالمبادرة بنصوص قانونية، أولا، وتقييد سلطة الحكومة في الخبرة بين غرفتي البرلمان بمناسبة إيداع مشاريع القوانين، ثانيا. فقد سحب المؤسس الدستوري من أعضاء مجلس الأمة حق المبادرة باقتراحات قوانين. بيد أن هذا المنع لا يطال كافة فئات النصوص القانونية، إذ ظل هؤلاء يتمتعون بسيادة تامة بشأن المبادرة البرلمانية المرتبطة بالتعديل الدستوري.

وأشار المحاضر في ذات السياق أن أسباب خاصة ترتبط بالحياة المؤسساتية في الجزائر تقف وراء موقف المؤسس الدستوري وراء سحبه لحق المبادرة من مجلس الأمة، ويتعلق الأمر بالدور المنوط بمجلس الأمة: تأمين ثبات المنظومة التشريعية والتحكم في تدفق القوانين قصد استبعاد كل نص تشريعي من شأنه المساس بالاستقرار والسلم الاجتماعيين وفي أسوأ الأحوال إرجاء ومنح فرصة لفتح نقاش هادئ لا تتحكم فيه الوعود الانتخابية وذلك من خلال سحب النص ومنع تقديمه ثانية إلا بعد مرور سنة كاملة من تاريخ السحب.

أما عن المبادرة بتعديل الدستور، فقد وضح الأستاذ المحاضر أن التهديل الدستوري لسنة 1996 قد أقر للبرلمان التدخل على صعيد كافة مراحل العملية، اقتراحا وتصويتا فأصبح بوسع «ثلاثة أرباع أعضاء غرفتي البرلمان المجتمعين معا، أن يبادروا باقتراح تعديل الدستور...» ليستبعد بذلك مجلس الأمة حقا كان باديا أن المؤسس الدستوري قد سحبه منه بشكل مطلق، حتى وان بدا أن إعمال هذا الحق محدود من حيث مجاله، فإنه مقابل ذلك مطلق من حيث أثره، إذ يمارس مجلس الأمة على ضوئه سلطة منع فعالية وفعلية. وتتجلى سلطة المنع تلك من خلال الشروط التي جاء بها النص الدستوري بهذا الشأن وهي على مستويين: عضوي وإجرائي.

طلبة في زيارة إلى المجلس

فمن وجهة نظر عضوية، ذكر الأستاذ محمد محمد أنه لا يصح أن يصدر إقتراح التعديل عن إحدى غرفتي البرلمان منفردة وإنما يشترط أن ينبثق عن الغرفتين مجتمعتين في شكل مؤتمر، الأمر الذي يمكن مجلس الأمة من مراقبة ومتابعة كافة فصول المبادرة.

وفضلا عن ذلك، فقد استبعد المؤسس الدستوري، من وجهة نظر إجرائية، النصاب المعمول به في المبادرة باقتراح القانون لحساب أغلبية خاصة: ثلاثة أرباع أعضاء المؤتمر.

هذا ما يكشف، حسب ذات المتدخل، وبحق، عن ثقل دور مجلس الأمة في ممارسة السلطة التأسيسية الفرعية ويؤكد من جديد المهمة المعهود بها إليه: صيانة أسس الحياة المشتركة، فلا يمكن للمجلس الشعبي الوطني المساس بها بعيدا عن إرادته أو رغما عنها.

أما فيما يخص إيداع للمشاريع دون حق في الخيرة، فقد أوضح المحاضر أن المؤسس الدستوري قد غل يد الوزير الأول في الخيار بين غرفتي البرلمان بمناسبة إيداع مشاريع القوانين. ويجد هذا الموقف تبريره في عاملين اثنين: تقني وسياسي.

فمن جهة نظر تقنية، يقول الدكتور، يندرج هذا التقييد في التوجه العام الذي اعتمده المؤسس الدستوري، تبسيط الاجراءات التشريعية تخوفا من فشل التجربة الثنائية، بالنظر إلى ما تحمله هذه الأخيرة من تعقيدات. ذلك أن وجود قوانين تبدأ من مجلس الأمة وتنتهي في المجلس الشعبي الوطني، وأحيانا تبدأ في المجلس الشعبي الوطني وتنتهي في مجلس الأمة، هذه العملية معقدة جدا قد تؤدي أصلا إلى فشل التجربة بحد ذاتها، فمن باب التفضيل والاستحسان، يكون العمل باتجاه واحد. وحتى وان بدا هذا التبرير مقنعا بالنظر إلى فتوة التجربة في الجزائر وهشاشة النظام الحزبي والفرز الاجتماعي، فإن البعد السياسي لهذا الاختيار يبدو أكثر تناسقا مع موقع المجلس في النظام المؤسساتي، فالادارة التأسيسية أرادات أن تكون لمجلس الأمة نظرة لاحقة وليست سابقة لما يقوم به المجلس الشعبي الوطني.

ويرى الدكتور محمد محمد، فيما يخص هذا التوجه، أنه يجد تبريره وبصفة أساسية في الوظيفة التي تؤديها الثنائية المجلسية: وظيفة التوازن. فإلى جانب المظهر السلبي لسلطة المنع التي تكفلها الثنائية المجلسية فإنها تعكس، مقابل ذلك، مظهرا إيجابيا وذلك عن طريق تأمينها لوظيفة التوازن. فازدواجية الجسم التشريعي تؤمن هذه الوظيفة من خلال إحداث نوع من التوازن الخارجي في علاقة السلطة التداولية بالمواطنين، ونوع من التوازن الداخلي في علاقتها بالسلطة التنفيذية. ويتأمن التوازن في علاقة السلطة التداولية بالمواطنين من خلال تدخل الغرفة العليا في البرلمان لحماية حقوق وحريات الأفراد، من جهة، ومن جهة أخرى، عن طريق التحكم في تدفق القوانين.

وبعد عرض مفصل حول تفعيل الاجراءات اختتم الدكتور محمد محمد عرضه بالقول أن مجلس الأمة جاء في ظروف خاصة ومع ذلك تمكن من تدعيم وإرساء المؤسسات الدستورية.

وفي ظل الاصلاحات السياسية وتكريسا للدور المهم الذي يلعبه المجلس، يرى ذات المحاضر، وجوب دعم وتكريس هذا الدور لا سيما في المجال التشريعي والرقابي، فقد أوكل القانون الأساسي اختصاصا تشريعيا كاملا يستطيع من خلاله تأدية دور المعدل في المجال التشريعي تفاديا لكل نص تشريعي من شأنه المساس بالسلم الاجتماعي.

مذكرا في ذات السياق أن من خلال تبني لمبدأ الثنائية المتساوية في علاقته بالمجلس الشعبي الوطني، قصد المؤسس الدستوري أن تكون لمجلس الأمة وظيفة مفرملة. وظيفة يبررها الطابع المريب والغامض للحياة السياسية لما تحمله هذه الأخيرة من طفرات وعدم استقرار للمعطيات السياسية والاجتماعية، وعليه، فمقابل نزعة هيمنة الأغلبية واحتكار السلطة، كان من الضروري إيجاد نفوذ مضاد أو على أقل تقدير سلطات معدلة. وإذا كان المجلس الدستوري يمثل إحدى هذه السلطات المعدلة في مجال قانوني صرف، فإن تأسيس مجلس الأمة، وتحديدا سلطته بهذا الشأن على هذا النحو، حسب ذات المحاضر، جاء ليؤمن هذه الوظيفة، وبصفة دائمة على الصعيد السياسي.

وإن يكفل النظام الاجرائي المعمول به داخل مجلس الأمة بهذا الشأن عملية تشريعية فعالة تضمن سيولة تشريعية تتناسب وواقع الدولة النامي، يؤكد الدكتور محمد محمد، فان تصميمه قد جاء، علاوة على ذلك استجابة لدور مجلس الأمة على هذا الصعيد: إذ يظهر المجلس حينا كغرفة للتفكير، فيما يبرز حينا آخر كجهاز للكبح والإرجاء. وتثبت صفة التفكير للمجلس من خلال ملاحظة عدم ضبط المؤسس الدستوري لميعاد زمني محدد تتقيد به قراءة المجلس للنصوص المحالة عليه من أجل الدراسة والمصادقة؛ فيما يظهر كجهاز للكبح والارجاء من خلال سلطته في وضع حد لكل نص من شأنه المساس بالسلم الاجتماعي، وهذا من خلال تصويت سلبي بشأنه، لتصل بذلك المقاومة البرلمانية، التي يستطيع مجلس الأمة قيادتها، منتهاها.

وناد الأستاذ الجامعي بإعادة النظر في صياغة تركيبة المجلس، مبررا مطلبع بأنه في حال تحصل حزب أغلبي على ثلثي المقاعد بداخل المجلس فإن الوظيفة المعدلة للمجلس ستتعطل، فيتحول إلى جهاز للانسداد، أو مجرد غرفة للتأييد فلا وجود لنفوذ مضاد فعلي، ولا لسلطة معدلة أكيدة إذا ما ظلت تركيبة المجلس على هذا النحو.

توسيع إخطار المجلس الدستوري :
كيف يمكن إثراء هذا النقاش ؟!

نشط هذا اليوم الدراسي كلا من السيد جان لوي دوبري، رئيس المجلس الدستوري الفرنسي و السيد أحمد محيو، أستاذ و مدير البحث بالمركز الوطني للبحث العلمي بباريس.

قدم المتدخل الأول التجربة الفرنسية الحديثة حول الإخطار عن طريق الدفع بعدم الدستورية، وتطرق المتدخل الثاني إلى موضوع توسيع إخطار المجلس الدستوري إلى أعضاء البرلمان.

في كلمته الافتتاحية أكد رئيس المجلس الدستوري، السيد بلعيز إن توسيع إخطار المؤسسة إلى أطراف أخرى، ما عدا رئيس الجمهورية ورئيسي مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني، أصبح مطلبا ديمقراطيا لا ترفعه الطبقة السياسية فقط، وإنما فقهاء القانون أيضا إيمانا منهم بأن ذلك سيسمح بتعزيز دور المجلس في المساهمة أكثر بمعية مؤسسات أخرى في حماية وترقية الحقوق والحريات.. وإن لم يسهب السيد بلعيز في فكرة توسيع الإخطار.

وأضاف السيد الطيب بلعيز أن الهدف من وراء تنظيم هذا اليوم الدراسي هو الإسهام في النقاش العلمي الرصين الدائر حول مسائل هامة ذات صلة بالفقه الدستوري والتفتح على مختلف التجارب الدستورية الرائدة في العالم.

مشيرا، في نفس السياق، أن هذا المسعى يساعد على توطيد حوار متعدد وثري وتبادل الرأي والخبرة فضلا على توطيد الثقافة القانونية الدستورية وكذا تعزيز دولة القانون والبناء الديمقراطي في الجزائر.

من جهته قال السيد جان لوي دوبري، رئيس المجلس الدستوري الفرنسي، ان أكبر انتصار حققته هيئته هو ابتعادها عن نفوذ السلطة السياسية.

وأفاد السيد جان لوي دوبري، الذي كان قياديا في اليمين الفرنسي، بأنه عندما غادر السياسة (كان وزيرا للداخلية) والتحق بالمجلس الدستوري كرئيس أنه أدرك بأن دور هذه الهيئة سيصبح أكثر أهمية عندما يتم توسيع إخطارها.

وقال ذات المحاضر، ان المجلس الدستوري مطالب بأن يصدر قرارات بسرعة، لذلك عليه أن يتفادى التعاطي مع كم كبير من الإخطارات. فهو غير مطالب بقبول الإخطارات بالمئات في العام، بل عليه أن يغربلها، وحتى تكون الغربلة ذات فعالية ينبغي أن تلعب محكمة النقض دورها. يشار إلى أن إخطار المجلس الدستوري في فرنسا متاح لكل المتقاضين عكس ما هو معمول به في الجزائر.

وتحدث دوبري مطولا عن وضع المجلس الدستوري الذي يرأسه منذ مارس 2007، ومن بين ما قاله أنه همه كان أن يضفي مزيدا من الشرعية على المجلس، بتمكين المحامين من حضور الأشغال المتعلقة بالقرارات التي يصدرها، بدل التعامل بالمراسلات المكتوبة.

مشيرا، في نفس الإطار، إلى أن العدالة الدستورية لا ينبغي أن تكون للأغنياء حصريا. مضيفا أنه أدخل إلى المجلس إجراءات لم تكن مألوفة ولا مقبولة في فرنسا، من بينها رفض قرارات القضاء.

وتابع تقديم عرضه بالإشارة إلى أنه لما كنت رئيسا للجمعية الوطنية (2005 – 2007) كانت هناك مجموعات مصالح مؤثرة في محيط قصر بوربون (مبنى البرلمان)، ولما أصبح رئيسا للمجلس الدستوري طلب من كل عضو فيه أن يغادر الهيئة إن كان لديه علاقة مع مجموعات المصالح.

ومن مواصفات عضو المجلس الدستوري، حسب ذات المحاضر، أن يكون حرا ومستقلا وألا ينتظر أي شيء من السلطة السياسية.

نظم المجلس الدستوري يوم 22 أفريل 2013، يوما دراسيا بقاعة المحاضرات المتواجدة بمقره حول موضـــوع «توسيع إخطار المجلس الدستوري» وذلك بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، والسيد محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، إلى جانب عدة شخصيات بارزة من بينهم قضاة سامين من المحكمة العليا، ومجلس الدولة.

من جهة أخرى، دعى السيد دوبري الحكومة الفرنسية إلى بلورة مشاريع قوانين دقيقة ومحددة حتى لا نفتح الباب أمام المجلس الدستوري لتفسيرها حسب مفهوم أعضائه.

وأوضح رئيس المجلس الدستوري الفرنسي أن المجلس في الفترة التي ترأسه، كان يتعامل مع أكثر من 200 إخطار سنويا، بعدما كان لا يتجاوز الـ18. مشيرا ، في ذات السياق، إلى أنه من بين 155 قرار أصدره، كان 102 قرار ملغيا لقوانين صدرت.

وأضاف أغلبية قراراتنا هي قرارات إلغاء تحمل الطابع الفوري، وهذا العدد الكبير أحدث زلزالا في الوسط القانوني بفرنسا.

كما أكد رئيس المجلس الدستوري الفرنسي السيد جان لوي دوبري، على ضرورة تجرد القاضي من الشعور بثقل المسؤولية تجاه من عينه، حتى تكون قراراته خاضعة لضميره دون سواه، وانتقد طريقة الاختيارات السياسية لأعضاء المجلس الدستوري.

وقال رئيس الجمعية الفرنسية الأسبق في مداخلته حول موضوع الإخطار عن طريق الدفع بعدم الدستورية، إن رجل القضاء بصفة عامة وأعضاء المجلس الدستوري بصفة خاصة، بحاجة ماسة إلى أن يكونوا شخصيات متحررة وغير مبالين ومتحررين ومستقلين عن أي جهة كانت بما فيها تلك الجهة التي عينتهم في مناصبهم.

وأكد السيد دوبري على ضرورة عدم انحياز هذه الهيئة الرقابية إلى السلطة التي ساهمت في تكوينها، عند اتخاذ أي قرارات، كما رافع لصالح تمتع أعضاء المجلس الدستوري بالكفاءة القانونية اللازمة لأداء مهمة الرقابة، وعدم إعطاء تفسيرات سياسية للقوانين، باعتبار أن هذه الهيئة، غالبا، لا تحدد القوانين التي تحال إليها وفق مطابقتها للدستور، لكن تحددها وفق الاختيارات السياسية لأعضاء هذه الهيئة.

ويرى رجال القانون من جهتهم أن النظام الدستوري الجزائري يعرف تأخرا في توسيع إخطار المجلس الدستوري بالنظر إلى الأنظمة المقارنة في عديد الدول، كما عرفت عديد الدول خطوة متقدمة في إخطارها الدستوري، وهو حال التجربة الفرنسية التي عرضها رئيس المجلس الدستوري الفرنسي والتي تمنح الحق للبرلمانيين والمواطنين في إخطار المجلس الدستوري.

مجلس وطني للجباية وتوجيه حواصل الرسوم للبلديات

نظمت لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الاثنين 22 أفريل 2013، بمقر المجلس، يوما برلمانيا حول موضوع « الجباية المحلية في الاصلاح الجبائي».

في تدخله، قال مصطفى زكارة، مدير التنظيم والتشريع بالمديرية العامة للضرائب، بأن الموارد المالية والجبائية وغير الجبائية المخصصة للجماعات المحلية تجاوزت 720 مليار دينار خلال 2012 أي 4.4 بالمئة من الناتج الداخلي الخام للجزائر وهي نسبة مرتفعة نوعا ما استنادا لدراسة قام بها مؤخرا صندوق النقد الدولي.

وأوضح السيد مصطفى زكارة ان الجماعات المحلية استفادت خلال 2012 من مبلغ 308 مليار دج محصل من الجباية و119 مليار دج من الموارد غير الجبائية في حين تم ضمان باقي الموارد من قبل الدولة في شكل تخصيصات متعلقة بالأجور و نفقات الصيانة.

واستنادا إلى دراسة قام بها صندوق النقد الدولي مؤخرا حول تمويل البلديات والولايات في الجزائر أشار زكارة إلى أن الهيئة الدولية اعتبرت أن تمويل الجماعات المحلية يعد هاما مقارنة بما هو معمول به في البلدان المجاورة و مشابه لتمويل بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية.

وتشير الدراسة إلى أن 2.9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بالمغرب مثلا موجه لتمويل الجماعات المحلية في هذا البلد في حين أن فرنسا التي تعد بلدا متطورا و شهدت إصلاحا في الميزانية دام لعدة سنوات تخصص 5.9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام للجماعات المحلية.

وأشار مدير التنظيم والتشريع بالمديرية العامة للضرائب استنادا إلى الدارسة إلى أن 4.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام المخصص للمجالس الشعبية البلدية والولائية والصندوق المشترك للجماعات المحلية تعد نسبة مرتفعة مقارنة بالبلدان النامية باستثناء البرازيل وروسيا و الهند و الصين و جنوب إفريقيا.

وخلال تدخله أمام البرلمانيين ذكّر المسؤول بمختلف المراحل التي شهدها الإصلاح الجبائي في الجزائر منذ 1992 مؤكدا أن الرسوم الحالية المخصصة للجماعات المحلية تقدر بـ 25 رسما علما أن البعض منها على غرار الرسم العقاري تبقى غير فعالة بسبب عدة عوامل.

وقال ذات المتدخل، انه من الضروري 'تعزيز الرسوم الرئيسية وإلغاء الرسوم غير المجدية، وتحسين مردودية الرسم على العقار الذي من شأنه رفع مداخيل البلديات.

وأشار السيد زكارة، إلى وجود لجنة وزارية مشتركة تشتغل على الإصلاح الجبائي لتقديم اقتراحات في هذا المجال. وعزا المتحدث صعوبة الأوضاع المالية للبلديات إلى وجود عجز هيكلي، خصوصا في ظل ضعف مردودية الجباية، ومشاكل التسيير، لافتا إلى أن الآمرين بالصرف ملزمون بإطلاق مشاريع ميزانيات دون أرصدة. وذكر بالإجراءات التي اعتمدتها الدولة من خلال الرقابة القبلية على الإنفاق. وأشار إلى أن كل البلديات تتوفر على مراقب مالي.

من جانبه، أعلن مدير المالية المحلية بوزارة الداخلية، السيد كري عزالدين، أنه بفضل العمليات التي قامت بها الدولة عن طريق الخزينة العمومية، لم تعد هناك أي بلدية عاجزة في السنوات الأخيرة، مشيرا إلى تدخل الدولة ثلاث مرات لمسح الديون سنوات 1991 و2006 و2008 معترفا من جانب آخر بوجود مشاكل في تحصيل الجباية، ومنها الرسم على العقار، بسبب مشاكل الملكية ووجود اختلالات في الميزانية، حيث أن ستين بالمائة من المداخيل توجه للأجور.

من جهته، اقترح رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، السيد خليل ماحي، إعادة النظر في الحصة الموجهة للبلديات من الرسوم، ومنها مداخيل قسيمة السيارات. بينما طالب رؤساء بلديات برفع حصة البلديات من الرسوم التي تدفعها كبريات الشركات.

وفي ذات السياق، أشار السيد حفيظ بومحروق، وهو رئيس بلدية، إلى أن الضريبة التي يجري تحصيلها عن طريق شركة سونلغاز لا تحول إلى حسابات البلديات، ولفت أيضا إلى سوء توجيه بعض المساعدات المالية للبلديات لإصلاح المدارس مثلا، حيث تدرج في ميزانية التسيير بدل ميزانية التجهيز. وتأتي مداخيل الجباية المحلية، حسب متدخلين في اليوم البرلماني، من 30 رسما وضريبة، يهيمن عليها الرسم على النشاط المهني بـ58 بالمائة، والرسم على القيمة المضافة بـ35 بالمائة وقسيمة السيارات بـ2 بالمائة، في حين تقل مردودية الرسوم الأخرى عن الواحد بالمائة بما فيها الرسم على السكن.

من جهة أخرى، أعلن السيد قايدي براهيم، مدير الصندوق المشترك للجماعات المحلية، أن الصندوق قدم دعما للبلديات الأكثر فقرا، ومست العملية ما بين 1300 و1400 بلدية، مشيرا إلى وجود 400 بلدية في حالة عجز دائم، فيما توجد بالجزائر 1097 بلدية ذات مداخيل ضعيفة، و293 ذات دخل متوسط، و151 بلدية غنية أغلبها في العاصمة.

وفي سياق متصل، قال ممثل عن وزير المالية كريم جودي الذي تعذر عليه الحضور، إنه يجب مواصلة الإصلاحات في الجباية المحلية، وذلك بتحسين الضريبة، وإنشاء بطاقية عقارية، زيادة على تحسين النظام الحالي للتضامن بين البلديات من خلال الصندوق المشترك بين الجامعات المحلية.

ولاحظ المتحدث أن هناك هيمنة لجباية الدولة في موارد البلديات، مشيرا إلى أن التدابير الرامية إلى تدعيم الموارد المالية للجماعات المحلية لا يمكنها الوصول إلى أهدافها، دون السهر على التحكم في النفقات، مذكرا بالإجراءات التي باشرتها الدولة في سبيل التقليص من عجز الموازنة.

اختتمت الأشغال بتقديم حصيلة وتقييم وقراءة للتوصيات من طرف السيد خليل ماحي رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني.

وشملت التوصيات مجموعة من الإقتراحات المشتركة التي من شأنها تفعيل دور الجباية في إحداث تنمية محلية عادلة ومتوازنة، على غرار ضبط مقاييس جديدة وناجعة لتوزيع الموارد في إطار التضامن بين البلديات ووضع شروط لتخصيص قروض للجماعات المحلية وإنشاء صندوق مشترك للجماعات المحلية على المستوى المحلي مع تخويله منح قروض دون فوائد للبلديات.

فجاء فيها، دعوة المشاركون إلى الإسراع في إنشاء المجلس الوطني للجباية، وإصدار قانون خاص بالجباية المحلية واعتماد نمط الشباك الوحيد في عملية التحصيل الجبائي مع توجيه حواصل العديد من الرسوم المطبقة على العقار والثروة لصالح البلديات، مبرزين في نفس السياق أهمية التنسيق بين الجماعات المحلية ومصالح الضرائب والتجارة قصد ضبط الوعاء الجبائي وإجراء إحصاء دقيق للممتلكات العقارية.

كما تم التأكيد، في نفس الإطار، على ضرورة توسيع الوعاء الضريبي وتنظيم القطاع الموازي للحد من التهرب الجبائي وإحداث لامركزية القرار على المستوى المحلي بغية حل المنازعات الجبائية في آجال معقولة.

وبهذا الخصوص تم اقتراح إنشاء قاضي الضرائب لإضفاء الحياد في تسوية المنازعات بين الادارة الجبائية والخاضعين للضريبة.

وقصد تخفيف العبء المالي الملقى على عاتق البلديات اقترح أصحاب التوصيات تكفل الدولة بدل البلدية بجميع النفقات الخاصة بالمؤسسات التربوية الابتدائية التي هي في تزايد معتبر، كما دعوا إلى تنويع الاقتطاع الضريبي، لاسيما من خلال إنشاء نسبة مئوية على أرباح الشركات حسب مناطق تمركز النشاط ونوعيته.

وتضمنت وثيقة التوصيات التي سيتم إرسالها إلى الهيئات المختصة لأخذها بعين الاعتبار اقتراح إعادة هيكلة معدل الرسم على القيمة المضافة المطبق على المواد ذات الاستهلاك الواسع وإنشاء معدل خاص بالمواد المسماة "مواد الرفاهية" مع عقلنة التحفيزات الجبائية والاعفاءات الخاصة بهذا الرسم، حيث طالب المشاركون في اللقاء بتخصيص نسبة 80 بالمائة من هذا الرسم للبلديات مقر النشاط الفعلي ونسبة 20 بالمائة بالنسبة للبلديات المتمركز فيها المقر الاداري للمؤسسة.

أما الرسم على القيمة المضافة على الاستيراد فتم الاتفاق على ضرورة توسيع اقتطاعه لفائدة البلدية، مع تخصيص القيمة الكاملة للضريبة على الثروات لصالح البلديات مقابل 20 بالمائة حاليا.

وفيما يرى أصحاب الاقتراحات ضرورة إعادة النظر في كيفية تحديد وعاء الرسم على العقار المبني وغير المبني حتى يتماشى مع أسعار الكراء حسب السوق عوض حساب الوعاء على المساحات التي لا تفرق حسبهم بين الفيلات الفاخرة والسكنات في العمارات، مع تكليف قباضة الضرائب بدلا من قباضة البلدية بتحصيل هذا الرسم، تنص إحدى اقتراحاتهم على إعادة النظر جذريا في تقييم الكراء وأجور الخدمات حسب أسعار السوق، لجعلها في المستوى المطبق من طرف الخواص مع ضبط وتسوية الدفتر الخاص بالحقوق والتعريفات والممتلكات المنقولة وغير المنقولة للبلديات.

من جهة أخرى، دعا ممثلو الحكومة والمنتخبون المحليون إلى توسيع استعمال الرقم التعريفي الجبائي ليشمل الملاك العقاريين والمنتجين في القطاع الفلاحي، وكذا تخصيص حاصل قسيمة السيارات وحاصل الرسم على السكن مباشرة لصالح البلديات، موصين في الأخير بإنشاء رسم على امتياز الخدمة العمومية الناتجة عن المطارات والموانئ والمعادن المنجمية لفائدة البلديات مكان تواجد هذه الهياكل، فضلا عن تبسيط الإجراءات الجبائية وتعميم المعلوماتية على مستوى الهياكل اللامركزية للضرائب وتحسين ظروف العمل بالنسبة للموارد البشرية.

للإشارة، تعاقب مسؤولون من وزارتي الداخلية والمالية على إلقاء محاضرات حول المواضيع التالية: التطورات الحديثة للجباية المحلية، ومالية الجماعات المحلية، تشخيص الوضعية الحالية وآفاق الاصلاحات المستقبلية، وهيكلة وحاصل الجباية المحلية، وتنظيم وسير الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وتحليل الجباية المحلية في مواجهة الاحتياجات المحلية، وتحديات وآفاق تطوير الجباية المحلية في الجزائر. وكانت هذه المحاضرات متبوعة بتدخلات لبعض المنتخبين المحليين لتقييم وعرض تجربة بعض المجالس المنتخبة في تسيير مواردها المالية.

وقد مكنت أشغال الملتقى من تشخيص واقع الجباية المحلية واقتراح حلول لبعض الاشكالات كقلة الموارد المالية المتأتية من الجباية المحلية وسبل توسيع الوعاء الجبائي المحلي وتقوية القدرات التمويلية وكذا تفعيل أطر التضامن بين الجماعات المحلية وتهيئة الظروف الملائمة لتجسيد برامجها التنموية التي تعتبر أهم مؤشرات النجاعة والتطور الاقتصادي.

الوقاية قبل العلاج

أجمع المشاركون في اليوم البرلماني حول مكافحة المخدرات والادمان عليها المنعقد يوم الاثنين 20 ماي 2013، على ضرورة وضع آليات للتصدي لهذه الظاهرة تتماشى وسرعة انتشارها.

وأكد مختلف المتدخلين من رجال قانون وخبراء في الصحة العقلية وبرلمانيين وجمعيات شبانية أن سرعة تفشي ظاهرة المخدرات وتوسيع قائمتها يوم بعد يوم من خلال ظهور مواد جديدة لا تترك الفرصة للمشرع لسن قوانين تتصدى لها

وبخصوص القوانين الجزائرية السارية المفعول يرى المحامي ميهوب ميهوبي أنها أصبحت لا تتماشى مع التطورات التي طرأت على المجتمع الجزائري سيما في مجال مكافحة المخدرات مما جعل استراتيجية وجهود مصالح الامن والمجتمع المدني لم تتوصل بعد إلى النتائج المرجوة.

أما الاستاذ فريد كاشا رئيس مصلحة الأمراض العقلية بالمؤسسة الاستشفائية المتخصصة بشراقة فقد أشار، من جهته، الى تأثير المخدرات على مختلف أعضاء الشخص ولا سيما المخ، مما تجعله عاجزا تماما عن القيام بأي عمل

وتطرق، في نفس السياق، إلى انتشار ظاهرة العنف التي لها علاقة مباشرة بانتشار ظاهرة المخدرات الى جانب المنطقة التي تتواجد بها الجزائر والتي تعرف، كما أضاف، باضطرابات شتى تساهم في مرور المخدرات عبر حدودها.

ومن الناحية الصحية وصف نفس المختص تعاطي المخدرات بالمرض المزمن الذي ينتشر خاصة لدى فئة الشباب متأسفا لقلة التكوين والهياكل العملية في هذا المجال.

كما أكد ضرورة التعجيل بادراج تكوين جامعي خاص حول التكفل بالمدمنين بالمراكز المتخصصة مع تطبيق علاج يتماشى مع المحيط.

من جهته، ركز السيد فارس مسدور استاذ جامعي على دور الدين والاسرة في مكافحة الظاهرة والتكفل بالمدمن مذكرا بقيم التسامح للدين الاسلامي الحنيف حتى لا يتم تهميش الشباب المدمن حاثا على ضرورة مرافقته اجتماعيا ونفسيا.

ومن جهة أخرى ذكر الاستاذ مصطفى خياطي، رئيس الهيئة الوطنية للصحة وتطوير البحث بأن المتاجرة بالمخدرات تأتي في المرتبة الثانية بعد المتاجرة بالاسلحة في العالم محذرا من توسع انتشارها بالوسط المدرسي.

وعرض المقدم محمد بن شايب من مصالح الدرك الوطني الكميات المحجوزة خلال السنوات الاخيرة من مختلف أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية والاشخاص المتورطين في القضايا المرتبطة بالمتاجرة وتعاطي هذه السموم.

كما تطرق السيد محمد الصادق جان حامد من مصالح الامن الوطني الى مختلف النشاطات الجوارية التي تنظمها المديرية العامة للامن الوطني بالوسط الحضري لتحسيس وتوعية الشباب حول هذه الظاهرة.

في حين أشار الدكتور محمد شكالي مكلف بالصحة العقلية بوزارة الصحة والسكان واصلاح المستشفيات إلى مختلف المراكز التي تتكفل بمتابعة المدمنين عبر القطر مشددا على تعزيز جوانب الوقاية قبل العلاج.

في ختام اليوم البرلماني، أكدت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني في التوصيات التي خرجت بها حول مكافحة الادمان على المخدرات على اشراك كل الفاعلين في مجال مكافحة المخدرات في هذه الاستراتيجية التي يسهر على انجازها عدة قطاعات لا سيما الدوائر الوزارية ومجتمع مدني وخبراء لإيجاد حلول ناجعة

وأوصت اللجنة بدعم الوقاية لحماية المدمنين وغير المدمنين ومرافقتهم اجتماعيا ونفسيا مع تعزيز الهيئة التشريعية لتوسيع التشاور من أجل انتشار الوعي بالمجتمع للتصدي لهذه الآفة.

ونظرا لتفشي ظاهرة المخدرات وآثارها الوخيمة على المجتمع سيما لدى فئة الشباب دعت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بجعل مكافحة المخدرات في مقدمة الاولويات.

وركزت نفس اللجنة في توصياتها على ضرورة تفعيل دور المنشئات الشبانية الجوارية ودعم جسور التواصل بين مختلف الاجهزة سيما الدرك الوطني والامن الوطني والمجتمع المدني داعية الى تجسيد منهجية عمل جوارية ووضع آليات لتسهيل عملية التدخل في الميدان.

للتذكير، نظرا لأهمية الموضوع، وما يطرحه من مخاوف مبررة وما يتطلب من تجنيد لوسائل التصدي لهذه الظاهرة المتفاقمة الخطورة، وبأن القضية تهم المجتمع بكل فئاته.. فإن مجلس الأمة قد نظم يوم 26 ديسمبر 2010، يوما إعلاميا حول المخدرات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، يمكن الرجوع إلى تفاصيله في تغطية كجلة المجلس العدد 54 مرفقا بملف كامل ألقى المزيد من الأضواء على ظاهرة المخدرات.. ومجلة المجلس متوفرة على الموقع /. http://www.majliselouma.dz

حمايـة القُصر في حالة الخطر المعنوي والجسدي

احتفاء باليوم العالمي للطفولة، نظم المجلس الشعبي الوطني، بمشاركة الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل (ندا) (NADA)، يوم الخميس 30 ماي 2013، يوما برلمانيا حول موضوع «القصّر في حالة الخطر المعنوي والجسدي».

أكد المشاركون في اليوم البرلماني حول مرافقة الأطفال في خطر معنوي وجسدي، على ضرورة بذل الجهود المشتركة لاتخاذ اجراءات جديدة من شأنها تعزيز حماية الطفولة من كل الاخطار التي تحذق بها في المجتمع.

واعتبر المشاركون أن حماية الطفولة من كافة أشكال الانحراف هي مسؤولية الجميع، ملحين على تنسيق الجهود باقامة علاقات تعاون فعالة مع المجتمع المدني والهيئات المختصة لترقية حقوق الطفل.

وفي هذا الاطار تطرقت نائب المجلس الشعبي الوطني، السيدة فورار دليلة، مكلفة بالاتصال والتكوين، في كلمة ألقتها نيابة عن رئيس المجلس الشعبي الوطني، الدكتور محمد العربي ولد خليفة، إلى كل المساعي المبذولة في مجال ترقية حقوق الطفل، مشيرة في ذات السياق إلى أن الجزائر كانت قد وقعت سنة 1992 على الاتفاقية الدولية لجماية حقوق الطفل.

وذكرت السيدة فورار بأهمية إنشاء هيئة اشراف ومتابعة تضطلع بمهمة حماية شريحة الطفولة من الأخطار الاجتماعية التي قد تتعرض إليها بتنسيق الجهود مع المجتمع المدني.

من ناحيته، أشاد ممثل اليونيسيف بالجزائر السيد طوماس دان بالنتائج الايجابية التي تحققت في الجزائر في مجال ترقية حقوق الطفل سيما في الصحة والتعليم والتكوين إلا أنه أكد أن هناك عمل كبير يجب أن يتم مع وسائل الاعلام والمجتمع المدني لمساعدة الأولياء للتصدي إلى كل الافات الاجتماعية التي أضحت تحدق بأطفالهم من بينها ظاهرة الاختطاف والعنف الجسدي والمعنوي.

وذكر، ذات المتدخل، بدور اليونيسيف العمل مع مصالح الأمن ومستخدمي مديريات العمل الاجتماعي لمعرفة حالة كل طفل على حدى والتكفل به واعادة ادماجه في المجتمع وترقية حقوقه والتمكن من مساعدته في بناء شخصية سليمة.

أما ممثل وزارة التضامن الوطني والأسرة السيد مصطفى بوناب فقد ذكر بأهمية تسطير سياسة وطنية تشاركية للحد من انتشار الأفات الاجتماعية مشيرا إلى توفر مؤسسة متخصصة لاستقبال الأحداث الذين هم في خطر معنوي على المستوى الوطني 45 .

وأبرز المسؤول ذاته أهمية تعزيز مجال البحث العلمي وفتح مخابر للبحث أسباب التسرب المدرسي وتعاطي المخدرات والاحباط وانتشار ظاهرة الانتحار والاختطاف وتشرد الأطفال والتسول.

في حين أكد ممثل عن اللجنة الوطنية الاستشارية لحماية حقوق الانسان السيد مرجان عبد الوهاب على ضرورة تحيين القوانيين الخاصة بحماية الطفولة وتشكيل هيئة وطنية مستقلة لتقييم حماية حقوق الطفل.

كما ابرز أهمية تنسيق سياسات الحماية وتحديث الاستراتيجية الوطنية لحماية الطفولة الى جانب اعداد تقرير وطني حول وضعية الطفل ووضع نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة لفائدة هذه الشريحة وتكييفها مع المبادئ العالمية.

في حين أشار بالتكفل بألفي معاق إلى جانب التكفل أيضا بتكوين أزيد من ألف محبوس في اطار اتفاقية ابرمها مع قطاع العدالة وكذا استقبال مجموعة من الشباب سنويا من فئات الأحداث.

الإصلاحات السياسية في الجزائر: المســـــار.. والأهـــــداف

نظم المجلس الشعبي الوطني بفندق المدار بنادي الجيش الشعبي ببني مسوس، يومي الاثنين والثلاثاء 10 و11 جوان 2013، ملتقا دوليا تحت عنوان «الاصلاحات السياسية في الجزائر: المسار والأهداف».

حضراللقاء رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد محمد العربي ولد خليفة، والامين العام للجمعية البرلمانية للبحر الابيض المتوسط، السيد سيرجيو ديافي، ورئيس غرفة النواب المالطية انجيليو فاروجيا، والامين العام المساعد للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب عدد كبير من البرلمانيين الجزائريين من الغرفتين وأساتذة وباحثين جامعيين من الجزائر وفرنسا والمغرب.

وكان الهدف من اللقاء التعرف عن قرب على تجارب الدول الأخرى في محيط الجزائر القريب والبعيد فيما يخص الاصلاح السياسي الى جانب تقييم التجربة الجزائرية في ذلك.

وتمت اشغال الملتقى على شكل مداخلات تناول فيها المشاركون دور البرلمان كوسيلة في الاصلاحات السياسية والتحولات السياسية في العالم العربي ومقاصد ومشروعية مشاركة المرأة في العمل السياسي اضافة الى مواضيع أخرى ذات صلة بالإصلاحات السياسية.

خلال الجلسة الافتتاحية، أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد العربي ولد خليفة، ان الاصلاحات السياسية في الجزائر تطورت بطلب من الشعب وليس بضغط من الخارج.

وأشار المتدخل الى ان التعددية الحزبية قد وصلت في الجزائر سنة 1989 إلى عشرات الأحزاب من كل الحساسيات التي تنبذ العنف والتطرف وتمكنت كلها من التعبير الحر عن أفكارها ومشاريعها السياسية والاجتماعية.

واضاف أن المسار الديمقراطي التعددي الذي بدأ بعد أحداث 1988 ادى الى انفتاح بلا حسيب ولا رقيب من القانون سمح لبعض الأطراف أن تنحرف بتلك التجربة إلى تهديد المسار الديمقراطي وفرض اتجاه واحد بالقوة وتهديد كل من يخالف ذلك الرأي.

وذكر ان انحراف الجزائر عن مسارها الديمقراطي خلف عشرات الآلاف من الضحايا من أبناء الشعب الأبرياء ومن النخب الفكرية والسياسية وأدخل البلاد في نار الإرهاب لمدة تزيد على عشر سنوات. أدى إلى عزل الجزائر وتعميم الإرهاب على الدولة والمجتمع كله وشل الاقتصاد الوطني.

وبشأن وتيرة الاصلاحات في الجزائر، أوضح المتدخل أن وتيرتها تسرعت بعد انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة لرئاسة الجمهورية وعرضه لمشروع المصالحة الوطنية وعودة الأمن والأستقرار.

كما أبرز أهمية التعرف أكثر على تجارب البلدان في مجال الإصلاح السياسي والتقدم نحو الحكم الراشد وحقوق المواطن والإنسان وحرية التعبير والتداول السلمي على الحكم والعدالة الاجتماعية ونشر الثقافة الديمقراطية وتمكين المجتمع المدني ومنظماته من القيام بدورها لممارسة وتعزيز المتطلبات السابقة .

من جانبه، أكد وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي أن الإصلاحات السياسية في الجزائر نالت ترحيبا من قبل المجتمع الدولي الذي قدر حق القدر رجاحة هذا المسعى والطابع المتجدد وإرادة الانخراط في النظم والممارسات المعترف بها عالميا.

وأضاف السيد مدلسي، على لسان مستشاره جمال الدين قرين، أنه يحق للجزائر أن تفتخر اليوم بالتقدم الملحوظ المسجل في مجال تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في ممارسة النشاطات السياسية في بلادنا.

وذكر ذات المتحدث، بأن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة كان قد أعلن عن نيته في إطلاق إصلاحات سياسية عميقة من خلال مراجعة شاملة للترسانة التشريعية التي تبنى عليها قواعد الممارسة الديمقراطية والإختيار الحر للمواطنين.

وأشار، في ذات السياق، أنه لا يمكن ذكر الإصلاحات السياسية في الجزائر دون التذكير بأن بلادنا قد خاضت تحولها الديمقراطي أو على الأقل شرعت في انتهاج المسار الديمقراطي الفريد من نوعه منذ عقدين من الزمن.

وانطلاقا من هذا التحول، أضاف وزير الشؤون الخارجية أن الجزائر كانت رائدة في خوض التجربة الديمقراطية من خلال الانفتاح السياسي في محيط وطني وإقليمي و دولي مغاير عما نعيشه اليوم.

وأوضح رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن الرهان كان في بداية آخر العشرية موجها إلى تأليف القلوب و تهدئة النفوس في بلد كان قد عاش ظرفا أليما من تاريخه وكان يتعين بالتالي ارساء دعائم المصالحة الوطنية والعمل على محو آثار الدمار وتجاوز التأخر الذي سجلته البلاد.

وبعد نجاح الجزائر في التغلب على المأساة الوطنية وطي بصفة نهائية تلك الصفحة السوداء من تاريخها، فتح رئيس الجمهورية ورشة واسعة للإصلاحات السياسية والاجتماعية والإقتصادية الرامية إلى تعميق المسار الديمقراطي كما جاء في كلمة السيد مدلسي.

وأشار المتدخل، في هذا الصدد، الى سلسلة التعديلات التشريعية والدستورية التي شرعت فيها البلاد بهدف دعم الديمقراطية الحقة في الجزائر وكذا حرص رئيس الدولة قبل أن تتم صياغة مشاريع القوانين إلى تنظيم استشارات واسعة حول هذه المسألة الفريدة من نوعها بالجزائر من حيث وسعها و ديمومتها.

وأضاف أن معظم التحسينات التي أدخلت على مشاريع النصوص القانونية ما هي في الواقع إلا ترجمة للاقتراحات المسجلة إبان جلسات الاستماع التي نظمتها الهيئة الاستشارية التي نصبت لهذا الغرض.

من جهته، استعرض الدكتور مسعود شيهوب، الرئيس الأسبق للجنة الشؤون الخارجية، ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، في مداخلته أمام المشاركين، إلى قوانين الإصلاح في الجزائر ودورها

في تكريس الديمقراطية من خلال مثالي قانوني الانتخابات والأحزاب من حيث مبدأ حرية تأسيس ونشاط الأحزاب السياسية ومبدأ حرية اختيار الشعب لممثليه وحياد الإدارة باعتبارها مبادئ مكرّسة للديمقراطية التعددية.

وخاض المحاضر في عرضه بالتفصيل لأهم المواد التي جاء بها المشرّع في مراجعته لقانون الأحزاب، والذي اعتمدت وزارة الداخلية بموجبه أحزاب سياسية جديدة في الساحة الوطنية كما قدّم قراءة لقانون الانتخابات بعد مراجعته من قبل الحكومة، وإثرائه من قبل نواب العهدة التشريعية المنقضية، مبرزا بالقول، إن تعميق المسار الديمقراطي وعقلنته التي تمت في إطار الإصلاحات السياسية المعلن عنها من قبل رئيس الجمهورية شمل مراجعة أهم القوانين المنظمة للنشاط السياسي ليس بهدف التخلي عن ضمانات ممارسة المبادئ الديمقراطية ولكن بهدف تنقيح التجربة السياسية للجزائر وتعميق الممارسة الديمقراطية.

وانتقد السيد شيهوب في مداخلته الوضعية الداخلية لبعض الأحزاب السياسية في الجزائر، ولا سيما حزبي جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، موضحا بأنّ النظام السياسي بالجزائر يرتكز على أهم دعائم النظام السياسي الحر، وهي التعددية الحزبية المجسّدة ميدانيا من خلال قانون الأحزاب وقانون الانتخابات، وحرية النشاط السياسي المجسّدة دستوريا في إنشاء الأحزاب وكذا حرية اختيار الشعب لممثله في إطار قوائم تعددية تنافسية للوصول إلى الحكم، إلا أنه لابد على الحكومة أن تصدر قانونا يحمي حقوق الأقليات التي تنشق داخل الأحزاب.

وأكد ذات المتدخل، انّ تصنيف النظام السياسي الجزائري يدخل ضمن الأنظمة الحرة والديمقراطية مقارنة مع نظرائه في العالم الثالث، معتبرا أن الإصلاحات السياسية التي أطلقتها الجزائر جنبتها ثورة شعبية كتلك المسماة الربيع العربي الذي شهدته بعض الدول العربية.

في ذات السياق، حذر الدكتور محمد بوسلطان من اللجوء إلى مراجعة المقومات الداخلية للأمة الجزائرية ممثلة في الدين واللغة والمبادئ العامة للمجتمع والحفاظ على ارث الأجيال السابقة والطابع الجمهوري، باعتبارها مقومات ثابتة لا يمكن أن تكون أبدا محل مراجعة في أي مشروع دستوري تعرفه الجزائر مستقبلا.

بينما ألحّ المحلل السياسي الدكتور عمار عباس على ضرورة تحقيق الاستقرار الدستوري، واعتماد دستور ثابت للجزائر، لأن الإكثار من التعديلات الدستوري بحسبه يمسّ باستقرار البلاد ومؤسسات الدولة، مؤكدا بأنّ التعديل الدستوري الذي ستجريه الجزائر قريبا سيكون فرصة لإرساء دستور دائم بعد 50 سنة من استرجاع السيادة الوطنية، داعيا إلى اعتماد نظام شبه رئاسي باعتباره أكثر ملاءمة للمجتمع الجزائري.

وبالنسبة للأمين العام لمجلس الشورى المغاربي الدكتور السعيد مقدم فإن دول المغرب العربي هي حاليا بصدد إعادة ترتيب أوراقها السياسية من خلال تبني إصلاحات دستورية وسياسية بهدف تجسيد دولة القانون وإشراك المواطن في عملية تكريس الديمقراطية، وتوقف مطولا عند الاصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ 2011 في مجالات الاعلام والانتخابات والأحزاب وإشراك المرأة في الحياة السياسية الى جانب تعديل الدستور الذي تقوم به حاليا لجنة خبراء متخصصة، كما تطرق المتحدث إلى الاصلاحات الدستورية والسياسية التي باشرها المغرب وكذا موريتانيا وتونس وليبيا، مبرزا دور البرلمانات في تشريع القوانين الخاصة من اجل اشعاع وترسيخ الممارسة الديمقراطية وتعزيز دولة القانون، وقال إن التعديل المزمع إدخاله على الدستور الجزائري مستقبلا والذي سيسمح مثلما أوضحه المتحدث للبرلمان بمراجعة عدة قوانين إلى جانب دوره في تكريس الديمقراطية وتنظيم التعددية السياسية ومراقبة عمل وأداء الهيئة التنفيذية.

أما الدكتور والبرلماني في كتلة حزب جبهة التحرير الوطني محمدّ الطيبي فقد عبّر عن مخاوفه مما يجري في بعض دول ما يسمّى الربيع العربي، وقال إن اسقاط الاستبداد هو انجاز حضاري يحسب لهذه الشعوب إلا أن الهاجس اليوم هو قوة التدفق البشري إلى الشارع وقال إن كل التخوف أن تتجاوز المطالب المرفوعة من قبل الشارع قدرة هذه الدول على التكفل بها وهو ما يمثل حسبه تهديدا لهذه الدول لأن قوة الشارع في هذه الحالة تتحول إلى قوة هدم وخراب، مشيرا إلى أن هذا التهديد يواجه بشكل أساسي تونس وبنسبة أقل مصر بالنظر للدور الذي تقوم به مؤسسة الجيش في هذه الأخيرة.

وجاء في مداخلة ممثلة وعضو البرلمان الايطالي دبورا بيلقاميني أن الانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر في ماي 2012 كانت فرصة لتوسيع التعددية السياسية وتعزيز المسار الديمقراطي في الجزائر، كما أن تعزيز وجود، تضيف ممثلة البرلمان الإيطالي، المرأة في الهيئة التشريعية بالجزائر بحصة تفوق ثلاثين بالمائة، مؤشر هام، على نجاح التجربة الديمقراطية بالجزائر ما يجعل البرلمان الجزائري قادرا على أداء دوره في ورشات الإصلاح السياسي دون اللجوء إلى نماذج أجنبية أو تجارب قديمة مستنسخة.

وتحدثت ممثلة البرلمان الإيطالي على ضرورة تمسك البرلمان بمراقبة السلطة التنفيذية والقيام بهذا الدور في الوقت المناسب لأن عامل الوقت مهم جدا في حل المشاكل، مشيرة إلى أن الجزائر بدأت إصلاحاتها في الوقت المناسب ولم تتبع سياسة الهروب إلى الأمام، بل بالمضي قدما، لأنها تدرك جيدا أهمية ذلك فهي التي عاشت ظروفا صعبة بداية بالكفاح لنيل الاستقلال ومرورا بمحاربة الإرهاب.

وحسب المتحدثة، فإن تجربة الجزائر جعلت منها منفتحة على المنطقة وللنقاش مع الاتحاد الأوروبي ما يجعلها تستطيع أن تساهم في الأمن المتوسطي، ومن ثم يتعين على دول المنطقة المتوسطية الانطلاق في رؤية سياسية مشتركة، مشيرة إلى أن تجربتهم تبقى تحت تصرف البرلمان الجزائري للنهوض بأطر التعاون في هذا المجال.

ومن جهة أخرى، أشادت ممثلة البرلمان الايطالي باستعداد الجزائر الدائم للحوار مع ايطاليا وبلدان الإتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط في مسائل هامة، الأمر الذي يدعو إلى تعاون وثيق بين الجزائر وايطاليا على المستوى البرلماني.

ومن جانبه، ثمّن المجلس التأسيسي الوطني التونسي على لسان النائب حنان الساسي إرادة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في تجسيد الإصلاحات السياسية والتشريعية استجابة لتطلعات شعبه وتكريسا للممارسة الديمقراطية، مُعربة في ذلك عن أملها في أن يحذو الانتقال الديمقراطي بتونس حذو الجزائر لتجسيد دولة القانون والمؤسسات والتداول السلمي على السلطة.

ففي ذات السياق، ثمنت ممثلة البرلمان التونسي حنان الساسي الاختيار الرزين للجزائر بالتوجه نحو استكمال الإصلاح السياسي في ظل الظروف الدقيقة والمتميزة التي تعيشها المنطقة العربية خاصة وأن هذه العملية أضحت من بين الأولويات، موضحة أن سياسة الانفتاح التي تنتهجها تساعد على إنجاح المبادرة التي جاءت بصفة مبكرة نحو تكريس مزيدا من التعددية بدءا من التعديل الدستوري داعية إلى اعتماد الحوار والتوافق بين أبناء الشعب الواحد.

وعن تجربة بلادها قالت المتحدثة، أن تونس تعمل من أجل نفس الهدف لإرساء نظام سياسي ديمقراطي تعددي يقوم أساسا على احترام الحقوق والحريات وتسهر على إعداد دستور جديد لإرساء نظام سياسي متوازن يتقبل الرأي الاخر والاختلاف، مشيرة إلى أن الإصلاح السياسي يتطلب استراتيجية مبنية على دراسة عميقة تستمد نصوصه من عمق المجتمع وتطلعاته وتكييفها مع الظروف الراهنة والتحديات.

وبدوره أكد أمر الله إشلر، ممثل البرلمان التركي، أن بلده تبتعد عن السياسة الإزدواجية وأن المظاهرات الأخيرة التي جرت بتركيا تم قراءتها بشكل خاطئ على أنها ربيع تركي، مؤكدا أنهم عاشوا الربيع في 2002 عبر صناديق الانتخاب عندما غيرنا الحكومة وأنهم عملوا في كل مرة على مشاركة كل الأحزاب صغيرة وكبيرة في العمل السياسي والديمقراطي.

وأضاف المتدخل، أن الإصلاحات السياسية كانت كلها من متطلبات الاتحاد الأوروبي بدءا بتعديل الدستور نهاية 2005 ومفاوضاتها الأخيرة مع الاتحاد الأوروبي أما فيما يخص توسيع دائرة الحريات ورفع سقف الديمقراطية فتم خلال 2010 تغيير ست وعشرين مادة من الدستور وبعدها كان الاستفتاء والشعب وافق حينها على التعديلات المقترحة التي كانت لصالح الديمقراطية.

في اختتام الملتقى الدولي، أجمع المشاركون على أهمية تعزيز الدور الرقابي للبرلمان لأن هذه المهمة تشكل الضمان لممارسة السلطة السياسية بكل أبعادها في إطار الديمقراطية الحقيقية باحترام الحقوق والحريات.

دعوة إلى تثمين النفايات المنزلية وما شابهها للمساهمة في التنمية المستدامة

فتحت كتلة حزب جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 17 جوان 2013، نقاشا حول حماية البيئة في الجزائر بتنظيم يوم برلماني تحت عنوان «البيئة في منظور الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة».

خلال اللقاء، أكدت كاتبة الدولة لدى وزير البيئة وتهيئة الإقليم المكلفة بالبيئة السيدة دليلة بوجمعة أن حجم النفايات التي تخلف سنويا في الجزائر يقدر بـ 13.5 مليون طن منها 6.1 مليون طن قابلة للاسترجاع، وتحدثت الوزيرة عن مراجعة كافة السياسات والقوانين التي تحكم هذا القطاع مستقبلا والذهاب نحو فرض غرامات على المخالفين لحماية البيئة لأن من شأن ذلك نشر المزيد من الوعي لدى فئات أوسع من المجتمع، وقالت أن الاقتصاد الأخضر الذي يأخذ بعين الاعتبار منذ البداية مسألة الحفاظ على البيئة من شأنه خلق مناصب شغل إضافية في البلاد وهو معتمد اليوم في قطاع الفلاحة.

وتحدثت الوزيرة عن مشروع كبير لإعادة تأهيل ورسكلة النفايات، وما إدراج فرع في منظومة التكوين المهني يعتم بهذا الجانب إلا دليل على ذلك.

ودعت كاتبة الدولة مكلّفة بالبيئة بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة، السيدة دليلة بوجمعة، خلال اللقاء، إلى تثمين استغلال النفايات المنزلية وما شابهها والتي تفوق كميتها سنويا أزيد من 13 مليون طن لتحقيق التنمية المستدامة.

واعتبرت كاتبة الدولة للبيئة هذه النفايات بمثابة مصدر حيوي في خلق مناصب شغل جديدة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاقتصاد الأخضر.

وأبرزت أهمية خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة لرسكلة واسترجاع هذه النفايات والمساهمة أيضا في حماية البيئة من التلوث؛ في هذا الإطار كشفت ذات المتحدثة، بأنه تم لحد الآن خلق 273 ألف مؤسسة تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال التخصص في حماية وتثمين الفضاءات الخضراء والتسيير العقلاني للموارد المائية ورسكلة النفايات واستغلال الطاقة المتجددة ومكافحة التصحر وحماية الشواطئ.

كما أشارت إلى كل الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المعنية للنهوض بالمجال البيئي، مشيرة في هذا الإطار إلى الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والمخطط الوطني للبيئة للتمكن من المحافظة على كل المكونات البيئية وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

كما ذكرت الوزيرة، من جهة أخرى، بالترسانة القانونية الخاصة بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مشيرة إلى أنه تم في هذا الشأن خلق 10 أنواع من الضرائب يتم من خلالها حث كل ملوث للبيئة بدفع غرامة مالية.

وأبرزت كاتبة الدولة، في سياق آخر، أهمية دعم التكوين في المجال البيئي وترسيخ ثقافة بيئية في المجتمع ابتداء من المؤسسات التربوية، مشيرة إلى أن 27 ألف مؤسسة تربوية على المستوى الوطني استفادت من كتب في هذا المجال.

أما رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني، طاهر خاوة، فقد ذكّر من جهته بالأهمية القصوى التي تولى لمجال البيئة من طرف البرلمان معتبرا البيئة قضية الجميع لتحقيق التنمية المستدامة.

وأوضح خاوة أن قضية البيئة هي قضية عالمية في ظل التحديات التي تواجهها المعمورة بسبب الاحتباس الحراري معتبرا الاقتصاد الأخضر الوسيلة المثلى لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

من جانبه أكد احد الخبراء العاملين بالوزارة أن إعادة رسكلة النفايات التي تخلف في الجزائر من شأنه جلب مداخيل تقدر بـ 800 مليون يورو سنويا لخزينة الدولة، وان هذه العملية تجلب سنويا 60 مليار يورو في دول الاتحاد الأوربي، واعتبر أن 45 بالمائة من النفايات في الجزائر قابلة للرسكلة وإعادة التأهيل، كما أشار انه لا يوجد تعريف محدد للاقتصاد الأخضر وان ما يهم هو التنمية المستدامة، محذرا في نفس الوقت من بعض المفاهيم التي تشكل في الكثير من الأحيان حواجز تستعملها الدول الكبرى لتكون لتقف في وجه مسارات النمو في البلدان النامية.

وتميّز اللقاء بتدخل عدد من الخبراء والمختصين تناولوا أساسا أهمية استعمال الطاقة المتجددة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة إلى جانب تقديم وجهات نظر حول تسيير النفايات في الاقتصاد الأخضر ومساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأخضر.

وأجمع الخبراء في مجال البيئة، في تدخلهم، ان الجزائر تحتاج إلى تحيين منظومتها القانونية الخاصة بحماية البيئة وتطوير أدوات الاستفادة من الفضلات المنزلية والصناعية، ورفع مداخيل الاسترجاع. وأشاروا، في ذات السياق، إنه من الضروري أولا تطبيق النصوص والتشريعات الخاصة بحماية البيئة، وتحيين نصوص أخرى وإضفاء مرونة على عمليات الاسترجاع.

وتتوفر الجزائر على 20 نصا قانونيا يتعلق بحماية البيئة مستمدة من اتفاقية ريو 92، حسب ذات الخبراء.

ووفق أرقام قدمها الخبراء، يخلّف الفرد الجزائري ما بين500 إلى 700 غرام من الفضلات المنزلية يوميا، ويرتفع المعدل إلى 1.2 كلغ يوميا بالنسبة لسكان العاصمة. وأشارت الأرقام أن معدل الفضلات المنزلية والصناعية، وغيرها في الجزائر، يبلغ 13.5 مليون طن سنويا، منها 7.2 مليون طن فضلات منزلية.

وحذر الخبراء من الخطر المتزايد التي تشكّله الفضلات التي يتزايد حجمها سنويا، في ظل صعوبات تواجهها الجماعات المحلية في القيام بعمليات التطهير والرسكلة، وسجلوا أنه برغم التقدم المسجل من تزايد عدد الناشطين في مجال الرسكلة والاسترجاع، تخسر الجزائر أموالا ضخمة، ولفت خبير بهذا الخصوص أنه يمكن للجزائر أن تحقق حوالي 28 مليار دينار أرباح في مجال توظيف المخلفات العضوية في توليد الطاقة، وموضحا أنه يمكن رفع الإرباح إلى 800 مليون دولار.

التنمية الوطنية لا تقاس بالوفرة المالية أو باستيراد الخبرة مقابل تصدير المواد الأولية

نظمت لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الأحد 19 ماي 2013، بمقر المجلس، يوما برلمانيا حول موضوع « مخرجات التعليم والاقتصاد الوطني: الواقع والتحديات.

افتتح السيد ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، اليوم البرلماني بالتذكير بأن إحصاءات الحاكم العام سنة 1960 حسبما ذكره المؤرخ أجرون، هي 87 من الأميين الذكور و93 % من الأميات النساء ولمواجهة هذه الوضعية الكارثية وضع الساسة والمعنيون بالتخطيط والتدبير والتيسير منذ البداية قطاع التربية على رأس قائمة الأولويات الوطنية، فقد قررت الدولة مجانية التعليم والسعي لنشره في المدن والأرياف وتوسيع تعليم البنات في كل أنحاء القطر.

وأفاد رئيس المجلس الشعبي الوطني، أن هناك اتفاق على أن نظام التربية والتعليم العالي هو نقطة الانطلاق للتحرر من التخلف الثقافي وتسريع وتيرة التنمية والتحرر التدريجي من التبعية في ثلاث قطاعات رئيسية هي الصناعة والفلاحة والخدمات والطريق إلى ذلك يبدأ بتوطين المعرفة والتكنولوجيات والحرص على الاستثمار في البحث العلمي النظري والتطبيقي، فطريق التقدم والازدهار كما يقول أروم وفق المعادلة التالية: علم، ثروة، سلطة.

واستطرد الدكتور ولد خليفة في كلمته الافتتاحية، أنه ليس من أنصار كل شيء أبيض أو كل شيء أسود، ونعرف بحكم تجربتنا المتواضعة في القطاعين: التربية والجامعة أن المنظومة كلها تقع في صميم إشكالية التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وهي مطالبة من جهة بتصميم حاضر ومستقبل مغاير للواقع، أي أفضل منه.

وقال، في ذات السياق، أن على نظامنا التربوي والجامعي أن يختار إما الاقتصار على تكوين نخبة الامتياز وإما النشر الأفقي للتعليم والتكوين العالي.

وقياسا إلى ما دعا إليه الدكتور ولد خليفة، فإن في الخيار الأول يمكن أن تنجح بلادنا في تكوين نخبة قليلة فيما يسمى أقطاب الامتياز وسط أغلبية كبيرة من شبه الأميين، وفي الخيار الثاني تعطى الأولوية للنشر الأفقي للتعليم والتكوين العالي وفي هذه الحالة تبتلع الأغلبية العددية القيمة النوعية وتبطل مفعولها أو تقلل من مردودها في التنمية.

واعترف ذات المتحدث أن الوضعية السائدة، في الحقيقة، معضلة أو دايلاما في كثير من بلدان المنطقة وحتى بلدان المقدمة في غرب أروبا وشمال أمريكا، وفي البلدان العربية على سبيل المثال وأغلبها على هامش النظام اللبيرالي، فقد تبنت تلك البلدان نظاما تربويا وجامعيا موازيا أي مخوصص إلى جانب المدارس والجامعات العمومية باسم الجامعة الأمريكية في لبنان ومصر والأردن والمغرب وتونس والسعودية، والسوربون في الامارات ويرى بعض الملاحظين أن ذلك النظام الموازي قد أدى إلى امتياز طبقي وشبه وراثي لعائلات تتمتع بفرص أفضل ماليا واجتماعيا للارتقاء في المناصب السياسية وبالتالي تقاسم عائدات الثروة وما يتبعها من جاه وسلطة والدليل على ذلك أن نسبة الأمية والفقر تتجاوز في بعض تلك البلدان نسبة 50% من عامة الشعب، وحتى في البلدان المتقدمة التي يواجه فيها نظام التربية والتعليم العالي انتقادات كثيرة تتركز على ضعفه والنقص في تحيينه لملاحقة واستيعاب التراكم المعرفي والتكنولوجي المتسارع وتنتقد أكثر تشدده في الانتقائية الدارونية أي البقاء دائما للأفضل الذي أدى إلى ظهور فئات قليلة تسمى اليوبيز أو الشباب الذهبي وهم من الذين تفتح لهم أبواب جامعات هارفارد وماساشوست وأوكسفورد ويسمون القلة السعيدة.

أما عن مؤسسات التكوين المدرسي والجامعي في بلادنا، فقد اعتبر رئيس المجلس الشعبي الوطني أنها تواجه عزلة مصطنعة عن محيطها الاقتصادي ولاجتماعي والثقافي، وهي في بعض الحالات تكاد تتحول إلى ما يشبه الدير الذي يتعاقب عليه القساوسة ويكررون نفس الطقوس والمراسيم، وذلك بسبب قدم وعدم تلاؤم التشريعات التي تحكمها بالإضافة إلى الكتل البشرية التي تنهال على نفس الهياكل، وتضخم حشود التلاميذ والطلاب بدون توجيه أو متابعة بداغوجية، بالإضافة إلى ندرة أو على الأصح انعدام وسائل التثقيف خارج المدرسة مثل المنشورات المتعلقة بقصص الأطفال والمعارف العلمية المبسطة عن الإنسان والطبيعة والبيئة والأشرطة التي تقدم بطريقة مشوقة تاريخ وحضارة وجغرافيا البلاد التي يعيش فيها وخاصة قصص الخيال العلمي، وعلى الرغم من بعض المحاولات هنا وهناك، فإن ما يعرض على الشاشة هو ترجمة لما يُنتج في أوروبا وأمريكا واليابان أما مقررات التربية المدنية والدينية فهي إمّا كلام تجريدي لا يؤهل حامل الباكالوريا لملء استمارة طلب في البلدية .

أما بالنسبة للجامعات ومراكز البحث التابعة لها فقال ذات المحاضر ان الديباجات المنمقة إلى تتصدر مخططات التنمية والتصريحات الرسمية لا تجد لها صدى في السياسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ففي أغلب المشاريع لا تشرك الخبرة الوطنية في التصور والتنفيذ إلا نادرا، وتوكل تلك المهام لمكاتب الدراسات والخبرة الأجنبية من الألف إلى الياء، ومن المعروف أنه من الصعب نقل الخبرة العلمية والتكنولوجية إذا اقتصرنا على استيرادها جاهزة وبقينا نحن مجرد متفرجين ومستهلكين.

كما شدد رئيس المجلس الشعبي الوطني، في سياق عرضه، على ان الوفرة المالية الراهنة في البلدان المصدّرة للطاقة، وفي الجزائر بوجه خاص، ليست دائمة ولا مضمونة فالكفاءة والمهارات والحكم الراشد هو الذي ينشئ الثروة وينميها على المدى الطويل.

مستطردا بالقول أنه لا يعني ذلك أن نظامنا التربوي والجامعي كله ضعيف ومتدني (M–diocre) فهناك أحيانا مواقف ايديولوجية وأخرى ترجع إلى ما يقال عن لغة التعليم وثالثة ترجع إلى معايير التصنيف والترتيب للجامعات حسب معايير انغلوسكسونية تميل إلى ما ينشر من بحوث باللغة الانكليزية فهناك بالتأكيد محاولات لتحيين النظام التربوي في المناهج والمضامين ما تزال في طور التجريب، ولا شك أن الحكم على منتوج أية منظومة للتكوين والبحث يتطلب دورة زمنية لا تقل عن المدّة التي تستغرقها المنظومة من

بداية المرحلة الابتدائية إلى ما بعد التدرج طبعا بعد الانتهاء من تصميمها، وفي بلداننا النامية لا بد أن يكون ذلك التصميم على درجة كبيرة من الضبط والدقة حتى يستجيب لفلسفة تنموية شاملة ومتوازنة لأن أي خطإ في ذلك التصميم ستكون له عواقب سلبية تمتد إلى جيل بأكمله، كما أن تكرار محاولات الإصلاح في فترات زمنية قصيرة، على طريقة الحملات الموسمية، يحول مؤسسات التربية والتكوين والبحث إلى «كوباي» في مخبر للتجريب، بدون منظور استراتيجي لقطاع يعتبر قاطرة التنمية ورهانها الأساسي.

واعتبر، السيد ولد خليفة في كلمته الافتتاحية، أن الولايات المتحدة تتصدر وهي اليوم القوة الشاملة الوحيدة في العالم الصف الأول في قيادة العلم والتكنولوجيا بين الدول المتقدّمة فقد كشفت إحدى الدراسات عن تزايد المؤسسات الاقتصادية والتكنولوجية الفرنسية التي يقودها المتخرجون من المعاهد العالية الأمريكية، وأن 80 % من المتخرجين من معهد هارفارد يتولون بنجاح مناصب المدير العام والرئيس المدير العام وهذا المعهد هو معهد الاقتصاد والتجارة، وتجري الجامعات ومراكز البحث المتخصصة دراسات تتبعية، لتقييم إنتاجها من الإطارات المؤهّلة، ولتدقيق برامجها، وتحديث مخابرها، وإعادة تكوين وتدريب أساتذتها، حسب ما يستجد في عالم المعرفة وأدواتها.

وحول القيام بمثل هذا التقييم، اعترف المسؤول الأول على المجلس الشعبي الوطني أنه ليس من الميسور في بلادنا لعدد من الأسباب، من بينها أن جزءا كبيرا من البحث العلمي يتم في مراكز البحث والجامعات الأجنبية، وفي بعض الأحيان لا تعود تلك الأبحاث ولا الباحثون إلى الوطن الذي أرسل تلك البعثات وموّلها، وهجرة الأمخاخ ونزيف الخبرة الذي تعاني منه كل البلدان النامية، –(حيث يُقدّر عدد الجزائريين المؤهلين تأهيلا عاليا أو متوسطا الذين هاجروا في العقدين الأخيرين إلى فرنسا و كندا وبلجيكا وغيرها خلال ثلث القرن الأخير بحوالي 40 ألف).

وعن الأسباب الموضوعية والمصطنعة لنزيف الخبرة في بلادنا، فقد أرجعها ذات المتحدث إلى عدم توفر هياكل البحث، أو سوء تنظيمها، والنزعة الخاطئة لتكليف المتفوقين في البحث بأعباء إدارية روتينية، وما يتعرض له الباحثون من إغراءات في الجامعات ومراكز البحث والتشغيل الأجنبية مثل أروبا وأمريكا وبلاد الوفرة المالية في الخليج انظر ترجمتنا لدراسة ع. الكنز في مجلة معالم) وصعوبة التكيف مع ظروف البحث عند العودة إلى الوطن، ونقص الثقة في كفاءة الخبرات الوطنيّة، والالتجاء المفرط لمكاتب الدراسات الأجنبيّة مما يعطل تراكم التجربة والخبرة ويزيد من التكلفة، بالإضافة إلى العجز عن متابعة التطوّر التكنولوجي السريع والنقص الفادح في التقنيين المؤهّلين في الصّيانة وتحديث الهياكل الصّناعيّة، ولذلك فهي تصبح بعد دورة زمنيّة مجرّد «خردة» وتذهب الاستثمارات فيها هدرا، والأمثلة كثيرة نذكر منها تجهيزات المستشفيات، نظام الري وتوزيع المياه، قصة الميترو والترامواي إلخ...

معترفا، أنه من السّابق لأوانه تقييم التنظيم الذي اعتمده التعليم العالي في الجزائر ليسانس ماستر دكتوراه، إذ من الضروري تقدير منتوجه من الكفاءات المتوسّطة والعالية بعد دورة زمنيّة قد تستغرق عشريّة كاملة بعد تخرج منتوجها وممارسته في الميدان.

من جهة أخرى، نبه الدكتور ولد خليفة إلى أن التنمية الوطنية لا تقاس بالوفرة المالية أو باستيراد الخبرة مقابل تصدير المواد الأولية، فلا يوجد أي من البلاد العربية وصل في المؤشرات السابقة إلى حدود 15% والبلاد التي تقترب من تلك النسبة، إنما كان أداؤها مقتصرا على نقل صناعات معينة بسبب تلويثها للبيئة أو بسبب ضعف تكاليف اليد العاملة، وهذا هو الفرق بينها وبين تلك التي تصنف في مرتبة البلاد الصاعدة في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية. ولا شك أنّ التكوين في الجامعات ومراكز البحث الأجنبيّة، وإرسال البعثات العلمية للتكوين العالي والمتخصص، أمر حيوي وخاصة في هذه المرحلة التي تجتازها بلادنا إذا خططنا لاستثمار ما اكتسبته من معرفة وخبرة في تطوير مجتمعاتنا، كما فعلت وتفعل بلدان جنوب شرق آسيا والهند والصين بوجه خاص.

فبالنسبة للجزائر، شدد رئيس المجلس الشعبي الوطني، في افتتاحية اليوم البرلماني، أنّ نقل العلم والتكنولوجيا لا يتمّ بطريقة آلية، فلا بدّ أن تتوفر الآلية الضرورية للاستيعاب والتمثل في محاضن تكون مثل خلية النحل (ويرجع قدر كبير من هذه الآلية بلا شك إلى سياسات المشرفين على منظومة التربية والتكوين والبحث) وأن يتم تخطيط المعرفة والخبرة المنقولة في الزمان والمكان أي تطويعها للاحتياجات الحقيقية للمجتمع، حسب كل مرحلة من مراحل تطوره، وحسب استراتيجية على وعي برهانات العصر وعلى المدى البعيد، (وهذه مهمة كل المؤسسات الأخرى وفي مقدمتها المؤسسة السياسية).

واختتم السيد ولد خليفة كلمته الافتتاحية، بأن هذا المسعى يمثل خطوة على الطريق لإخراج مشروع المجتمع المتقدم من المطلبية والمجادلات إلى الواقع، إن التحكم في المعرفة والقدرة على تطبيقها، هي منذ أمد بعيد أساس الأمن الوطني والإقليمي، والحد من التبعية المطلقة في عالم القرن الواحد والعشرين وعولمته التي تستفيد منها دول المركز على حساب العالم المهمّش وخاصة في المنطقة العربية والإفريقية التي ينظر إليها في أحسن الحالات كأسواق للاستهلاك وأماكن لنقل الصناعات الملوّثة وتخزين النفايات السامة والمشعّة.

من جهته، أكد السيد علي بوكرامي، المتخصص في الاقتصاد، أن التحدي اليوم يتمثل في إيجاد الطريقة الصحيحة للانتقال من الكفاءة الفردية إلى الكفاءة الجماعية. وشدد على أهمية الرأسمال البشري في الاقتصاديات الراهنة والذي استبدل الرأسمال الطبيعي كما قال.

وأشار ذات المتدحاضر، إلى ضرورة توفر القدرة التنافسية للنظم التعليمية، مستدلا بترتيب الجامعات في العالم الذي أصبح واقعا لامفر منه.

كما اعتبر، في ذات السياق، أن هناك مقاييس عالمية أصبحت تطبق في الجامعات ومنها اللغة، وأعطى مثالا عن قرار فرنسا بتدريس الفيزياء بالانجليزية في مستوى الدكتوراه. وتطرق إلى أهمية الطبقة المتوسطة ووصفها بالمحرك الأساسي للاقتصاد، رغم أنها همشت في الغرب.

من جهة أخرى، أكد الأستاذ إبراهيم بن عبد السلام، المدير العام للمعهد الدولي للتسيير بالجزائر، في مداخلته، على ضرورة مد جسور بين الجامعات والمؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة.

وقال الأستاذ إبراهيم بن عبد السلام، أن الجزائر لاتمتلك سوقا لاستقطاب الخبرات المتخرجة من الجامعات الجزائرية أو الأجنبية، بالرغم من أنه اعترف بوجود نقاط قوة في الجامعة الجزائرية تظهر في تخريجها للاطارات التي تعمل في المؤسسات الجزائرية، لكن تبقى الأخيرة تشتكي من قلة المهارات التي تحتاج إليها في عدة مجالات، واقترح الأخذ بتجارب دول أخرى لمد جسور التعاون بين الباحث والمؤسسة من بينها إنشاء أقطاب التنافسية.

في إطار الأبواب المفتوحة زار يوم الخميس 23 ماي 2013، مجلس الأمة، عدد من موظفي وزارة العلاقات مع البرلمان، وذلك للإطلاع على سير الأشغال بالمجلس والتعرف عن قرب على مختلف مصالحه.

حيث تم استقبال الوفد من قبل السيد حمود شايد، نائب رئيس مجلس الأمة، والسيد علي العياشي، مدير الدراسات.

وتوجه الوفد إلى المكتبة للإطلاع على كيفية تنظيمها وسيرها، ليتوجه بعدها إلى مصلحة البث السمعي البصري، أين أعطيت لهم شروحات عن مهام المصلحة.

ليكون للوفد زيارة لقاعات اللجان، وقاعة الجلسات العامة ثم القاعة الشرفية.

ستراسبورغ

البرلمان الأوروبي يفتح تحقيقا بقضية التجسس الأمريكي

طلب البرلمان الاوروبي يوم 04 جويلية 2013 من واشنطن توضيحات فورية حول ادعاءات تجسس الولايات المتحدة على مؤسسات ومواطنين اوروبيين وكلف احدى لجانه التحقيق في هذه الممارسات.

وفي قرار تم تبنيه بتأييد 483 نائبا ومعارضة 93 أدان البرلمان «بشدة التجسس على ممثليات تابعة للاتحاد الاوروبي». وحذر النواب الاوروبيون من انه في حال تأكدت هذه المعلومات فانها «ستؤثر على العلاقات عبر الاطلسي».

وفي موازاة التصويت على هذا القرار قرر رؤساء الكتل السياسية السبع في البرلمان بالإجماع تكليف لجنة الحريات المدنية والقضاء والشؤون الداخلية فتح «تحقيق معمق» في هذه القضية ورفع تقريرها بحلول نهاية السنة الحالية.

وقد اثار كشف معلومات عن عمليات تنصت ومراقبة هيئات اوروبية قامت بها وكالة الامن القومي الاميركي استياء كبيرا لدى الاوروبيين.

وموظف جهاز الامن القومي الاميركي السابق ادوارد سنودن الذي كان وراء عملية كشف مدوية لبرامج مراقبة للاتصالات تقوم بها الولايات المتحدة عبر العالم، كان عمل مع وكالة الامن القومي الاميركية وهو عالق منذ اسبوع في مطار موسكو الذي وصل اليه اتيا من هونغ كونغ ، بسبب الغاء واشنطن جواز سفره ومطالبتها بتسليمه.

البرازيل

الحكومة البرازيلية تطالب البرلمان بإجراء استفتاء

سلم يوم 02 جويلية 2013 ، وزير العدل جوزيه ادواردو كاردوزو ، ونائب الرئيسة ميشال تيمير البرلمان الطلب الرسمي لروسيف بإجراء استفتاء حول خمس نقاط. وتتعلق النقطتان الرئيسيتان بقواعد جديدة لتمويل الحملات الانتخابية وإصلاح طريقة الاقتراع النسبي حاليا. وتأمل رئيسة البرازيل ديلما روسيف أيضا أن يدلي البرازيليون برأيهم في احتمال إلغاء التصويت ببطاقات سرية الأمر المطبق ، خصوصا لإجراءات الإقالة في البرلمان وانتخاب بدلاء من أعضاء مجلس الشيوخ ، الذي يجري الحديث عن تجاوزات فيه ، وإعادة تحديد القواعد التي تحكم التحالفات الانتخابية بين الأحزاب السياسية. وقال وزير العدل إن الحكومة ترغب في أن «تطبق التعديلات الناجمة عن الاستفتاء اعتبارا من اكتوبر 2014 موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة.وينص القانون البرازيلي على ضرورة ان تنجز هذه العملية في اكتوبر المقبل ، اي قبل عام من موعد الانتخابات المحدد في الخامس من اكتوبر 2014.

للإشارة فقد تظاهر منذ أسابيع عشرات الآلاف من البرازيليين في معظم المدن البرازيلية الكبرى احتجاجاً على ارتفاع تعريفة النقل العام وكلفة الألعاب الأولمبية لعام 2014 والتي بلغت مليارات الدولارات. وردد المتظاهرون الذين قدرت الشرطة عددهم بحوالي خمسة آلاف في العاصمة ، شعارات مناهضة للحكومة. وصعد المتظاهرون إلى سطح الكونغرس الوطني في برازيليا وراحوا يغنّون ويرقصون أمام الأنوار الكاشفة لقبتي مجلسي النواب والشيوخ البيضاويتين.

تركيا

البرلمان يحدّ من نفوذ الجيش

عدل البرلمان التركي ، يوم الجمعة 12 جويلية 2013 ، اجراء موضع جدل في اللائحة الداخلية للجيش استخدم اكثر من مرة لتبرير انقلابات عسكرية. والتعديل الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية (اسلامي محافظ) الحاكم يعيد صياغة المادة 35 في قانون عمل الجيش الذي صدر بعد انقلاب عام 1960 وهي تنص على انه من واجب الجيش "صيانة الجمهورية التركية وحمايتها".

وقام الجيش التركي بانقلابين عام 1971 وعام 1980 مستندين الى هذه المادة بذريعة عدم قدرة السلطات المدنية على الدفاع عن المبادئ الدستورية.

وتحد الصيغة الجديدة التي جرى التصويت عليها في ساعة متأخرة من مساء الجمعة من مجال تدخل القوات المسلحة محددة دورها بـ"الدفاع عن المواطنين الاتراك ضد التهديدات والمخاطر القادمة من الخارج" والردع الفاعل والمشاركة في العمليات الخارجية التي يقرها البرلمان. وتم اقرار التعديل بدعم احزاب المعارضة باستثناء حزب العمل القومي الذي اعتبر ان هذا التعديل سيعقد مهمة الجيش في مكافحة التمرد الكردي.

واقر النواب بشكل نهائي النص الجديد مساء السبت 13 جويلية 2013 في تصويت على مجمل مشروع القانون الذي يشمله. ولا يتبقى سوى ان يصدق عليه رئيس الجمهورية ليدخل حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية.

ويندرج تعديل المادة 35 في اطار رغبة النظام التركي في الحد من نفوذ الجيش في الحياة السياسية. فمنذ توليه الحكم عام 2002 اجرى حزب العدالة والتنمية عدة اصلاحات في هذا الصدد وخاصة لتسريع مفاوضات انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.

ومنذ 2007 القي القبض على المئات من العسكريين العاملين او المتقاعدين وجرت محاكمتهم او ادينوا بالتآمر على النظام. والجيش التركي ، الذي نصب نفسه حاميا للمبادئ الجمهورية ، قام بثلاثة انقلابات عسكرية واجبر عام 1997 حكومة نجم الدين اربكان الاسلامية التوجه على الاستقالة.

إيران

روحاني يتعهّد بانهاء المشاحنات مع البرلمان

تعهد الرئيس الإيرانى المنتخب حسن روحانى بالتعاون بشكل وثيق مع البرلمان والحد من النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية قائلا «إن مشكلات إيران لن تحل إلا بتعاون السلطتين».

وحقق روحانى وهو معتدل نسبيا انتصارا ساحقا على منافسين محافظين فى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى 14 جوان ويحتاج مساندة أعضاء البرلمان لتمرير الميزانية وتنفيذ وعود بزيادة الحد الأدنى من الأجور وإصلاح قطاع البنوك.

وذكرت وكالة مهر للأنباء أن روحانى قال للنواب خلال كلمة ألقاها يوم الأحد 14 جويلية 2013 «الحكومة القادمة لن تفكر فى المواجهة مع البرلمان ولن تفكر فى خداع البرلمان بإحصاءات غير دقيقة لا سمح الله". ومضى روحانى يقول «ما من شك أن حل مشكلات البلاد لن يكون ممكنا بدون تعاون بين البرلمان والسلطة التنفيذية".

ويواجه روحانى تحديات صعبة فى إعادة بناء اقتصاد تراجع بسبب العقوبات الدولية.

واتسمت الفترة الثانية للرئيس الإيرانى المنتهية ولايته محمود أحمدى نجاد بنزاع شديد مع البرلمان بلغ ذروته فى فبراير عندما اتهم أحمدى نجاد أسرة رئيس البرلمان علي لاريجانى بالفساد.

كما انتقد أعضاء البرلمان بشدة أحمدى نجاد بسبب تنفيذ إدارته لإصلاحات فى برنامج الدعم الحكومى يقولون إنها تسببت فى زيادة التضخم.

وأدت العقوبات الدولية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووى المثير للجدل إلى ضغوط هائلة على اقتصاد البلاد مما ساهم فى ارتفاع التضخم إلى أكثر من 30 فى المائة ورفع معدل البطالة وإضعاف الريال الإيرانى.

وقال روحانى لأعضاء البرلمان فى إشارة إلى العقوبات «تواجه البلاد ظروفا صعبة للغاية. بعض هذه التعقيدات نتيجة للأداء المحلى والبعض نتيجة لضغوط أجنبية ظالمة".

وأضاف «هذه هى المرة الأولى التى تواجه فيها البلاد معدل تضخم مرتفعا للغاية الأعلى فى المنطقة وربما فى العالم إلى جانب تراجع النمو الاقتصادي».

ويقول محللون إن روحانى وهو شخصية محنكة سياسيا شغل مناصب فى الجمهورية الإسلامية لعشرات السنين أمامه فرصة طيبة لتحقيق أهدافه بسبب قدرته على مد الجسور بين الفصائل السياسية المختلفة فى إيران.

بولونيا

البرلمان البولندى يتمسك بحظر ذبح الماشية وفق الطقوس الدينية

أخفقت الحكومة البولندية فى تمرير خطتها الخاصة بإعادة السماح بذبح الحيوانات وفقا «للطقوس الدينية»، حيث لم يحصل مشروع القانون الحكومى الخاص بتلك القضية على أغلبية فى التصويت الذى جرى يوم 12 جويلية 2013، فى مجلس النواب التابع للبرلمان البولندى بالعاصمة وارسو.

أسهم فى إفشال مشروع القانون وعدم تمريره تصويت أغلبية النواب ، ومن بينهم أكثر من أربعين عضوا ينتمون إلى المنتدى المدنى الليبرالى المحافظ عارضوا القرار أو امتنعوا عن التصويت عليه.

وكانت الحكومة تسعى إلى إعادة السماح بذبح الحيوانات داخل المجازر، وفقاً للطقوس الدينية فى اليهودية والإسلام ، من خلال قطع أوردة الرقبة دون تخدير.

وكانت المحكمة الدستورية فى بولندا أعلنت فى نوفمبر الماضى أن هذه الطريقة من الذبح تتناقض مع الدستور ، كما تخشى الحكومة البولندية من تراجع صادرات صناعة اللحوم فى البلاد بمقدار ما يعادل أكثر من 400 مليون يورو.

يعتبر عدد المستهلكين للحوم الحلال فى الإسلام أو الكوشير «الحلال» فى اليهودية فى بولندا قليلا ، إلا أن بولندا تصدر الكثير من هذه الذبائح إلى إسرائيل وتركيا والدول العربية.

إيرلندا

البرلمان الأيرلندى يوافق على الإجهاض فى حال تعرض حياة الأم للخطر

صوت البرلمان الأيرلندى خلال جلسة ليلية استمرت حتى صباح يوم الجمعة 12 جويلية 2013، على تقنين عمليات الإجهاض فى ظروف محددة.

وبعد نقاش مطول فى البرلمان، تم تمرير مشروع القانون التاريخى بعد حلولِ منتصف الليل بقليل بموافقة 127 عضوا مقابل رفض 31 عضواً.

ويسمح التشريع أن تجرى الأم عملية الإجهاض فى حالة تعرض حياتها للخطر، أو فى الظروف التى قد تؤدى إلى وفاتها. ويجب أن يوافق مجلس الشيوخ على مشروع القرار قبل أن يصبح قانونا، حسبما ذكرت وسائل إعلام محلية.

وكشف النقاش حول مشروع القانون النقاب عن الانقسامات العميقة فى الرأى العام فى بلد أغلب سكانه من المسيحيين الكاثوليك.

آخر اصدارات المجلس

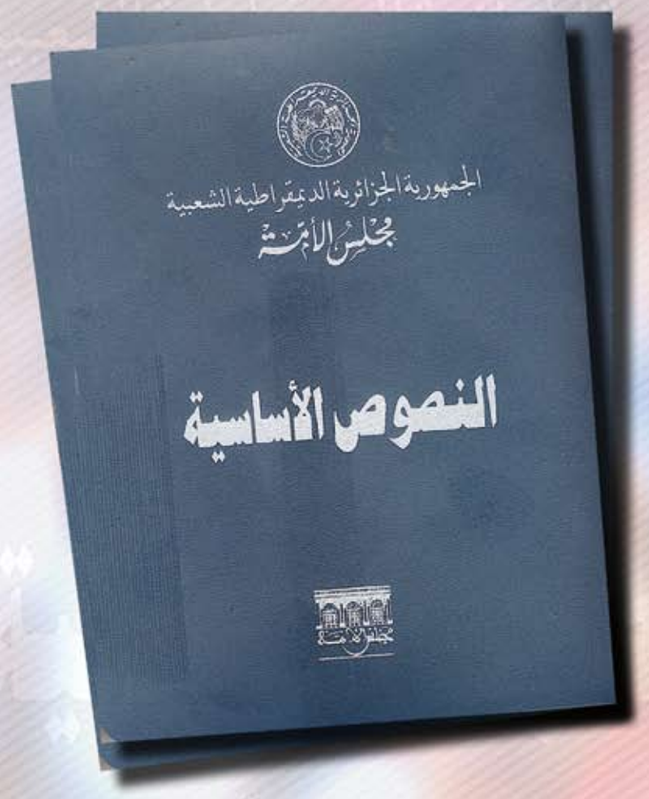

إصدار يجد فيه المهتم مجموعة من النصوص الأساسية:

- الدستور
- القانون العضوي رقم 99 - 02
- القانون العضوي رقم 01-01
- النظام الداخلي لمجلس الأمة
- قانون الانتخابات

اليوم العالمي للديمقراطية

نظم مجلس الأمة يوم الأحد 15 سبتمبر 2013 يوما دراسيا بعنوان "**صوت الديمقراطية**" وذلك بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية..

ألقى خلال هذا اليوم كل من الأستاذين لزهاري بوزيد ومحمد بوسلطان محاضرتين، تناولتا:

- موضوع "البرلمان والديمقراطية: دور المواطن"
- موضوع "المجالس المنتخبة المحلية والديمقراطية: دور المواطن".

أعقبهما نقاش عام شارك فيه برلمانيون وأكاديميون وجامعيون وطلبة.. وسيكون هذا اليوم محل متابعة في العدد 59.